

جامعة البحرين

قسم القانون العام

كلية الحقوق



السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

"دراسة في التشريع البحريني والمقارن"

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في القانون العام

إعداد الطالبة:

أمينة محمد سعيد محمد الغانم

الرقم الجامعي: 20081486

إشراف:

أ.د. نزيه عبدالمقصود محمد مبروك

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

جامعة البحرين

مملكة البحرين

أبريل 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

(سورة المجادلة، الآية 11)



جامعة البحرين
كلية الحقوق
قسم القانون العام
برنامج الماجستير

نموذج رقم (2)
صفحة الاعتماد من قبل لجنة التحكيم

ناقشت الطالبة/ أمينة محمد سعيد الغانم، الرقم الجامعي 20081486 الأطروحة التي استكملت بها متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام والمعنونة بـ (السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة في التشريع البحريني والمقارن).

ونذك في يوم الأحد الموافق 2025/05/18م

وتوصي اللجنة بمنحها درجة الماجستير، بتقدير ناهج

(لجنة المناقشة)

التوقيع
أ.د. نزيه عبد المقصود مبروك
أ.د. قيس حسن عواد
د. عبد الجبار احمد الطيب

الاسم
أ.د. نزيه عبد المقصود مبروك مشرفاً
أ.د. قيس حسن عواد
د. عبد الجبار احمد الطيب

الختم



الملخص

هدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تمثلت في التعرف على ماهية السياسة المالية وأدواتها والفرق بينها وبين السياسات الأخرى، وتوضيح مفهوم التنمية الاقتصادية مع إبراز الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تقييم مدى كفاية التشريعات المتعلقة بالسياسة المالية في البحرين لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، مع مقارنة ذلك بالتشريعات المالية في مصر والإمارات، وتقديم توصيات لتحسين تلك التشريعات.

واعتمد البحث على منهجية التحليل المقارن، بالاستناد إلى المنهج الوصفي لتعريف السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، والمنهج التحليلي لدراسة أدوات السياسة المالية مثل الإيرادات العامة والإنفاق العام والموازنة العامة، والمنهج المقارن لمقارنة التشريعات المالية في الدول الثلاث المشمولة بالدراسة وهي البحرين ومصر والإمارات، وكذا المنهج الاستنباطي لاستخلاص النتائج والتوصيات. وتوصل البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها نجاح الإمارات في تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية عبر الإيرادات غير النفطية، بينما واجهت البحرين تحديات في تقليل الاعتماد على النفط رغم تطبيق ضريبة القيمة المضافة، في حين سعت مصر إلى تحسين سياساتها المالية لكنها عانت من مشكلات الاقتصاد غير الرسمي والبيروقراطية.

وأظهرت النتائج أن التشريعات المالية في الإمارات كانت أكثر مرونة وقدرة على دعم التنمية الاقتصادية مقارنةً بالتشريعات البحرينية والمصرية. وأوصى البحث بضرورة تحسين كفاءة الأنظمة الضريبية، وتعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة، وتسريع الحوافز الاستثمارية في القطاعات غير النفطية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الإجراءات الحكومية، والتنسيق الإقليمي بين البحرين ومصر والإمارات لتحقيق تكامل اقتصادي يدعم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التنمية الاقتصادية، التشريعات المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة.

"إهداء"

إلى من زرعوا في قلبي وعقلي الإيمان بأن العلم طريق لا
يُخذل سالكوه..

إلى عائلتي، سندي الدائم ونور دربي، بكم تعلمت أن للنجاح
قيمة، وللصبر ثمرة..

إلى كل من آمن بي، وشجعني، واحتضني بكلمة أو دعاء..
أهديكم هذه الصفحات بقلب يؤمن أن الحلم يبدأ بخطوة،
ويُستكمل بعزم، وبإذن الله إنها بداية لما هو أجمل.

" شكر وتقدير "

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الأمنيات. أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في دعمي خلال هذه الرحلة العلمية، وخصني بعلمه، ووقته، وتوجيهه.

وأخص بالشكر هذا الصرح العلمي الذي منحني شرف إكمال مسيرتي العلمية في الدراسات العليا، وما قدمه لي من علم ومعرفة.

كما أعرب عن خالص امتناني لمن تولى مهمة الإشراف على هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور نزيه عبدالمقصود محمد مبروك، لما قدمه من دعم وتوجيه ببناء كان له بالغ الأثر في إتمام هذه الدراسة.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة والحكم الموقرة لما قدموه من جهد وملاحظات قيمة كان لها دور لإخراج هذه الأطروحة على النحو الذي يليق بها علمياً ومنهجياً، فلكم مني كل التقدير والاحترام.

ولا يفوتني أن أعبر عن عميق امتناني لعائلتي الكريمة، التي كانت ولا تزال مصدر قوتي، ولأصدقائي الذين كانوا السند في أوقات التحدي.

لكم جميعاً، أصدق الدعوات، وأطيب العرفان.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	صفحة الاعتماد
ب	الملخص
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
1	المقدمة
16	الفصل الأول ماهية السياسة المالية وأدواتها
18	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
19	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتمييزها عن السياسات الاقتصادية الأخرى
20	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
29	الفرع الثاني: التمييز بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى
37	المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية والصعوبات التي تواجهها
38	الفرع الأول: أنواع السياسة المالية
42	الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه السياسة المالية
47	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
48	المطلب الأول: الإيرادات والنفقات العامة
49	الفرع الأول: الإيرادات العامة
55	الفرع الثاني: النفقات العامة
62	المطلب الثاني: الموازنة العامة
63	الفرع الأول: ماهية الموازنة العامة وأنواعها
72	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة
75	خلاصة الفصل الأول

76	الفصل الثاني دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية
77	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها
78	المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
79	الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها
82	الفرع الثاني: التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
87	المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
88	الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للتنمية
91	الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية
95	المبحث الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية عبر أدوات السياسة المالية
96	المطلب الأول: دور الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية
97	الفرع الأول: فعالية الإيرادات والنفقات العامة في دعم مسار التنمية الاقتصادية
116	الفرع الثاني: المقارنة بين التشريعات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة في البحرين ومصر والإمارات
121	المطلب الثاني: دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية
122	الفرع الأول: التشريعات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة في دول المقارنة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية
139	الفرع الثاني: المقارنة بين التشريعات المالية من حيث مدى كفايتها لتحقيق التنمية الاقتصادية
142	خلاصة الفصل الثاني
143	خاتمة البحث
144	النتائج
146	التوصيات
151	المراجع
A	الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، حيث تُعدّ إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في إدارة النشاط الاقتصادي، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية، وقدرتها على التدخل لتصحيح الاختلالات التي قد تنشأ في الأسواق. وتُستخدم السياسة المالية كأداة محورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال منظومة متكاملة تشمل الإيرادات العامة، والإنفاق العام، والموازنة العامة. وتعمل هذه المكونات بشكل مترابط لتحقيق التوازن المالي وتعزيز استدامة النمو، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار والتغير المستمر.

وتحتفظ السياسة المالية بمكانة محورية في بنية الاقتصاد الوطني نظراً لدورها الحيوي في ضبط توازن السوق، وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل وتوجيه الإنفاق نحو الفئات الأكثر احتياجاً. كما تلعب دوراً تكاملياً مع السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية، مثل التضخم، والركود، والبطالة، وذلك من خلال أدواتها التوسعية أو الانكماشية، التي يتم تكيفها بناءً على طبيعة الظروف الاقتصادي. ومع تزايد تعقيدات الاقتصاد العالمي وتعدد التحديات الناتجة عن التقلبات المالية، أصبح للسياسة المالية دور استراتيجي متقدم في دعم استدامة التنمية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي، من خلال اعتمادها على تشريعات مرنة تستجيب للمتغيرات المحيطة وتوفّر إطاراً قانونياً فعالاً لتوجيه الموارد العامة بكفاءة وعدالة.

ويمثل الإطار التشريعي للسياسة المالية أحد العوامل الحاسمة في تحديد مدى فعاليتها وكفاءتها، حيث تُعدّ التشريعات المالية الأداة القانونية التي تنظّم عمل السياسة المالية، وتحدد الأسس والمبادئ التي تقوم عليها، كما توجه آليات تطبيقها بما ينسجم مع الأولويات الوطنية ويحقق المصالح الاقتصادية العليا للدولة. ويتعين أن تتسم هذه التشريعات بالمرونة والديناميكية، بحيث تُتيح المجال للتعديل والتحديث وفقاً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، تتناول هذه الدراسة موضوع "السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية" من منظور تشريعي مقارنة، وذلك من خلال تحليل ودراسة البنية القانونية والتنظيمية للتشريعات المالية في مملكة البحرين، ومقارنتها بتلك المطبقة في جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في محاولة لفهم الكيفية التي تُصاغ بها هذه التشريعات لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في كل من هذه الدول، وقياس مدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة، مع استجلاء أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الأطر التشريعية، ومدى توافقها مع المعايير الدولية في إدارة المالية العامة الرشيدة.

وتزداد أهمية دراسة هذه التشريعات التي تنظم عمل السياسة المالية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة على المستويين المحلي والدولي، إذ تُسهم هذه التشريعات في ضمان توجيه الموارد المالية العامة بشكل فعال نحو تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف التنموية الشاملة، بما يشمل دعم القطاعات الحيوية، وتمكين الاستثمارات، وتوفير فرص العمل، ومواجهة الفقر والبطالة.

كما أن وجود تشريعات مالية قوية وشفافة يعزز من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ويدعم الاستقرار المالي، ويُسهم في رفع التصنيف الائتماني للدولة. ومن هنا، تركز المقارنة التشريعية في هذه الدراسة إلى أهمية الدور المحوري الذي تؤديه السياسات المالية في تعزيز أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتحقيق التوازن بين الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى استكشاف قدرة السياسات المالية في الدول المدروسة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية من خلال الأطر القانونية والتشريعية ذات الصلة، ومدى انعكاس ذلك فعلياً على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتأتي هذه الدراسة في ظل الحاجة الملحة إلى تحليل معمق للتشريعات المالية في هذه الدول الثلاث، مع التركيز على الأدوات والآليات المستخدمة في تنفيذ السياسات المالية، مثل الإيرادات العامة، والإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، وذلك بهدف تقديم رؤية شاملة ومقارنة علمية وموضوعية بين الأنظمة التشريعية المختلفة. كما تسعى الدراسة إلى إبراز الدروس المستفادة من التجارب المقارنة، وطرح توصيات بناءً على ما يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية

على مستوى الدول المشمولة بالدراسة، مع التأكيد على أهمية تبني منهج تشريعي متوازن يراعي العدالة الاقتصادية، والكفاءة في تخصيص الموارد، والقدرة على التعامل مع الأزمات الطارئة.

مشكلة الدراسة

تُثير السياسة المالية العديد من الإشكاليات القانونية والاقتصادية التي تتطلب الوقوف عليها وتحليلها، بهدف إيجاد أفضل الحلول لتعزيز فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أبرز تلك الإشكاليات، مسألة مدى كفاية وفعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق آثار إيجابية مباشرة على التنمية الاقتصادية. كما تتعلق المشكلة الرئيسية بالدور الذي تؤديه بعض أدوات السياسة المالية، حيث يُثار تساؤل حول وجود تأثيرات سلبية لهذه الأدوات على مسار التنمية الاقتصادية، وما إذا كانت التشريعات المنظمة لها قادرة على تقليل هذه الآثار وتحقيق الأهداف التنموية وتتمثل الآثار السلبية المحتملة في أن بعض أدوات السياسة المالية، إذا ما أُسيء استخدامها أو غابت عنها الضوابط التشريعية الفعالة، قد تؤدي إلى تفاقم العجز المالي، أو زيادة الدين العام، أو خلق اختلالات في توزيع الموارد، مما يُضعف من قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية. ويستلزم ذلك الوقوف على نصوص الأنظمة التشريعية ذات العلاقة في البحرين، ومقارنتها بتجارب الدول الأخرى، مثل مصر والإمارات، لتشخيص المشكلات التي تواجه تلك التشريعات وتحليل مدى ملاءمتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية في ظل التحديات المعاصرة والرؤى الطموحة للدول. وبالتالي يمكن طرح تساؤل المشكل الرئيس للبحث كما يلي:

- ما دور السياسة المالية وأدواتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى كفاية التشريعات ذات الصلة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية؟

ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ماهية السياسة المالية وأدواتها المختلفة والفرق بينها وبين السياسات الأخرى؟
- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية والفرق بين مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية؟

- كيف تسهم أدوات السياسة المالية (كالإيرادات العامة والإنفاق العام والموازنة العامة) في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى كفاية التشريعات المتعلقة بالسياسة المالية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في دول المقارنة المختارة؟
- ما هي التحسينات المقترحة لتحسين فاعلية التشريعات المتعلقة بالسياسة المالية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التعرف على ماهية السياسة المالية وأدواتها والفرق بينها وبين السياسات الأخرى.
- توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية مع إبراز الفرق بين مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية، وعلاقة ذلك بالسياسة المالية.
- تقييم مدى كفاية التشريعات المتعلقة بالسياسة المالية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، ومواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية.
- تقديم توصيات فيما يتعلق بالتحسينات المقترحة على التشريعات المتعلقة بالسياسة المالية لتكون أكثر فاعلية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- رفد المكتبة القانونية بمملكة البحرين بالدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالسياسات المالية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتغيرات العالمية السريعة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في الجوانب الآتية:

1. الأهمية النظرية للدراسة

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة فيما يلي:

- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالسياسة المالية والتنمية الاقتصادية من خلال دراسة للتشريعات المالية في البحرين ومصر والإمارات.
- تسليط الضوء على أدوات السياسة المالية مثل الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة ودورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

2. الأهمية التطبيقية للدراسة:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة فيما يلي:

- يوفر هذا التحليل مرجعاً أكاديمياً لدراسة العلاقة بين السياسة المالية والتنمية الاقتصادية.
- تركز الدراسة على تقييم كفاية التشريعات المالية في دول المقارنة ومدى قدرتها على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.
- يتيح هذا التقييم تحديد مواطن القوة والضعف، وتقديم توصيات لتحسين الإطار التشريعي المتعلق بالسياسة المالية لدول المقارنة.
- تسهم الدراسة في تقديم رؤية متكاملة لتعزيز التشريعات المالية لتكون أكثر كفاءة وملاءمة لتحقيق هذه الأهداف.

لذا، تُعد الدراسة ذات أهمية خاصة لصناع القرار والباحثين والمشرّعين، حيث تقدم إطاراً علمياً وعملياً لدعم تطوير التشريعات المالية بما يواكب التحديات الراهنة والمستقبلية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية التحليل المقارن، وهي المنهجية الأكثر ملاءمة لدراسة التشريعات المالية في الدول المختلفة وتقييم فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يتم استخدام هذه المنهجية من خلال الآتي:

1. **المنهج الوصفي:** من خلال وصف وتعريف السياسة المالية وأدواتها المختلفة، وكذا التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية، وغيرها من الاصطلاحات ذات الصلة.

2. **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل الأدوات المختلفة للسياسة المالية مثل الإيرادات العامة، والإنفاق العام، والموازنة العامة، ودور تلك الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا تقييم مدى كفاية التشريعات المتعلقة بالسياسة المالية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

3. **المنهج المقارن:** من خلال مقارنة التشريعات المالية البحرينية مع التشريعات المالية في مصر والإمارات، بهدف دراسة أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تنظيم هذه السياسات المالية في الدول الثلاث، ومدى تأثير هذه التشريعات على التنمية الاقتصادية في كل منها، وتحليل نقاط القوة والقصور في كل نظام تشريعي، لتحديد الدروس المستفادة.

4. **المنهج الاستنباطي:** من خلال استنباط نتائج وتوصيات تهدف إلى تحسين كفاءة التشريعات المالية البحرينية بناءً على التحليل المقارن والتقييم الشامل للتشريعات المالية في الدول محل الدراسة.

من خلال هذه المنهجية، تسعى الدراسة إلى تقديم تقييم علمي دقيق لمدى توافق التشريعات المالية مع متطلبات التنمية الاقتصادية، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين كفاءتها بما يتماشى مع الرؤى الطموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

في ظل الاهتمام المتزايد بدور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، برزت العديد من الدراسات التي تطرقت لدور أدوات السياسة المالية - أو بعض تلك الأدوات - في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، بناءً على ذلك، سيتم استعراض بعض الدراسات ذات الصلة، مع الإشارة إلى أبرز ملامح تلك الدراسات، ثم التعليق على مضامينها وكيفية توظيفها لدعم أهداف الدراسة الحالية.

أولاً: دراسات باللغة العربية

في هذا الجزء من البحث، تستعرض الباحثة بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسات المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بهدف بناء إطار نظري متكامل يدعم موضوع الدراسة الحالية ويوضح ما أضافته هذه الدراسة مقارنة بالأدبيات السابقة.

- أية مفتاح أحمد لربش، قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2024

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا (متمثلاً في نمو الناتج المحلي غير النفطي) خلال الفترة 1990-2020. وافترضت الدراسة أن النفقات العامة تُعد الأداة الرئيسية لدعم النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، بينما تؤثر الضرائب إيجابياً على النمو في الأجل القصير وسلبياً في الأجل الطويل. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع النفقات العامة إلى زيادة النمو. كما بينت النتائج أن الضرائب تؤثر سلباً على النمو في الأجل الطويل وإيجابياً في الأجل القصير.

- حسين علي كيطان، د. منتج عبدة، دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2020) (دراسة تحليلية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية (KJEAS)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، المجلد السادس عشر، العدد الرابع والخمسون، 2024

هدف البحث إلى إبراز دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة، معتمداً على المنهج الوصفي النظري والتحليلي. وقد توصل إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن أدوات السياسة المالية شهدت تطوراً كبيراً انعكس إيجابياً على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أسهم في تحقيق تقدم ملموس في مجالات التنمية المستدامة. ويرجع ذلك إلى كفاءة السياسات التي انتهجتها حكومة الإمارات، التي تهدف إلى بناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع بقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة، مدعومة بالاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني. كما أوضح البحث أن الإمارات تُعد من أبرز الدول النفطية التي تستثمر فوائدها في تطوير الاقتصاد غير النفطي، مع التركيز على استراتيجيات محفزة للتنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة.

- مها مصطفى قنصوة، العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، المجلد الرابع والأربعون، العدد الأول، مارس 2024

هدف البحث إلى اختبار العلاقة السببية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في مصر، استناداً إلى فرضية أن السياسة المالية (المتثلة في الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة) تؤثر في النمو الاقتصادي، وفي المقابل يمكن للنمو الاقتصادي أن يؤثر على السياسة المالية. وأسفرت النتائج عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإيرادات العامة الحقيقية في الأجل الطويل فقط. كما أظهرت النتائج علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعرض من العمل في الأجل القصير، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتراكم الرأسمالي الحقيقي في الأجل الطويل، بينما كانت العلاقة ثنائية الاتجاه في الأجل القصير.

- د. عبد الجبار أحمد عبد الجبار الطيب، السياسة الضريبية في قانون ضريبة القيمة المضافة وأثرها في تعزيز التنوع الاقتصادي (دراسة في التشريعين البحرين والاماراتي، مجلة كلية الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر فرع طنطا، مصر، العدد التاسع والثلاثون، الإصدار الثاني، الصفحات، 988-1057، ابريل/يوليو 2024

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم السياسة الضريبية المتعلقة بقانون ضريبة القيمة المضافة في الإمارات والبحرين، وتأثيرها على أبعاد التنوع الاقتصادي، بما يشمل التنوع الإنتاجي، وتنوع الأسواق والصادرات، وتنوع الإيرادات وفق نتائج هذه الدراسة، تعتمد كل من البحرين والإمارات بشكل رئيسي على عائدات النفط ومشتقاته لتمويل الأنشطة الحكومية، حيث تتأثر أسعار النفط سنوياً بتغيرات العرض والطلب في السوق العالمية، هذا التذبذب يؤثر بشكل مباشر على تنفيذ خطط وبرامج الدولة، نظراً لاعتماد الموازنات العامة في هذه الدول على توقعات مستقبلية لأسعار النفط، وهو ما يعوق تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. لذلك، توصي الدراسة الدولتين بالعمل على إيجاد حلول مستدامة لتنويع مصادر الدخل، من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي ورسم سياسة ضريبية فعّالة.

- أ.د. قيس حسن عواد البدراني، أدوات تحقيق التنمية المستدامة في النظام الضريبي: دراسة قانونية مقارنة، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، العدد 69، الصفحات: 107-136، 2019.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور النظام الضريبي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، باعتبار أن التنمية المستدامة تمثل هدفاً رئيسياً تسعى إليه الدول لتحقيق الرفاهية المجتمعية والنمو الاقتصادي والاجتماعي. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تناولت الدراسة أثر التشريع الضريبي وكفاءة الإدارة الضريبية في دعم هذه الأهداف، في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، وعلى رأسها ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة الاعتماد الأحادي على الريع النفطي. وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي الحالي يعاني من معوقات عديدة تحدّ من فاعليته في تحقيق التنمية المستدامة، مثل ضعف البنية المؤسسية والقصور

التشريعي. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الضريبي من خلال تحديث التشريعات، وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية، وتنويع مصادر الإيرادات بما يدعم استدامة التنمية في العراق.

ثانياً: دراسات أجنبية

يتناول هذا الجزء عرضاً موجزاً لبعض الدراسات السابقة التي تناولت السياسات المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية باللغة الإنجليزية.

- **Igor Chugunov and Mykola Pasichnyi, FISCAL POLICY AND ECONOMIC DEVELOPMENT, Publishing House Baltija Publishing, Latvia, 2018.**

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير أدوات السياسة المالية على التنمية الاقتصادية باستخدام نموذج هيكل وظيفي يدمج الأدوات المالية والآليات المختلفة، مع مراعاة التأثيرات الزمنية والديناميكيات الاقتصادية. وقد تم تحليل سياسات صناع القرار في الاقتصادات المتقدمة والنامية لتعزيز الاستثمارات، مع التركيز على الأدوات الضريبية مثل تقليل العبء الضريبي على رأس المال واستخدام الحوافز الضريبية. أظهرت النتائج أن زيادة العبء الضريبي تؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وأوصت الدراسة باستخدام سياسة مالية متوازنة لجذب الإيرادات الكافية وتحقيق بيئة اقتصادية ملائمة للنمو المستدام.

- **Aisyah, Siti, et al. "The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: A Case Study of Indonesia." Management Studies and Entrepreneurship Journal (MSEJ) 5.2 (2024), PP. 3773-3782.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإنفاق الحكومي العام على النمو الاقتصادي في إندونيسيا، التي تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي إيجابي مستدام رغم التحديات العالمية. وتوضح الدراسة دور السياسة المالية كأداة حكومية لتنظيم الإنفاق وجمع الضرائب بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني من خلال الاستخدام الأمثل للموارد. وركزت على تحليل تأثير التغيرات في مستويات وهيكل الضرائب والإنفاق الحكومي على متغيرات مثل الطلب الكلي وتوزيع الدخل، وخلصت إلى أن الإنفاق الحكومي يُعد عنصراً رئيسياً

في استقرار الاقتصاد الإندونيسي ودعمه للنمو المستدام، مع التأكيد على كفاءة تخصيص الموارد وزيادة الإنتاجية.

- **Yadi Janwari Suradi, and Sofyan Al-Hakim. "Implementation of Fiscal Policy of the Islamic State of Saudi Arabia and the Arab Emirates." al-Afkar, Journal for Islamic Studies 7.2 (2024), PP. 556-568.**

هدف هذا البحث إلى تحليل السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على تأثير السياسة المالية على اقتصاد كلا الدولتين. ويعتمد البحث على المنهج النوعي من خلال جمع بيانات غير رقمية وتحليلها. وتوصلت النتائج إلى أن السعودية قامت بتنفيذ سياسات اقتصادية دولية ومصرفية سريعة وفعالة لاستقرار الاقتصاد، خصوصًا في ظل السيولة العالمية المرتفعة وانخفاض أسعار الفائدة. وفي المقابل، تتبنى الإمارات استراتيجيات ضريبية من خلال تنظيمات لتحصيل واستخدام الضرائب عبر الميزانية العامة للدولة.

- **Fatema Ali Abdulla Yusuf, and Mujeeb Saif Mohsen Al-Absy: "Factors Affecting VAT Compliance in Companies: Evidence from Kingdom of Bahrain." Harnessing AI, Machine Learning, and IoT for Intelligent Business: Volume 2. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024. 831-839.**

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير معرفة دافعي الضرائب، وتكاليف الامتثال الضريبي، والغرامات والعقوبات على الامتثال لضريبة القيمة المضافة. وقد تم جمع البيانات من خلال توزيع استبيانات على جميع الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة في البحرين. ووفق ما توصل إليه البحث، فإن النتائج تقدم دليل تجريبي لصناع القرار ومديري السلطات الضريبية في معرفة مستوى الامتثال الضريبي وبالتالي اتخاذ قرارات مناسبة لتحسين مستوى الامتثال، كما توجه نتائج هذا البحث صناع القرار لمعرفة العوامل التي تؤثر بشكل كبير في الامتثال الضريبي.

- Ahmad, Sadeque, et al, Fiscal policy determinants impact on the economic growth with the moderating role of the exchange rate and Inflation rate: Evidence from an emerging economy. *Journal of Excellence in Management Sciences*, 3(3), 2024, PP. 68–81. <https://doi.org/10.69565/jems.v3i3.317>

هدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين محددات السياسة المالية والتنمية الاقتصادية مع دور سعر الصرف والتضخم كمتغيرات منظمة. وتم استخدام البيانات السنوية لباكستان من 2000 إلى 2023، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتظهر النتائج أن الإيرادات الضريبية تعزز التنمية الاقتصادية وهناك علاقة إيجابية كبيرة بينهما، وتظهر أيضاً أن الفائض التجاري له علاقة إيجابية كبيرة مع التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى، توجد علاقة سلبية كبيرة مع الإنفاق الحكومي. كما أن المساعدات الخارجية تؤثر إيجاباً بشكل كبير في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب سعر الصرف ومعدل التضخم دوراً معتدلاً في تعزيز العلاقة بين محددات السياسة المالية والتنمية الاقتصادية بشكل كبير. وتشدّد الدراسة على الآثار السياسية الهامة للمستثمرين، والحكومة، والمشرعين.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة فيما بينها حول ما يلي:

- التركيز على التأثير الهام للسياسة المالية وأدواتها على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وكذلك تأثير بعض أدوات السياسة المالية مثل الضرائب سواء بشكل إيجابي في الأجل القصير أو سلباً في الأجل الطويل، وكذا الدور الهام لأدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة.
- كما أظهرت بعض الدراسات الأجنبية الأخرى، مثل دراسة (Suradi & Al-Hakim, 2024)، أهمية التباين في تطبيق السياسات المالية في الدول الخليجية، ودور الضريبة في إدارة الميزانيات وتحقيق الاستقرار. وركزت دراسة (Yusuf & Al-Absy, 2024) على الامتثال الضريبي كأحد العوامل المؤثرة في فعالية السياسة المالية، وهو ما ينسجم مع ما أشارت إليه بعض الدراسات العربية حول ضعف الكفاءة المؤسسية في تنفيذ التشريعات المالية.

اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها حول مجموعة من النقاط، يمكن الإشارة منها إلى ما يلي:

- **المتغيرات المدروسة:** تركز بعض الدراسات على متغيرات محددة مثل النفقات العامة والضرائب فقط (مثل دراسة آية مفتاح أحمد لربش)، بينما تتوسع دراسات أخرى لتشمل متغيرات إضافية مثل سعر الصرف، التضخم، والعلاقات بين السياسات المالية والنقدية. في حين توسعت دراسات أخرى لتشمل متغيرات إضافية مثل سعر الصرف، التضخم، المساعدات الخارجية، والامتثال الضريبي (مثل دراسة (Ahmad et al, 2024).
- **المنهجية:** تنوعت المنهجيات المستخدمة في الدراسات السابقة؛ فبعض الدراسات استخدمت تحليل القياسات الاقتصادية والنماذج القياسية مثل ARDL و VECM (مثل دراسة مها مصطفى قنصوة)، بينما اعتمدت بعض الدراسات الأخرى على المنهج الوصفي التحليلي (مثل دراسة حسين علي كيطان ومنتج عبيدة). وقد استخدمت بعض الدراسات الأجنبية مناهج نوعية أو تحليل انحداري زمني (مثل دراسة (Suradi & Al-Hakim, 2024) ، ودراسة (Ahmad et a, 2024) .
- **الحدود المكانية:** تتفاوت الدراسات في حدودها الدراسية؛ فبعضها ركز على دولة واحدة، بينما ركزت دراسات أخرى على المقارنة بين السياسات المالية وأدواتها في عدد من الدول.
- **النتائج والتوصيات:** بعض الدراسات أظهرت تأثيرات متباينة لأدوات السياسة المالية على التنمية والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة (آية مفتاح أحمد لربش) تأثيراً سلبياً للضرائب على النمو في الأجل الطويل، كما أن بعض الدراسات أظهرت دوراً أكبر للسياسات الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة مثل دراسة (حسين علي كيطان ومنتج عبيدة)، بينما ركزت دراسات أخرى على العلاقة بين السياسة المالية والتنمية الاقتصادية بشكل عام. كما أظهرت بعض الدراسات نتائج متضاربة؛ فبينما أثبتت بعض الدراسات دوراً إيجابياً للإنفاق العام والضرائب المعتدلة في تعزيز التنمية مثل دراسة (Aisyah et al 2024)، أظهرت أخرى تأثيراً سلبياً للإنفاق الحكومي المفرط أو الضرائب العالية (مثل دراسة (Ahmad et al, 2024)). ما يشير إلى أهمية السياق الاقتصادي والمؤسسي في تحديد فعالية السياسات المالية.

ويمكن الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

تم الاستفادة بشكل كبير من الدراسات السابقة وأطرها النظرية لإثراء الفهم الأساسي لموضوع البحث وتوفير المراجع العلمية الضرورية التي ساعدت في تحديد الفكرة الأساسية حول دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

علاوة على ذلك، ساعدت الدراسات السابقة وأطرها النظرية في اختيار المنهج الأنسب لإجراء الدراسة، الذي يتماشى مع متطلبات البحث ويعتمد على التحليل المقارن.

وأدى هذا العمل إلى صياغة عنوان الدراسة بما يتناسب مع أهداف البحث التشريعية المقارنة، مما يعكس بوضوح محاور الدراسة ويعزز من هدفها في تحليل دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مقارنة تشريعية شاملة بين الدول الثلاث محل الدراسة.

تتميز هذه الدراسة عن السابقات بأنها تتناول دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دراسة التشريعات ذات الصلة، حيث تجمع بين التحليل النظري والتحليل المقارن للتشريعات المالية في أكثر من دولة، مع التركيز على تحليل شامل يدمج تأثير كل من النفقات العامة والضرائب على التنمية الاقتصادية، كما تتميز بتوسيع نطاق المقارنة ليشمل البحرين ومصر والإمارات مما يجعل الدراسة أكثر شمولاً وتعمقاً وحدائقة مقارنة بالأدبيات السابقة.

خطة الدراسة

بناءً على ما تقدم، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: ماهية السياسة المالية وأدواتها

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتمييزها عن السياسات الاقتصادية الأخرى

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية والصعوبات التي تواجهها

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المطلب الأول: الإيرادات والنفقات العامة

المطلب الثاني: الموازنة العامة

الفصل الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية عبر أدوات السياسة المالية

المطلب الأول: دور الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفصل الأول

ماهية السياسة المالية وأدواتها

تمهيد وتقسيم

تحتل السياسة المالية بأهمية كبيرة بين السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تعد أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة لتوجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتساهم السياسة المالية - بفضل أدواتها المتنوعة - في تحقيق معدلات تشغيل مرغوبة واستقرار نسبي في الأسعار، مما يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل من خلال استخدام أدوات مثل الضرائب التصاعدية والتحويلات الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأقل دخلاً، بما يحد من التفاوت الطبقي ويعزز العدالة الاجتماعية، ويتطلب ذلك من الحكومات إجراء تغييرات شاملة في رسم سياساتها المالية، بما يسهم في مواجهة الأزمات أو التخفيف من آثارها وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

تُعد السياسة المالية أداة فعالة تمكّن الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف التنموية ومعالجة الأوضاع الاقتصادية القائمة، سواء تمثلت في حالات الركود أو التضخم. ويتم هذا التدخل من خلال مجموعة من الإجراءات المالية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في أداء الاقتصاد الوطني وفي بنية المجتمع. ويهدف هذا الدور إلى دعم الاستقرار الاقتصادي العام، وتحفيز النمو، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية بما يحقق نتائج إيجابية على مستويات الدخل، والأسعار، والإنتاج، والتوظيف، ويحد من الانعكاسات السلبية المحتملة.

وفي هذا الفصل، يتم إلقاء الضوء حول مفهوم السياسة المالية وأدواتها بهدف التعرف على كيفية عمل السياسة المالية داخل الأنظمة الاقتصادية والتعرف على الأدوار التي تؤديها تلك الأدوات من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الأول

ماهية السياسة المالية

تمهيد وتقسيم

تُعد السياسة المالية أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لإدارة النشاط الاقتصادي، حيث تُمكن الدولة من تعديل الإيرادات والنفقات العامة بما يتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما تسهم السياسة المالية، عبر أدواتها المتنوعة، في التعامل مع تقلبات الدورة الاقتصادية، مثل الفجوة الركودية والفجوة التضخمية، بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

وفي إطار هذا المبحث، يتم التطرق إلى ماهية السياسة المالية من خلال التعرف على مفهومها وأهميتها، وكذا التمييز بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى التي تتكامل معها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع السياسة المالية، والتي تختلف حسب الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدولة، مع بيان أبرز الصعوبات والتحديات التي تعيق تطبيقها بفعالية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتمييزها عن السياسات الاقتصادية الأخرى

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية والصعوبات التي تواجهها

المطلب الأول

مفهوم السياسة المالية وتمييزها عن السياسات الاقتصادية الأخرى

تمهيد وتقسيم

يبرز مفهوم السياسة المالية في توجيه الموارد الاقتصادية لتحقيق أهداف تنموية واجتماعية، وفي نفس السياق، تشكل كافة السياسات الاقتصادية من خلال التكامل والتنسيق فيما بينها منظومة للاستقرار الاقتصادي وهو ما ينعكس بالفعل على تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعتبر داعماً قوياً للاقتصاد القومي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً، كما ينعكس أيضاً على رفع مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات.

يتجلى مفهوم السياسة المالية في توجيه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، حيث تشكل السياسات الاقتصادية مجتمعة منظومة متكاملة ومنسقة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يساهم بشكل فعال في دعم التنمية الاقتصادية، كما تمثل هذه السياسة دعامة أساسية للاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فضلاً عن تأثيرها الإيجابي على تحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات.

ويمكن توضيح المفاهيم المختلفة المتعلقة بالسياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسة النقدية والسياسة التجارية والسياسة الاستثمارية من خلال فرعين كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

الفرع الثاني: التمييز بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى

الفرع الأول

مفهوم السياسة المالية وأهدافها

بداية لابد من التطرق لمفهوم السياسة المالية وأدواتها حيث يُعدّ تعريف السياسة المالية وأهدافها خطوة أساسية لفهم الإطار النظري للبحث، حيث يضع الأساس لتحليل جوانب السياسة المالية وأدوارها المختلفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: ماهية السياسة المالية

تطور مفهوم السياسة المالية مع تعدد الأوضاع الاقتصادية وتنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ليصبح أداة فاعلة في توجيه النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن والاستقرار، وضمان توزيع عادل للثروة. وسيتناول هذا الجزء تعريف السياسة المالية، وبيان أدوارها المتعددة في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

أ. تعريف السياسة المالية

تم اشتقاق مفهوم السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "FISC"، والتي تشير إلى حافظة النقود أو الخزنة، وقد بقي هذا المفهوم مرادفاً للمالية العامة والموازنة العامة للدولة لفترة طويلة نسبياً، لكن مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور الدور الفعال للدولة كان لابد من تحديد تعريف محدد ودقيق للسياسة المالية.

وقد اختلفت تلك التعاريف باختلاف الظروف الاقتصادية والمراحل الزمنية¹، ويقصد بها ذلك الطريق التي تنتهجها الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير الوسائل اللازمة لتمويل تلك النفقات². وتُعرف السياسة المالية

¹ د توفيق عباس عبد عون، د. حيدر حسين آل طعمه: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الرابع، العدد الخامس، 2015، ص 69.

² حيدرة نعمة بخيت، فريق حياد مطر: السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970 - 2009، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد الخامس والعشرون، السنة الثامنة، العراق، 2014، ص 190.

بأنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة، وتشمل تلك الأدوات الإنفاق العام والإيرادات العامة.

وتتميز السياسة المالية بقدرتها الكبيرة على التأثير المباشر في الاقتصاد، كما تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتوازن من خلال التحكم في الظواهر التضخمية، لما تمتلكه من تأثير على مستويات الطلب الفعلي وتوازنه مع حجم العمالة المتاحة.

كما تعمل السياسة المالية من خلال التحكم في هيكل وحجم الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى التأثير على الإنفاق الفردي للأفراد والمشروعات، إلى جانب ذلك تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، من خلال توفير الخدمات اللازمة للمواطنين وتنويع مصادر الدخل الوطني من خلال استثمار الفوائض المالية المحققة³.

وتُعد السياسة المالية بمثابة دراسة تحليلية لأنشطة القطاع العام المالية، وما ينتج عنها من آثار تمتد لتشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وهي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، من خلال تقليص الفوارق الطبقيّة عبر التوزيع العادل للدخل والثروة. كما تشمل مجموعة من السياسات والإجراءات المنظمة لإنفاق الدولة وإيراداتها، بما يضمن التوازن بين الجانبين⁴.

وتُعرف أيضًا بأنها الأسلوب الذي تعتمد عليه السلطات العامة في استخدام موارد الدولة المالية من ضرائب، وقروض، ونفقات، للقيام بدورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وفي مقدمتها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي⁵.

³ د. شكري رجب العشماوي: السياسة المالية المستدامة، دائرة المالية، دبي، 2022م، ص 4.

⁴ د. هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 4.

⁵ د. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973م، ص 429.

كما يُنظر إلى السياسة المالية على أنها عملية "تكيف" كمي ونوعي للنفقات العامة والإيرادات، حيث يشمل التكيف الكمي تحديد حجم هذه الموارد، في حين يتعلق التكيف النوعي بتحديد مجالات الإنفاق ومصادر الإيرادات، وكل ذلك بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، يأتي في مقدمتها النمو، والاستقرار، والتوازن الاقتصادي⁶.

ب. أدوار السياسة المالية:

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن للباحثة استخلاص أهم أدوار السياسة المالية فيما يلي:

- تتمثل الأدوات الأساسية للسياسة المالية في الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة بما في ذلك الضرائب والقروض العامة، وتتيح هذه الأدوات للحكومة التأثير بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية.
- تتمتع السياسة المالية بقدرة كبيرة على التأثير المباشر في الاقتصاد من خلال التحكم في حجم الإنفاق وهيكل الإيرادات، مما يسهم في تعديل مستويات الطلب الفعلي وتوجيهه نحو الاستقرار.
- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الظواهر التضخمية أو الانكماشية وضبط مستويات العمالة، كما تسعى للحفاظ على التوازن الاقتصادي، بما في ذلك السيطرة على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.
- تؤدي السياسة المالية دوراً رئيسياً في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة، مما يساعد على تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة، كما يُسهم الإنفاق الحكومي في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مما يعزز رفاههم الاجتماعي والاقتصادي.
- تساهم السياسة المالية في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال استثمار الفوائض المالية، مما يعزز الاقتصاد الوطني ويُساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

⁶ د. ضيدان المالكي: محاضرات في السياسة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، (2015)، ص 41.

- تُمكن السياسة المالية من التكييف الكمي لحجم النفقات والإيرادات العامة، بالإضافة إلى التكييف النوعي في تخصيص أوجه الإنفاق (مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية)، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل النمو الاقتصادي والاستقرار والتوازن الاقتصادي⁷.

- تنصب الأهداف الأساسية للسياسة المالية على النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي، وهي ضرورية لضمان التنمية الاقتصادية واستدامتها وتحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع.

ومن خلال تلك الخصائص، تظهر السياسة المالية كأداة هامة في إدارة الاقتصاد الوطني، مما يعزز الاستقرار ويسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

ثانياً: أهداف السياسة المالية

تتعدد أهداف السياسة المالية تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ولكن يمكن تلخيص أهم تلك الأهداف في مجموعة من النقاط الأساسية فيما يلي:

أ. التخصيص الأمثل للموارد:

يتمثل هدف التخصيص الأمثل للموارد في كيفية توزيع واستخدام الموارد المحدودة والمتجددة بشكل يعزز رفاهية المجتمع ويحقق التنمية الاقتصادية ويعمل على استدامتها، والذي يتطلب بدوره قدراً من الرشd والكفاءة⁸.

وفي هذا السياق، تواجه الدول تحديات كبيرة في استغلال مواردها بكفاءة، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد لإنتاج سلع وخدمات متنوعة تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة

⁷ الاستقرار يشير إلى الحفاظ على ثبات الاقتصاد من حيث التضخم والبطالة، والتوازن يعني تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات وتوزيع الموارد بشكل مناسب، بينما النمو فيدل على زيادة مستمرة في حجم الإنتاج والدخل الوطني.

⁸ استيرق فاضل شعير: الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة - مصر والإمارات دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريه، العراق، 2012، ص 23-25.

للمواطنين، ويتم ذلك من خلال توجيه وتحفيز كل من القطاع العام والخاص من خلال أدوات السياسة المالية، التي تشمل الآليات المرتبطة بالإيرادات العامة والنفقات العامة⁹.

وتزداد الحاجة لأدوات السياسة المالية خاصة في الدول النامية، حيث أن ذلك يتطلب زيادة فاعلية الأثر التوزيعي للسياسة المالية وهو ما يتطلب زيادة تعبئة الموارد العامة وحسن استخدامها ويقتضي ذلك تحسين القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية وحسن استخدامها وهو ما قد يتطلب توسيع القاعدة الضريبية لكل من ضرائب الدخل والاستهلاك وإعادة النظر في بعض الإعفاءات الضريبية وتحسين الامتثال الضريبي¹⁰، الأمر الذي يستلزم تقييم فاعلية التشريعات المتعلقة بالسياسات المالية.

وفي هذا السياق، تري الباحثة أن الضرائب تعتبر من أكثر أدوات السياسة المالية كفاءة في استخدام وإعادة توزيع موارد الدولة حيث تساهم في تمويل الإنفاق الحكومي وتوفير الموارد اللازمة للحكومات من أجل تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي. وبالتالي، يمكن اعتبار السياسة الضريبية أداة رئيسية لتحقيق توزيع عادل للموارد، حيث تساهم في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع من خلال تطبيق نظام ضريبي تصاعدي يُحمّل الشرائح الأعلى دخلاً عبئاً ضريبياً أكبر، مما يُمكن الدولة من إعادة توزيع هذه الموارد عبر تمويل برامج وخدمات عامة موجّهة للفئات الأقل دخلاً، كالدمج الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية، وبذلك تُسهم الضرائب في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

⁹ فليح حسن خلف: المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م، ص 230.

¹⁰ د. سهير أبو العنين وآخرون: دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (247)، معهد التخطيط القومي مصر، ص 15.

ب. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يعد الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية حيث تتدخل الحكومة من خلال أدوات السياسة المالية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال السيطرة على التضخم، معالجة البطالة، وتنظيم الدورات الاقتصادية¹¹.

كما تعمل الحكومة على تصحيح أي خلل اقتصادي أو تقليله باستخدام تلك الأدوات المتمثلة في الإنفاق الحكومي عند تحفيز الطلب الكلي في فترات الركود الاقتصادي، بينما يتم استخدام الضرائب للحد من التضخم وتقليل الإنفاق في فترات الانتعاش الاقتصادي¹².

ومن خلال هذه الآليات، تهدف السياسة المالية إلى تجنب التقلبات الاقتصادية الحادة وتحقيق النمو المستدام. كما تسعى السياسة المالية إلى استقرار الاقتصاد الوطني من خلال ضبط مستويات الطلب والعرض، بما يعزز التوازن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل.

ج. تعزيز النمو الاقتصادي:

يساهم النمو الاقتصادي في رفع مستويات المعيشة وتوسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مما يجعله أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية. وتُعد السياسة المالية من الأدوات المحورية التي تعتمد عليها الحكومات في تعزيز هذا النمو، وذلك من خلال توجيه الإنفاق العام نحو المشروعات التنموية والبنى التحتية، بما يعزز من الكفاءة الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة. كما تسهم التعديلات في النظام الضريبي، إلى جانب تقديم الحوافز للمستثمرين، في تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج. وتُستخدم أدوات السياسة المالية، مثل الإنفاق العام والضرائب، لتحقيق أهداف تنموية متعددة، من بينها رفع معدلات النمو الاقتصادي، والتحكم في معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار المالي. ويُعد الإنفاق

¹¹ د. عبد الحميد محمد القاضي: مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990، ص 2.

¹² شيماء محسن علاوي: دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، العراق، 2016م، ص 433.

الحكومي أداة فعالة ضمن هذه الأدوات، لدوره الحيوي في تحفيز الطلب الكلي وتحقيق التوازن الاقتصادي على المدى القصير والطويل¹³.

د. تحقيق العدالة الاجتماعية

يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية أحد الأهداف الجوهرية للسياسة المالية، حيث تهدف الحكومة من خلال أدوات السياسة المالية إلى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع وخاصة في الدول النامية¹⁴. ويتم تحقيق ذلك عبر إعادة توزيع الدخل من خلال أدوات السياسة المالية (فرض الضرائب التصاعدية، وتخصيص الإنفاق الحكومي على الفئات الأقل دخلاً لتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة¹⁵، وكذلك برامج الدعم الاجتماعي). وتعمل هذه الإجراءات على تحسين رفاهية المواطنين وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة، وتعد السياسة المالية أداة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنظيم وإعادة توزيع الدخل وتوجيه الإنفاق العام نحو الفئات الأكثر احتياجاً مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة¹⁶.

هـ. تحقيق التوازن في الموازنة العامة:

أحد الأهداف المهمة للسياسة المالية هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة، حيث تسعى الحكومة إلى تقليل العجز المالي الذي قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني. وتحاول الحكومة تجنب ارتفاع الدين العام

¹³ Aisyah, et al., op cit, p 3774.

¹⁴ محيي محمد سعد، دور البنك المركزي المصري في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وسوق والأوراق المالية (دراسة تحليلية وتطبيقية في الفترة (1991-2010)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 54، أكتوبر 2013، ص 157.

¹⁵ خضير عباس المهر: التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية (دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكنزية)، عمادة المكتبات، السعودية، 1981م، ص 153.

¹⁶ عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 34.

والسيطرة على العجز المالي وتوفير إيرادات كافية لتمويل المشاريع التنموية من خلال أدوت السياسة المالية والتي تتطلب التحكم في النفقات وخاصة ما يتعلق بالأجور، إلى جانب النظر في رفع كفاءة الدعم الحكومي من خلال وصول الدعم لمستحقيه، وكذلك تحسين كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي على مشروعات البنى التحتية¹⁷. ويمكن تحقيق هذا الهدف، أيضاً، عن طريق تحسين كفاءة تحصيل الضرائب وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات التي تساهم في تعزيز العوائد الاقتصادية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF)، "يسهم التوازن في الموازنة العامة في تقليل الضغط على المالية العامة وضمان استدامة الاقتصاد الوطني"، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التحكم في النفقات غير الضرورية وزيادة الإيرادات العامة عن طريق تنويع المصادر¹⁸.

و. تحفيز الاستثمار والتوظيف:

تعد زيادة الاستثمار وتعزيز التوظيف من الأهداف الهامة للسياسة المالية، إذ تسعى الحكومات إلى تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تقديم حوافز ضريبية تشمل إعفاءات ضريبية للمشاريع الجديدة، وخصومات على الإنفاق البحثي، وتأجيل استحقاق الضرائب، وتخفيض معدلات الضرائب في قطاعات استراتيجية، وكلها تهدف إلى تحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل.، دعم الصناعات المحلية، وتوفير بيئة تشريعية جاذبة¹⁹. كما أن زيادة الإنفاق العام على المشاريع الكبرى يساهم في خلق فرص عمل جديدة، ما يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة وتعزيز الإنتاجية. وفي هذا السياق، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية يمكن أن يكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد من خلال خلق وظائف

¹⁷ برنامج تحسين التوازن المالي، أحد برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2020م، ص 8-9 متاح على: <https://www.mof.gov.sa/vro2030/Documents/Financial%20balance.pdf>

¹⁸ International Monetary Fund (IMF), Fiscal Monitor: Achieving More with Less. Washington, D.C.: IMF, April 2017, p 19.

¹⁹ منتدى السياسات العامة، دور الحوافز في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد 2، 2024م، ص: 36-37.

جديدة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتقوية بنية سوق العمل²⁰.

ز. تحقيق التوازن الخارجي:

من الأهداف الأخرى التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها هو تحقيق التوازن الخارجي، حيث تعمل السياسة المالية على تقليل العجز في الميزان التجاري من خلال تحسين الإيرادات العامة وزيادة الصادرات، كما تؤدي دورًا في استقرار العملة الوطنية من خلال التأثير حجم الصادرات والواردات، كما يمكن أن تؤثر السياسة المالية بشكل غير مباشر على الميزان التجاري من خلال التحكم في الطلب المحلي وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الموجهة للتصدير²¹.

ح. تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تسعى السياسة المالية أيضًا إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الموارد المالية نحو قطاعات حيوية مثل الطاقة المتجددة، التعليم، والصحة، التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص اقتصادية للأجيال القادمة²². وتسعى الحكومة من خلال السياسات المالية إلى تحقيق أهداف تنمية تتوافق مع خطط النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. وبالتالي، يمكن أن تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى تحقيق الهدف 3 (ويركز هذا الهدف على ضمان حياة صحية وتعزيز رفاهية الجميع)، والهدف 7 (والذي يهدف إلى ضمان الوصول إلى طاقة ميسورة التكلفة، موثوقة، ومستدامة وحديثة للجميع، ويشمل التوسع في استخدام

²⁰ International Monetary Fund (IMF), op cit, p 23.

²¹ Musgrave, R. A, The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy. McGraw-Hill, 1959, p 96.

²² خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 153.

الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى توفير الكهرباء لجميع السكان.) من أهداف التنمية المستدامة (SDG3 وSDG7)²³.

وترى الباحثة أن أهداف السياسة المالية تستند - في المجمل - إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، تحقيق النمو، ضمان العدالة الاجتماعية، وتحقيق التوازن المالي والاقتصادي، كما تلعب السياسة المالية دورًا محوريًا في تحسين رفاهية المجتمع وتوفير بيئة اقتصادية تنافسية، كما أن قدرة السياسة المالية على التأثير في الاقتصاد الوطني تجعلها أداة لا غنى عنها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الفرع الثاني

التمييز بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى

تندمج السياسة المالية مع مجموعة من السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة النقدية، السياسة التجارية، والسياسة الاستثمارية، وتتكامل سياسات الدولة جميعها لتحقيق كافة أهدافها القومية الموضوعة خلال المراحل المختلفة، وعلى الصعيد الاقتصادي تُمثل السياسة المالية والنقدية الذراعين الرئيسيين لإدارة الحياة الاقتصادية، ويتكامل معهما عدد آخر من السياسات مثل السياسة التجارية والاستثمارية وتربط بينهم علاقات متشابكة تتضمن أوجه متعددة للتأثير والتأثر لتكتمل في النهاية ملامح السياسة الاقتصادية للدولة ورغم أن جميع تلك السياسات تهدف إلى استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، إلا أن هناك تباينًا واضحًا بين كل سياسة في الأدوات المستخدمة والأهداف المرجوة والذي يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

تُعد السياسة المالية إحدى الركائز الأساسية ضمن منظومة السياسات الاقتصادية للدولة، حيث تتكامل مع السياسات الأخرى كالنقدية والتجارية والاستثمارية لتحقيق الأهداف القومية بمختلف مراحلها. وتمثل السياسة المالية والنقدية أداتي التدخل الرئيسيتين في إدارة النشاط الاقتصادي، بينما تسهم السياسات الأخرى بدور داعم

²³ Ozili, P. K. Economic Policy for Sustainable Development: Role of Monetary Policy, Fiscal Policy and Regulatory Policy. Circular Economy and Sustainability, 2024, p 4.

ومكمل ضمن إطار متكامل. وعلى الرغم من أن جميع هذه السياسات تسعى لتحقيق غايات مشتركة، كالنمو المستدام والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، إلا أن لكل منها أدواتها الخاصة وسبل تأثيرها المتميزة، وهو ما يستدعي التمييز بينها كما سيتضح فيما يلي.

أولاً: التمييز بين السياسة المالية والسياسة النقدية

يمكن توضيح كلاً من السياسة المالية والسياسة النقدية والتكامل فيما بينهما لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في النقاط الآتية:

أ. العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية

تتمثل السياسة المالية في تلك القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال تعديل الإيرادات العامة (مثل الضرائب) والنفقات العامة (مثل الإنفاق على الخدمات العامة والبنية التحتية) من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وتتمثل الأهداف الأساسية للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحفيز النمو، وتوزيع الموارد بشكل عادل بين أفراد المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتحكم الحكومة في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب الكلي على المدى القصير والطويل²⁴.

وتعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة للاقتصاد"²⁵. ومن ناحية أخرى، تعنى السياسة النقدية بدور البنك المركزي في إدارة الاقتصاد الكلي، وتركز بشكل أساسي على تنظيم المعروض النقدي وأسعار الفائدة بهدف الحد من معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتتمثل أبرز أدوات السياسة النقدية في تحديد أسعار الفائدة،

²⁴ الشيماء حامد محمود حجاج: سياسات النقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 23، العدد 4، 2022م، ص 55-56.

²⁵ Jacquemin, A., & l'autres. fondements de l'économies analyse macroéconomique. édition payes bleues intrenationales 2001, p86.

ونسب الاحتياطي الإلزامي، إلى جانب عمليات السوق المفتوحة، والتي تُستخدم جميعها للتحكم في حجم السيولة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد²⁶.

وتُعد السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار، غير أن تطبيقها يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً للظروف والمتغيرات الخاصة بكل دولة. فبينما تركز الدول المتقدمة على تحقيق الاستقرار النقدي وخفض معدلات التضخم كأهداف أساسية للسياسة النقدية، تتبنى الدول النامية منظوراً أوسع. إذ تسعى الأخيرة من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تشمل تعزيز النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار النقدي، خفض معدلات البطالة، وضمان استقرار أسواق صرف العملات²⁷.

وترى الباحثة أن العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية تنشأ من كونهما أداتين رئيسيتين لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، مثل النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، والتحكم في التضخم. ورغم تميزهما في الجهة المسؤولة والأدوات المستخدمة، إلا أن هناك تداخلاً وتكاملاً في آثارهما الاقتصادية.

ب. أوجه التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية

يمكن توضيح هذا التكامل من خلال ما يلي:

- تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعديل الإنفاق الحكومي والضرائب لتحفيز الطلب الكلي أو كبحه، في حين تركز السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي

²⁶ ماجد محمد يسري الخربوطلي: ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد 49، العدد 3، 2019م، ص 584.

²⁷ منال جابر مرسى محمد: تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (JSEC)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 47، العدد 4، 2017م، ص 86.

وأسعار الفائدة لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي. وبالتالي، يعمل الاثنان معًا لضمان تحقيق استقرار الأسعار ومستوى مستدام من النمو الاقتصادي²⁸.

• تلعب السياسة المالية دورًا مباشرًا في التأثير على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب، بينما تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي بشكل غير مباشر من خلال تكلفة الاقتراض وأسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الإنفاق الحكومي المرتفع (سياسة مالية توسعية) إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما قد يتطلب تدخل السياسة النقدية لاحتواء التضخم الناتج²⁹.

• تُستخدم السياستان كأدوات لمواجهة التقلبات الاقتصادية. في حالات الركود، قد تتبنى الحكومات سياسات مالية توسعية (زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب) والبنوك المركزية سياسات نقدية توسعية (خفض أسعار الفائدة) لتحفيز النشاط الاقتصادي. في المقابل، في فترات النمو المفرط والتضخم المرتفع، قد تلجأ الحكومات إلى تقليص الإنفاق ورفع الضرائب (سياسة مالية انكماشية)، بينما تعمل البنوك المركزية على تقليل المعروض النقدي ورفع أسعار الفائدة³⁰.

وبالتالي، تري الباحثة أنه لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، يتطلب الأمر تنسيقًا وثيقًا بين السياستين، فقد يؤدي غياب التنسيق إلى تعارض في الأهداف بين تلك السياستين.

²⁸ علي سعيد علي الظهوري: التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة الحاجة لخضر باتنة، الجزائر، 2010م، ص 198، 199.

²⁹ جمال بن دعاس: دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 99، 100.

³⁰ د. محمود رجب محمود محمد حسن: إستراتيجية التكامل بين أدوات السياسة المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي بالاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والخمسون، العدد 1، 2023م، ص 731-732.

ثانياً: التمييز بين السياسة المالية والسياسة التجارية

يمكن التمييز بين السياسة المالية والسياسة التجارية وتوضيح التكامل فيما بينهما فيما يلي:

أ. ماهية السياسة التجارية:

تُعد السياسة التجارية أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتُعنى بتنظيم العلاقات التجارية مع الخارج. أما السياسة الاقتصادية بشكل عام، فهي تمثل مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها السلطات السيادية في الدولة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل النمو، والاستقرار، وتحسين ميزان المدفوعات. وتختص السياسة التجارية بتحديد استراتيجية الدولة في التجارة الدولية، بما في ذلك وضع الضرائب الجمركية والحوافز التجارية والسياسات المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، وتركز على تعزيز الصادرات وتحقيق التوازن في الحساب الجاري من خلال تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات. هذه السياسة ترتبط بشكل وثيق بمستويات الإنتاج المحلي وأسعار الصرف وتؤثر على تدفق رأس المال والسلع عبر الحدود³¹.

ب. أوجه التكامل بين السياسة المالية والسياسة التجارية

ومن خلال التعريف السابق للسياسة التجارية وفي ضوء السياسة المالية، يمكن للباحثة توضيح

أوجه التكامل بين السياستين في النقاط الآتية:

- يمكن للسياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي الموجه (مثل دعم الصناعة) أن تعزز القدرة التنافسية للصادرات المحلية، مما يدعم أهداف السياسة التجارية في زيادة الصادرات.

³¹ Congressional Research Service (CRS), U.S. Trade Policy: Background and Current Issues, 2024, p 1, available at: <https://crsreports.congress.gov/>, last visit 19/2/2025.

- السياسات المالية التحفيزية (مثل خفض الضرائب على الشركات) قد تُسهم في تشجيع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الوطني، مما يعزز من النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية، ويتماشى مع أهداف السياسة التجارية.
- تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات الإنتاجية يمكن أن يعزز الإنتاج المحلي ويقلل الاعتماد على الواردات، مما ينسجم مع أهداف السياسة التجارية لتحقيق التوازن في الحساب الجاري.
- يمكن للسياسة المالية أن تدعم السياسة التجارية في التحكم في التضخم الناتج عن استيراد السلع (التضخم المستورد)³² عبر دعم الإنتاج المحلي أو تقديم إعفاءات ضريبية لتشجيع الصناعة الوطنية.
- السياسات المالية الداعمة للنمو يمكن أن ترفع الطلب المحلي على السلع الوطنية، مما يعزز استقرار العملة المحلية ويساعد السياسة التجارية في الحفاظ على توازن تجاري مستدام.

ثالثاً: التمييز بين السياسة المالية والسياسة الاستثمارية

تتكامل كلاً من السياسة المالية والسياسة الاستثمارية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وهو ما يمكن توضيحه من خلال:

أ. السياسة الاستثمارية

تتمثل السياسة الاستثمارية في تشجيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية من خلال توفير بيئة ملائمة للاستثمار، ووضع وتطويع الإطار المؤسسي، والتنظيمي، والتشريعي لخلق مناخ تنافسي داعم للاستثمار³³،

³² يشير التضخم المستورد إلى ارتفاع الأسعار داخل الدولة نتيجة استيراد سلع وخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة، إما بسبب زيادة أسعار تلك السلع عالمياً أو بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، مما يجعل الواردات أكثر كلفة.

³³ أسماء رفعت: سياسات الاستثمار في مصر، مرجع سابق، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): <https://acpss.ahram.org.eg/News/20901.aspx>، تمت الزيارة بتاريخ 2024/12/16.

وتتمثل أدوات السياسة الاستثمارية في بعض الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية والتمويل الميسر وتحسين بيئة الأعمال، وتساهم السياسة الاستثمارية في زيادة الإنتاجية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة،³⁴ كما تهدف السياسة الاستثمارية إلى تهيئة بيئة تشريعية ملائمة ودعم الابتكار، وتؤدي دوراً محورياً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وزيادة احتياطات الدولة من العملة الأجنبية.

ب. أوجه التكامل بين السياسة المالية والسياسة الاستثمارية:

وفي هذا النحو، ترى الباحثة أن هناك تناغم كبير بين السياسة المالية والسياسة الاستثمارية، حيث يمكن للباحثة توضيح التكامل بين السياستين من خلال:

- السياسة المالية يمكن أن تدعم السياسة الاستثمارية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية أو تخفيضات ضريبية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية (السياسة المالية) يساهم في تحسين بيئة الأعمال، مما يعزز جاذبية الاستثمار ويدعم أهداف السياسة الاستثمارية.
- الاستثمار في القطاعات الإنتاجية عبر الإنفاق الحكومي الموجه يساعد على تعزيز الإنتاجية، وهو هدف مشترك للسياسة المالية والاستثمارية.
- السياسة المالية التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية تتكامل مع السياسة الاستثمارية لتحقيق خلق فرص عمل جديدة وزيادة النشاط الاقتصادي.
- الاستثمار في التعليم والتدريب (من خلال السياسة المالية) يدعم الابتكار والإنتاجية، مما يزيد من القدرة التنافسية المحلية، وهو هدف أساسي للسياسة الاستثمارية.

³⁴ عبد الكريم سعود الذيابي: الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية- دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، مصر، العدد 43، اصدار أكتوبر 2023، ص 1600، 1601.

- دعم الصادرات عبر السياسة المالية يعزز تدفق العملة الأجنبية، مما يدعم استراتيجيات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسياسة الاستثمارية.

رابعاً: الفروقات الأساسية بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى من حيث الأدوات والأهداف والتنفيذ

وعلى الرغم من أن السياسات الاقتصادية المختلفة تتداخل في أهدافها وتكاملها، إلا أن هناك فروقاً رئيسية بين السياسة المالية وبقية السياسات الاقتصادية يمكن للباحثة إجمالها فيما يلي:

- **من حيث الأدوات:** تستخدم السياسة المالية أدوات مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، بينما تعتمد السياسة النقدية على تحديد أسعار الفائدة والمراقبة على المعروض النقدي، وتستند السياسة التجارية إلى الرسوم الجمركية والقيود التجارية.
- **من حيث الأهداف:** تهدف السياسة المالية إلى التأثير المباشر في حجم الطلب الكلي من خلال الإنفاق والإيرادات العامة، بينما تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار ومستوى التضخم عبر التأثير على أسعار الفائدة، وتهدف السياسة الاستثمارية إلى تقديم حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية للدولة.
- **من حيث التنفيذ:** يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال الحكومة (متمثلة في وزارة المالية) من خلال موازنتها السنوية، بينما يتم تنفيذ السياسة النقدية بواسطة البنك المركزي الذي يملك استقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وكذلك يتم تنفيذ السياسة الاستثمارية عن طريق الحكومة باستخدام الحوافز الاستثمارية المناسبة.

المطلب الثاني

أنواع السياسة المالية والصعوبات التي تواجهها

تمهيد وتقسيم

تؤدي السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سواء في فترات النمو أو في فترات الركود نظراً لتأثيرها في كل من مستوى الدخل الوطني والتشغيل والأسعار، حيث يمكن للسياسة المالية أن تعالج الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي والتي يمكن إرجاعها إلى ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ووجود قوى احتكارية خارجة على قواعد المنافسة تتحكم في زمام الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وفي هذا النحو، تتنوع السياسات المالية بين سياسة مالية توسعية وانكماشية ومحايدة وهيكلية وذلك وفقاً للهدف من تلك السياسات وكيفية استخدام أدواتها، كذلك هناك عدد من الصعوبات التي تواجه تطبيق السياسة المالية تتنوع بين القيود الاقتصادية والمالية، والعوامل السياسية والاجتماعية، والتي تؤثر على قدرة الحكومة على تحقيق أهداف السياسة المالية. ويمكن توضيح ذلك من خلال التقسيم الآتي:

الفرع الأول : أنواع السياسة المالية

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه السياسة المالية

الفرع الأول

أنواع السياسة المالية

للسياسة المالية أنواع مختلفة والتي تستوجب توضيحها بشكل مفصل وبيان أدوات السياسة المالية المستخدمة مع كل نوع من تلك السياسات وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: السياسة المالية التوسعية:

السياسة المالية التوسعية هي تلك السياسة التي تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، خصوصاً في فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي³⁵. وتستخدم هذه السياسة في حالات الكساد الاقتصادي أو التضخم المنخفض، حيث تسعى الحكومة إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق العام أو تقليل الأعباء الضريبية على الأفراد والشركات³⁶.

لذا، تلخص الباحثة أهداف وآليات السياسة المالية التوسعية فيما يلي:

- تهدف السياسة المالية التوسعية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الحيوية، من أبرزها:
- تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي وتنشيط الدورة الاقتصادية.
- خفض معدلات البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة نتيجة التوسع في المشروعات الحكومية والإنفاق العام.
- رفع مستوى الإنتاجية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتحسين البنية التحتية.

³⁵ د. توفيق عباس عبد عون و د. حيدر حسين آل طعمه: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 70، 69.

³⁶ شكري رجب العشماوي: السياسة المالية المستدامة، مرجع سابق، ص 8.

كما تعتمد السياسة المالية التوسعية لتحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات والآليات، أبرزها:

- زيادة الإنفاق الحكومي خاصة على مشروعات البنية التحتية مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، لما لها من أثر مباشر في تنشيط الاقتصاد وخلق الوظائف.
- تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات، مما يساهم في زيادة الدخل المتاح للإنفاق أو الاستثمار.
- تقديم إعفاءات ضريبية مؤقتة أو دائمة لتحفيز قطاعات اقتصادية معينة على التوسع في الإنتاج والتوظيف.

ثانياً: السياسة المالية الانكماشية

تُستخدم السياسة المالية الانكماشية في فترات التضخم أو النمو الاقتصادي الزائد، حيث تعمل الحكومة على تقليل الإنفاق العام أو زيادة الضرائب بهدف تقليل الطلب الكلي في الاقتصاد. وتهدف هذه السياسة إلى تقليص التضخم أو الحد من العجز في الموازنة العامة عن طريق خفض الإنفاق أو زيادة الإيرادات³⁷.

وبناءً عليه يمكن للباحثة توضيح أهداف وآليات السياسة المالية الانكماشية فيما يلي:

تسعى السياسة المالية الانكماشية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تركز على ضبط التوازن المالي والاقتصادي، ومن أبرزها:

- الحد من معدلات التضخم من خلال تقليل الطلب الكلي في الاقتصاد.
- تحقيق استقرار الأسعار بما يضمن الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية.
- تقليص العجز المالي في الموازنة العامة للدولة من خلال ضبط مستويات الإنفاق وزيادة الإيرادات العامة.

كما تعتمد هذه السياسة على أدوات مالية تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي المفرط، ومن أبرز آلياتها:

³⁷ شكري رجب العشماوي: المرجع السابق، ص 8.

- تقليص الإنفاق الحكومي وخاصة في المجالات غير الضرورية أو ذات الأثر المحدود على النمو طويل الأمد.
- زيادة الضرائب على الأفراد والشركات بهدف تقليل السيولة النقدية في الأسواق، مما يحد من الاستهلاك والاستثمار المفرط.

1. تقليص الدعم الحكومي للقطاعات غير الأساسية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة، وتوجيه الموارد نحو مجالات أكثر أولوية.

ثالثاً: السياسة المالية المحايدة

ساد هذا المفهوم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى ظهور أزمة الكساد الكبير³⁸، أي فترة ما يسمى بالدولة الحارسة أو دولة المذهب الحر وهي تلك التي كان دورها يقتصر على توفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والعدالة بالإضافة إلى القيام ببعض الأعمال اللازمة للجماعة وهي ما عرف بالمرافق العامة التقليدية دون محاولة التأثير على النشاط الاقتصادي الذي كان قائماً على مبدأ المنافسة الحرة³⁹.

وتُعرف السياسة المالية المحايدة⁴⁰ بأنها السياسة التي لا تهدف إلى تحفيز الاقتصاد أو تقليصه بشكل كبير، بل تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار المالي دون التأثير المباشر على مستويات الإنفاق أو الضرائب،

³⁸ الكساد الكبير (The Great Depression) هو أزمة اقتصادية عالمية بدأت في الولايات المتحدة بانتهاء سوق الأسهم عام 1929، ثم امتدت إلى مختلف أنحاء العالم خلال ثلاثينيات القرن العشرين، تميزت هذه الأزمة بانخفاض حاد ومستمر في الإنتاج الصناعي، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور التجارة الدولية، وقد شكلت هذه الأزمة نقطة تحول رئيسية أدت إلى التشكيك في جدوى السياسات الاقتصادية التقليدية للدولة الحارسة، وأدت إلى تدخل أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي لدعم الاستقرار والنمو.

³⁹ سعود جابيد العامري وعقيل حامد جابر: مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2020م، ص 14.

⁴⁰ تُعتبر المالية العامة المحايدة نتاجاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد حتى أوائل القرن العشرين، والذي ارتكز على مبادئ النظام الاقتصادي الحر. وقد استندت النظرية الكلاسيكية، كما صاغها رواد الفكر الاقتصادي مثل آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776) وريكاردو في كتابه أصول الاقتصاد السياسي والضرائب (1817)، إلى مبدأ الحرية الفردية. وفقاً لهذا المبدأ، يُترك للأفراد والقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وفقاً لمصالحهم الشخصية، بينما تقتصر دور الدولة

وتُستخدم هذه السياسة في الظروف الطبيعية حيث يكون الاقتصاد في حالة من التوازن، ولا تتطلب التدخلات الكبيرة سواء في شكل زيادة الإنفاق أو زيادة الضرائب⁴¹

وتُعد السياسة المالية محايدة عندما تعجز عن إحداث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة. ففي هذه الحالة، لا تُستخدم الضرائب كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، ويقتصر دور الدولة حينها على القيام بوظائفها التقليدية⁴² المتمثلة في جمع الإيرادات العامة لتغطية النفقات الأساسية.

من خلال ما سبق، يمكن للباحثة توضيح أهداف وآليات السياسة المالية المحايدة النقاط الآتية:

تسعى السياسة المالية المحايدة إلى تحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي دون اللجوء إلى تدخلات تؤدي إلى تحفيز مفرط أو انكماش في النشاط الاقتصادي، وتتمثل أهدافها في:

- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تجنب التأثيرات الحادة على معدلات النمو أو التضخم.
- ضمان توازن مالي مستدام بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي، بما يعزز الثقة في السياسة المالية ويمنع تراكم العجزات أو الفوائض الكبيرة.
- وتعتمد هذه السياسة على مجموعة من الآليات التي تهدف إلى الحفاظ على التوازن المالي دون تحفيز أو انكماش، ومنها:

- الالتزام بمستويات إنفاق حكومي معتدلة تتماشى مع الإيرادات العامة المتوقعة، دون توسع أو تقليص كبير.
- الحفاظ على استقرار النظام الضريبي وعدم إدخال تغييرات جذرية في معدلات الضرائب أو نظام الدعم، بما يدعم استقرار التوقعات لدى المستثمرين والمستهلكين.

على ضمان حرية النشاط الاقتصادي. وقد افترض الكلاسيكيون أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى توافق المصالح الفردية مع المصلحة العامة بفضل وجود قوى السوق.

⁴¹ شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 8.

⁴² حدادي عبد اللطيف: تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد الخامس، العدد الثالث، 2017م، ص 30.

- إجراء تعديلات محدودة إذا اقتضى الأمر لضمان استدامة المالية العامة دون التأثير على مسار الاقتصاد الكلي.

1. رابعاً: السياسة المالية الهيكلية

تُستخدم السياسة المالية الهيكلية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل من خلال تعديل هيكل الإيرادات والنفقات، ولا تركز هذه السياسة على التأثير الفوري في الطلب الكلي، بل على تحقيق إصلاحات هيكلية في النظام المالي من خلال تحسين النظام الضريبي، تقليص الإنفاق غير الضروري، وتنويع مصادر الإيرادات⁴³.

وترى الباحثة أن أهداف وآليات السياسة المالية الهيكلية تتمثل في الآتي:

الأهداف: تحسين كفاءة الاقتصاد، إصلاح النظام الضريبي، زيادة الاستدامة المالية.

الآليات: إصلاحات في النظام الضريبي، تقليص النفقات غير الفعالة، تحسين إدارة المالية العامة.

الفرع الثاني

الصعوبات التي تواجه السياسة المالية

هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق السياسة المالية بشكل فعال، وتتراوح هذه الصعوبات بين القيود الاقتصادية والمالية، والعوامل السياسية والاجتماعية، وقد تؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومة على تحقيق أهداف السياسة المالية. ويمكن استعراض أبرز الصعوبات والتحديات التي قد تواجه السياسة المالية من خلال الآتي:

أ. الضغوط السياسية

⁴³ د. ضيدان المالكي: مرجع سابق، 2016، ص 4.

تعد الضغوط السياسية من أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة المالية، خاصة وأن مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى مثل مجلس الوزراء في إعداد الموازنة قد يؤثر على مدى انعكاس الموازنة لأولويات الاقتصاد والمالية العامة، وسياسات الإنفاق والإيرادات⁴⁴. وفي العديد من الحالات، قد تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى تعديل السياسات المالية لتحقيق أهداف قصيرة المدى تتماشى مع مصالح سياسية، مثل الانتخابات أو الضغوط الاجتماعية.

وترى الباحثة أن هذه العوامل قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية لا تكون مثلى على المدى الطويل، مثل زيادة الإنفاق العام أو تقليل الضرائب بشكل مؤقت بغرض تحقيق مكاسب سياسية.

ب. التضخم والعجز المالي

إن التضخم المرتفع والعجز المالي الكبير يمثلان تحديين كبيرين للسياسة المالية. فعندما يواجه الاقتصاد تضخمًا مرتفعًا أو عجزًا في الميزانية، يصبح من الصعب على الحكومة التوازن بين زيادة الإنفاق العام وضرورة الحفاظ على استقرار الأسعار. على سبيل المثال، إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق لمكافحة البطالة أو تعزيز الاستثمار، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل يساهم في رفع مستويات التضخم⁴⁵.

⁴⁴ تقرير بعنوان "إطار تقييم إدارة المالية العامة، الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية" منشورة بواسطة "المساءلة في الإنفاق العام والإدارة المالية المعروفة باسم PEFA، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2019م، ص 52.

⁴⁵ محمد أحمد عيد: السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 حتى 2022، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد الحادي والعشرون، إصدار يناير 2024، ص 313.

ج. المحددات الاقتصادية العالمية

تعاني العديد من الدول من تأثيرات المحددات الاقتصادية العالمية التي قد تعوق تنفيذ السياسة المالية المحلية. على سبيل المثال، التغيرات في أسعار النفط أو السلع الأساسية أو التقلبات في أسواق المال العالمية قد تؤثر على الإيرادات الحكومية وقدرتها على تنفيذ سياسات مالية توسعية أو انكماشية⁴⁶.

لذا، يمكن القول إن تشابك الاقتصاد الدول قد يضع ضغوطاً على قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار المالي المحلي، حيث أن التقلبات الاقتصادية العالمية قد تؤثر على عائدات الضرائب وحجم الإنفاق الحكومي.

د. محدودية الإيرادات

تعاني العديد من الدول، لا سيما النامية، من محدودية الإيرادات الحكومية، مما يعيق قدرتها على تمويل برامج التنمية أو مواجهة الأزمات الاقتصادية⁴⁷. هذه المحدودية تدفع الحكومات غالباً إلى الاعتماد المفرط على الديون الخارجية أو اللجوء إلى الطباعة النقدية، وهو ما يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية ويعرض الدول لمخاطر الأزمات المالية.

وتساهم مجموعة من العوامل الموضوعية، مثل الاختلال الهيكلي والسياسات النقدية والمالية التوسعية، في تفسير ظاهرة التضخم. كما أن هناك علاقة وثيقة تربط بين الديون الخارجية والتضخم، حيث يمكن أن يؤدي الاعتماد الزائد على القروض الخارجية إلى ضغوط تضخمية نتيجة تأثيره على أسعار الصرف وزيادة تكاليف الاستيراد⁴⁸.

⁴⁶ حاج موسى منصوري: أثر التقلبات غير المتماثلة لأسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد العاشر، العدد السادس، نوفمبر 2020 ص 14، 15.

⁴⁷ د. سهير أبو العينين: مرجع سابق، ص 14، 15.

⁴⁸ منال جابر مرسى: مرجع سابق، ص 89.

هـ. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتقليص الإنفاق العام

تواجه السياسة المالية تحديًا آخر يتمثل في الآثار الاجتماعية الناتجة عن تقليص الإنفاق العام، خاصة في مجالات الصحة، التعليم، والرفاه الاجتماعي. في أوقات الأزمات الاقتصادية، قد تضطر الحكومة إلى تقليص النفقات العامة لتقليص العجز، مما قد يؤثر سلبًا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ويزيد من الفوارق الاجتماعية بين الفئات المختلفة في المجتمع⁴⁹.

و. التحديات الهيكلية

أحيانًا تكون التحديات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، مثل ضعف البنية التحتية أو عدم كفاءة النظام الضريبي المتمثلة في ضعف التعامل مع حالات التهرب والتجنب الضريبي⁵⁰، من العوامل التي تعوق قدرة الحكومة على تطبيق السياسة المالية بشكل فعال. فقد تتطلب هذه التحديات إصلاحات هيكلية شاملة تمكن الحكومة من تعزيز الإيرادات وتحقيق الإنفاق الفعال.

وبالتالي، يمكن القول إن الاقتصادات التي تعاني من مشاكل هيكلية مثل ضعف النظام الضريبي أو نقص الاستثمارات في البنية التحتية قد تجد صعوبة في استخدام السياسة المالية بشكل فعال لتحقيق النمو المستدام.

وترى الباحثة أنه للتغلب على تلك الصعوبات، يتعين على الحكومات القيام بما يلي:

- أن تتبنى الحكومات آليات فاعلة لضمان استقلالية اتخاذ القرارات المالية، يمكن أن تشمل هذه الآليات إنشاء جهاز مستقل للتخطيط المالي، وهيئة مستقلة لإعداد الموازنة العامة، التي تلتزم بالشفافية والمساءلة.

⁴⁹ المرجع السابق، ص 88.

⁵⁰ د. مصطفى محمود عبد القادر: إصلاح السياسة الضريبية في مصر، من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 2، 2016، ص 6.

- يسهم تعزيز الوعي العام بأهمية الاستدامة المالية في تقوية إدراك المجتمع وصناع القرار لضرورة تبني سياسات مالية متوازنة على المدى الطويل، مما يقلل من تأثير الضغوط السياسية قصيرة الأجل التي قد تدفع نحو إنفاق غير مدروس أو سياسات آنية. وبدلاً من ذلك، يدعم هذا الوعي اتخاذ قرارات مالية استراتيجية تضمن استقرار الاقتصاد وتحافظ على الموارد المالية للأجيال القادمة.
- تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تعزز الإيرادات الحكومية.
- استخدام أدوات السياسة النقدية بحذر، مثل رفع أسعار الفائدة أو تقليل الإنفاق الحكومي بشكل تدريجي، لمكافحة التضخم دون التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.
- تبني سياسات لتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية المتقلبة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع الاقتصاد المحلي وتحفيز القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والتكنولوجيا، وتعزيز الصادرات.
- تفعيل آليات التعاون الدولي والاشتراك في المنظمات الاقتصادية العالمية لضمان استقرار الأسواق.

المبحث الثاني

أدوات السياسة المالية

تمهيد وتقسيم:

يقتضي تحليل العلاقة بين السياسة المالية والتنمية الاقتصادية التعرف على مختلف الأدوات المتمثلة في الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وسياسة الميزانية العامة التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تؤثر على التنمية الاقتصادية. وتُعتبر أدوات السياسة المالية الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتعتمد فعالية هذه الأدوات على مدى كفاءة استخدامها بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية السائدة. ولبيان أدوات السياسة المالية تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: الإيرادات والنفقات العامة

المطلب الثاني: الموازنة العامة

المطلب الأول

الإيرادات والنفقات العامة

تمهيد وتقسيم

تُعدّ كلاً من الإيرادات والنفقات العامة الركيزتين الأساسيتين للسياسة المالية، حيث تعكس الإيرادات العامة الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة لتمويل أنشطتها، وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الرسوم، العوائد من الاستثمارات العامة، والقروض الحكومية، وتُستخدم هذه الإيرادات لتغطية النفقات العامة، التي تمثل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، وتمويل المشروعات والبنية التحتية، ودعم القطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة وتهدف النفقات العامة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتُعتبر العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عاملاً أساسياً في تحقيق توازن الموازنة العامة وضمان كفاءة إدارة الموارد، ولدراسة ذلك بشيء من التفصيل، نقسم هذا المطلب إلى فرعين كما يلي:

الفرع الأول: الإيرادات العامة

الفرع الثاني: النفقات العامة

الفرع الأول

الإيرادات العامة

يُعد تحديد مصادر الإيرادات العامة من المهام الجوهرية التي تلتزم بها الدولة لأداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُشكل هذه الإيرادات الوسيلة الرئيسة لتمويل النفقات العامة. وتمثل الإيرادات العامة الأموال التي تجمعها الحكومة من الأفراد، والمؤسسات، والأنشطة الاقتصادية المتنوعة، بغرض تمويل الإنفاق العام وتحقيق الأهداف التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وتُعد هذه الإيرادات إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

وللوقوف على ماهية الإيرادات العامة وتبويباتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، يتعين التطرق للعناصر الآتية:

أولاً: ماهية الإيرادات العامة

تُعد الإيرادات العامة أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في إدارة شؤونها المالية، إذ تُستخدم لتمويل النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي بيان لمفهوم هذه الإيرادات وأبرز خصائصها.

أ. مفهوم الإيرادات العامة:

تُعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر متنوعة بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁵¹. وتُعرف أيضاً، بأنها المصادر التي تستمد

⁵¹ محمد عباس محرزي: اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 1.

منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة بهدف تلبية الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، كما يمكن تعريفها بأنها الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر محددة، والتي تستخدمها في تنفيذ أنشطتها المالية⁵². لذا، تمثل الإيرادات العامة عنصراً جوهرياً ضمن إطار المالية العامة، وتُعد من الركائز الأساسية التي ينبغي على الدولة تنظيمها واعتمادها عبر المؤسسات التشريعية، ولا سيما من خلال المجالس النيابية، باعتبارها الجهة المخولة بوضع السياسات المالية وإقرار مصادر التمويل العامة.

ويقصد بها أيضاً مصادر التمويل الضرورية لتغطية المصاريف العامة وتأمين المصادر المالية الضرورية للإنفاق العام حيث تحصل الدولة على هذه الإيرادات - في الأصل - من الإيرادات الوطنية بالحد الذي تسمح به المالية الوطنية أو من الخارج عندما تكون هذه النافذة غير كافية لتلبية متطلبات الإنفاق العام، وتوجد أنواع عديدة من الإيرادات إلا أن الجزء الأكبر منها يأتي من ثلاثة مصادر رئيسية هي على التوالي عائدات الدولة من ممتلكاتها الخاصة ومشاريعها الاقتصادية، والرسوم مقابل تقديم الخدمات العامة، ثم تأتي الإيرادات السيادية، وفي مقدمتها الضرائب، ويتمثل المصدر الثالث في الائتمان مثل القروض المحلية والأجنبية⁵³.

ب. خصائص الإيرادات العامة

مما سبق، يمكن للباحثة أن تبين أهم خصائص الإيرادات العامة في النقاط الآتية:

- تأتي الإيرادات العامة من عدة مصادر محددة، بما في ذلك، عائدات ممتلكات الدولة من الممتلكات الخاصة والمشاريع الاقتصادية التي تديرها الدولة، كذلك الرسوم مقابل الخدمات العامة مثل رسوم التعليم والصحة والنقل، وأيضاً الإيرادات السيادية وتشمل الضرائب على الدخل والمبيعات والممتلكات، والائتمان (القروض): تشمل القروض المحلية والأجنبية التي تستخدمها الدولة في حالة عدم كفاية الإيرادات الداخلية.

⁵² د. عاطف صدقي: دروس في المالية العامة والتشريع الضريبي، الجزء الأول، القاهرة، 1964م، ص 172.

⁵³ خلدون كردوش داوود وعلى السنكري: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة العراق للفترة (2014 - 2019)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز السنبلة للبحوث والدراسات، العدد الثالث والعشرون، لبنان، شباط 2024، ص 10.

- تهدف الإيرادات العامة إلى تمويل المصاريف العامة وتلبية احتياجات المجتمع الأساسية.
- تساهم الإيرادات العامة في دعم الأنشطة المالية الحكومية وضمان استقرار النشاط الحكومي.
- تعتمد الدولة على مزيج من الإيرادات الوطنية والإيرادات الخارجية (القروض) لتغطية متطلبات الإنفاق العام.
- تساهم الإيرادات العامة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير التمويل للمشاريع والخدمات العام

ثانياً: أنواع الإيرادات العامة

تختلف الإيرادات العامة وفقاً للمصادر التي يتم تحصيلها منها، ويمكن تبويبها على النحو التالي:

أ. الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

- الضرائب المباشرة هي تلك التي يتم فرضها على الدخل أو الممتلكات، مثل ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، وضريبة الأملاك.
- الضرائب غير المباشرة تفرض على السلع والخدمات، وتعد ضريبة القيمة المضافة من أبرز الأمثلة عليها. هذه الضرائب تُعتبر مصدراً أساسياً للإيرادات الحكومية في العديد من الدول، بما في ذلك الدول الأوروبية⁵⁴.

⁵⁴د. بهاء الدين طويل: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر _1990-2010، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016، ص 46.

ب. الإيرادات من الرسوم:

هذه الإيرادات تأتي من الرسوم التي تفرضها الحكومة على الأفراد أو الشركات مقابل الحصول على خدمات معينة مثل إصدار التصاريح، التراخيص، ورسوم المرور. يتم استخدام هذه الإيرادات لتمويل البرامج الحكومية المتخصصة⁵⁵.

ج. الإيرادات من الممتلكات العامة:

وتشمل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من تأجير أو بيع الممتلكات العامة، مثل الأراضي أو المباني المملوكة للدولة، بالإضافة إلى الإيرادات الناتجة عن استثمار الثروات الطبيعية (مثل النفط والغاز).

د. الإيرادات من القروض:

في بعض الأحيان، تلجأ الحكومات إلى الاقتراض من أسواق المال أو من المؤسسات الدولية لتغطية عجز الموازنة، مما يشكل مصدرًا للإيرادات العامة. تعتبر هذه الإيرادات مؤقتة، ولا يُفترض أن تكون جزءًا مستدامًا من الإيرادات الحكومية.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإيرادات العامة

تُعد الإيرادات العامة من الأدوات الحيوية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

⁵⁵ أ.د. عادل احمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 12.

أ. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تؤثر الإيرادات العامة بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، سواء من خلال تمويل الأنشطة الحكومية أو من خلال تأثيرها المباشر على الاستقرار الاقتصادي والنمو. يمكن تلخيص الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة في النقاط الآتية:

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يمكن للإيرادات العامة أن تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تمويل السياسات المالية التي تستهدف تحفيز النمو في فترات الركود. على سبيل المثال، يمكن زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق التوازن الاقتصادي⁵⁶.
- **العدالة الاجتماعية:** تمثل الضرائب التصاعدية جزءاً كبيراً من آلية تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تفرض الضرائب بشكل أكبر على الأفراد ذوي الدخل المرتفع. وهذا يساهم في تقليل فجوة الدخل بين الطبقات الاجتماعية⁵⁷.
- **تمويل الإنفاق الحكومي:** تعتبر الإيرادات العامة المصدر الرئيسي الذي يتيح للحكومة تمويل نفقاتها، بما في ذلك الإنفاق على التعليم، الصحة، البنية التحتية، وبرامج الرعاية الاجتماعية. بدون هذه الإيرادات، تصبح الحكومات غير قادرة على تقديم خدمات عامة بشكل مستدام.
- **تحفيز الاستثمار والتنمية:** عندما تستخدم الحكومات الإيرادات العامة في تمويل مشروعات البنية التحتية أو تعزيز القطاعات الإنتاجية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

⁵⁶ الشيماء حامد محمود حجاج: مرجع سابق، ص 56.

⁵⁷ د. عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص 34.

ب. الآثار الاجتماعية للإيرادات العامة

للإيرادات العامة أيضًا آثار اجتماعية كبيرة، حيث تؤثر على رفاه الأفراد ومستوى الحياة في المجتمع. من أهم الآثار الاجتماعية للإيرادات العامة⁵⁸:

- تحسين مستوى المعيشة: تساهم الإيرادات العامة في تمويل البرامج الاجتماعية والخدمات العامة التي تحسن مستوى المعيشة، مثل التعليم، الرعاية الصحية، والمساعدات الاجتماعية للفئات الفقيرة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال فرض ضرائب عادلة، تساعد الإيرادات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الثروة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية.

رابعاً: التحديات المرتبطة بالإيرادات العامة

رغم أهمية الإيرادات العامة، إلا أنها تواجه تحديات متعددة تؤثر على استدامتها وفعاليتها:

أ. ارتفاع مستويات الدين العام :

في حال كانت الإيرادات العامة غير كافية لتغطية النفقات الحكومية، قد تضطر الحكومات إلى الاقتراض، مما يؤدي إلى زيادة عبء الدين العام الأمر الذي يؤثر على أوجه الإنفاق اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية⁵⁹.

ب. التحديات الاجتماعية والسياسية

في بعض الأحيان، تواجه الحكومات تحديات في فرض ضرائب جديدة أو تعديل السياسات الضريبية بسبب المعارضة الاجتماعية أو السياسية، مما يعوق قدرة الحكومات على جمع الإيرادات بشكل فعال، كذلك يمثل ضعف التعليم والتدريب، بالإضافة إلى ندرة المهارات الفنية والإدارية، وكذلك الجهل الاقتصادي مع عدم كفاءة

⁵⁸ Aisyah, et al, op cit, p 3774-3775.

⁵⁹ د. حسام عبد العال عبد العال شعبان: أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول، السنة التاسعة والخمسون، 2017، مصر، ص 259.

وكفاية الجهاز الحكومي، إضافة إلى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام بالواجبات الوطنية لمسؤولي جمع الإيرادات العامة⁶⁰ حيث تؤثر كل تلك العوامل على الحصيلة الإيرادية للدولة.

وترى الباحثة أن الإيرادات العامة تُعتبر من الأدوات الأساسية في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة، ومن خلال التنوع في مصادر الإيرادات واستخدامها بفعالية، يمكن للحكومات تمويل برامج التنمية وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي. وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجهها الحكومات في جمع الإيرادات العامة، فإن الإدارة الجيدة لهذه الإيرادات يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتساهم في تحسين رفاه المواطنين.

الفرع الثاني

النفقات العامة

النفقات العامة هي الأموال التي تقوم الحكومة بإنفاقها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، مثل توفير الخدمات العامة، وتحفيز الاقتصاد، ودعم الفئات الاجتماعية المختلفة. وتمثل النفقات العامة جزءاً أساسياً من السياسات المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتنظيم النشاط الاقتصادي داخل الدولة⁶¹. وللنفقات العامة عدة مفاهيم وتبويضات وآثار متنوعة وتحديات مرتبطة بها يمكن توضيحها من خلال:

⁶⁰ د. أحسين عثمانى وآخرون: دور التكامل الوظيفي بين السياسة المالية والنقدية المطبقة في الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الإصدار الأول، يونيو 2017، ص 636.

⁶¹ محمود حسين الوادي: مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 43.

أولاً: مفهوم النفقات العامة

يمكن توضيح مفهوم النفقات العامة من خلال إلقاء الضوء حول تعريف النفقات العامة وخصائصها كما يلي:

أ. تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقة العامة على أنها " مبلغ نقدي يصدر عن الذمة المالية للدولة يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام"⁶² وتعرف النفقات العامة أيضاً بأنها "المصروفات المالية التي تقوم الحكومة بإنفاقها خلال فترة معينة بهدف اشباع حاجات عامة معينة في المجتمع الذي تنظمه الدولة، من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة، سواء كانت في شكل إنفاق على المشروعات العامة أو تقديم خدمات عامة أو دعم اجتماعي"⁶³.

ب. خصائص النفقات العامة

من خلال التعريفات السابقة للنفقات العامة، يمكن للباحثة استنتاج عدة خصائص رئيسية وهي:

- **الهدف العام:** تهدف النفقات العامة إلى تحقيق نفع عام يساهم في تحسين حياة المواطنين وتلبية احتياجات المجتمع. وتشمل هذه النفقات تمويل المشروعات العامة وتقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.
- **التمويل الحكومي:** تنفذ النفقات العامة باستخدام الأموال العامة التي يتم تخصيصها من الميزانية الحكومية، ويشرف على إنفاقها شخص عام أو جهاز حكومي.

⁶² طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار المعارف لطباعة الكتب، القاهرة، 2007م، ص 17.

⁶³ إبراهيم احمد عبد الغفور: مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص 230.

- **التخطيط والتخصيص:** يتم تخصيص المبالغ المالية للنفقات العامة وفقاً للأولويات التي تحددها السياسة العامة للدولة، والتي تشمل استثمارات في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وبرامج الدعم الاجتماعي.
- **التأثير على الاقتصاد:** تعتبر النفقات العامة أحد الأدوات المهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل توفير الوظائف وتحسين مستوى المعيشة من خلال الإنفاق على المشاريع العامة والخدمات.
- **التأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر النفقات العامة بالعوامل الاقتصادية والسياسية في الدولة، مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات في الأولويات الحكومية، ما يجعلها مرنة في بعض الأحيان لتلبية الاحتياجات المتغيرة.
- **الإنفاق الزمني:** تتم النفقات العامة خلال فترة زمنية محددة، ويُعبر عنها في شكل مصروفات مالية يتم صرفها على مدار العام لتحقيق الأهداف المحددة في السياسة العامة.
- **التوزيع الاجتماعي:** تهدف النفقات العامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم الدعم للفئات الاجتماعية الضعيفة وتحقيق التوازن في توزيع الموارد بين مختلف قطاعات المجتمع.

ثانياً: تقسيم النفقات العامة

يتنوع تبويب النفقات العامة، لكن نشير في هذا الجزء إلى أحد هذه التبويات والذي يقسم النفقات العامة إلى نوعين رئيسيين: النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

أ. النفقات الجارية

وتتضمن كافة المبالغ المخصصة لتغطية تكاليف إدارة المرافق العامة بشكل دوري. تعتمد هذه النفقات على مصادر متعددة للإيرادات، مثل إيرادات القطاع النفطي، الضرائب، والرسوم.

ب. النفقات الاستثمارية

وتهدف إلى تعزيز قدرة الدولة الإنتاجية من خلال تنفيذ مشاريع تنموية تهدف إلى توسيع البنية التحتية وتنمية القطاعات الاقتصادية المحددة. هذه النفقات تُخصص لتطوير المشاريع الكبرى التي تسهم في تحفيز الاقتصاد الوطني، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، حيث أنها عادةً ما تكون غير دورية وتتأثر بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية السائدة⁶⁴.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

فيما يلي توضيح للآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة:

أ. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تلعب النفقات العامة دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني، ويظهر تأثيرها في عدة مجالات:

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** يمكن للنفقات العامة أن تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات العامة يعزز من النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة⁶⁵.

⁶⁴د. رائد ناجي أحمد: علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، العراق، 2017، ص 31.

⁶⁵ Nyasha, S., & Odhiambo, N. M, The impact of public expenditure on economic growth: a review of international literature. Folia Oeconomica Stetinensia, university of South Africa, 19(2), 2019, pp. 83-88.

- **تأثيرات التضخم:** في حال كانت النفقات العامة مرتفعة بشكل مفرط دون وجود تمويل كافٍ، قد تؤدي إلى زيادة العجز المالي مما يسبب ارتفاع معدلات التضخم، مما قد يؤثر سلباً على القوة الشرائية للعملة الوطنية⁶⁶.
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** في الأوقات التي تعاني فيها الدولة من الركود الاقتصادي، قد تقوم الحكومة بزيادة النفقات العامة لتوفير التحفيز الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. وهذه السياسة تُستخدم بشكل واسع في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية⁶⁷.
- **زيادة القدرة التنافسية:** عندما يتم تخصيص النفقات العامة بشكل استراتيجي في القطاعات الإنتاجية مثل التعليم، البحث العلمي، والبنية التحتية، يمكن أن يعزز ذلك من قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق العالمية⁶⁸.

ب. الآثار الاجتماعية للنفقات العامة

النفقات العامة لها تأثيرات مباشرة على الرفاه الاجتماعي وعلى مستوى المعيشة في المجتمع:

- **تحسين الخدمات العامة:** من خلال تمويل قطاع التعليم والصحة والمرافق العامة، تعمل النفقات العامة على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مما يعزز رفاههم الاجتماعي. كما أن تحسين البنية التحتية يساعد في تسهيل الحياة اليومية للمواطنين.

⁶⁶ Schwartz, G., & Ter-Minassian, T, The distributional effects of public expenditure. Journal of Economic Surveys, 14(3), 2000, pp. 337-358.

⁶⁷ Nyasha, S., & Odhiambo, N. M, op cit, pp: 83-88.

⁶⁸ Schwartz, G., & Ter-Minassian, T, op cit, pp:337-358.

- **تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي:** من خلال تخصيص جزء من النفقات لبرامج الدعم الاجتماعي، مثل الإعانات المالية للفئات الفقيرة، حيث يمكن أن تساهم النفقات العامة في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فلا تنمية حقيقية دون عدالة في التوزيع، ودون مشاركة الفئات الاجتماعية في عائد التنمية، ومن ثم أهمية قضية توزيع الدخل في المجتمع والسياسات الاجتماعية التي تتبناها الدولة لضمان عدالة التوزيع، وحتى لا يذهب عائد التنمية على الأقلية المؤسرة على حساب الأغلبية المطحونة⁶⁹. وهذا ما تتبناه السياسة المالية من خلال أدواتها وخاصة النفقات العامة.

- **تعزيز الاستقرار الاجتماعي:** يساهم الإنفاق الحكومي على برامج الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية في توفير الأمان الاجتماعي للمواطنين، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقليل معدلات الجريمة والتوتر الاجتماعي⁷⁰.

رابعاً: التحديات المرتبطة بالنفقات العامة

يواجه الإنفاق العام تحديات متعددة تؤثر على فعالية:

أ. العجز المالي:

يشكل العجز المالي تحدياً كبيراً أمام الحكومات وخاصة الدول النامية، فزيادة العجز في الميزانية تؤدي إلى زيادة الطلب الحكومي على الاقتراض، ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار الفائدة ويتقلص الاستثمار، ويرتبط العجز المالي بعدة مشاكل اقتصادية تتمثل في ارتفاع التضخم، ارتفاع أسعار الفائدة، البطالة، التراكم المفرط للديون،

⁶⁹ د. هشام مصطفى الجمل: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، مصر، المجلد الحادي والثلاثون، 2016م، العدد الرابع، ص 1696.

⁷⁰ د. سعاد بشلوش: دور متغيرات السياسة المالية في استقرار أسواق الأوراق المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 380.

تراجع الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن اختلالات في ميزان المدفوعات⁷¹، مما يتطلب من الحكومات ضرورة التدخل لإيجاد الحلول المناسبة⁷².

ب. الفساد الإداري:

من التحديات الرئيسية التي تواجه النفقات العامة في العديد من الدول هو الفساد، حيث يمكن أن يسهم الفساد في سوء تخصيص النفقات ويؤدي إلى إهدار الموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرامج التنموية كما يعد من الأسباب الاقتصادية السياسة النقدية والمالية غير العادلة والمتمثلة في سياسة التوسع في الإصدار النقدي إلى درجة الإفراط المؤدي إلى التضخم، ومن ثم زيادة الأسعار وارتفاعها وانخفاض الدخل الحقيقية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات والديون وعلى أصحاب الدخل الثابتة، مما دفع العاملين بأجهزة الدولة لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة، نظراً لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة وصاحب ذلك التوسع المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سداد القروض⁷³.

⁷¹ عرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي يُظهر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة، ويشمل الميزان التجاري، وميزان الخدمات، وميزان التحويلات، وميزان الحساب المالي والرأسمالي. وعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فإن ذلك يعكس اختلالاً في العلاقة بين ما تتفقه الدولة في تعاملاتها الخارجية وما تحصل عليه من إيرادات.

⁷² Keho, Y. Does Budget Deficit Crowd Out Private Investment? Cote d'Ivoire As A Focus. International Journal of Economics and Finance, 16(2),2024 , p 86.

⁷³ هشام مصطفى محمد الجمل: الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، مصر، المجلد 30، العدد 2، 2015، ص 544.

المطلب الثاني

الموازنة العامة

تمهيد وتقسيم

تُعَدّ الموازنة العامة للدولة من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر بمثابة المرآة العاكسة للنظام المالية للدولة والتي يتشكل على أساسه وضعها الاقتصادي، كما تعتبر الموازنة العامة أداة استراتيجية لتوجيه النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية، وضمان العدالة الاجتماعية إذ تتحدد بموجبها موارد واستخدامات الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر على كافة جوانب الحياة الاقتصادية للدولة ولفهم هذا الموضوع بشكل شامل، يتم تسليط الضوء على ما يلي:

الفرع الأول: ماهية الموازنة العامة وأنواعها

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة

الفرع الأول

ماهية الموازنة العامة وأنواعها

تُعتبر الموازنة العامة أداة أساسية لتنظيم الموارد المالية للدولة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ولإحاطة بهذا الموضوع، يتناول هذا الفرع مفهوم الموازنة العامة، خصائصها، والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، وكذلك أهداف الموازنة العامة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع دراسة أنواع الموازنات العامة، مع توضيح الفروق بينها وأبرز استخداماتها في السياسات الاقتصادية المختلفة كما هو موضح فيما يلي:

أولاً: مفهوم وخصائص الموازنة العامة

أ. مفهوم الموازنة العامة

تختلف مفاهيم الموازنة العامة للدولة تبعاً لتعدد الفقهاء والعلماء والباحثين واختلاف وجهات نظرهم والجانب الذي يركز عليه كل واحد منهم. ويمكن الإشارة من بين تلك التعريفات إلى ما يلي:

تعتبر الموازنة العامة أداة أساسية تستخدمها الحكومة لتنظيم وتوجيه الموارد المالية للدولة خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة مالية، فهي تحدد حجم الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال تلك الفترة ويتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية في إطار قانون المالية⁷⁴. وتعتبر من أهم الأدوات التي تعكس السياسة المالية للدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تعد الموازنة العامة أداة محورية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تعكس أولويات الحكومة في تخصيص الموارد لتحقيق أهداف السياسة العامة.

⁷⁴ عائشة بوشخي: قراءة في تقدير الإيرادات والنفقات العامة عبر القوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 2000-2011، المجلة الجزائرية للمالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2011، ص 29.

في الوقت نفسه، تُستخدم الميزانيات كأدوات للتدقيق العام في الأداء المالي للحكومة فهي تُوظف الميزانيات العامة كأحدى الأدوات الرقابية الفعالة لتقييم الأداء المالي للحكومة، حيث تتيح مقارنة النتائج الفعلية بالمخصصات المعتمدة، مما يُسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن كيفية إدارة الموارد العامة، ومدى الالتزام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخططة، والذي لا يعكس الحجم الإجمالي للموازنة وتكوينها الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة فحسب، بل يأتي أيضًا نتيجة لعملية سياسية، يتم من خلالها تخصيص الأدوار والصلاحيات المختلفة وتوزيعها بين المشاركين الرئيسيين في دورة الميزانية⁷⁵.

ب. خصائص الموازنة العامة

من خلال التعريفات السابقة، يمكن للباحثة تحديد خصائص الموازنة العامة للدولة كما يلي:

- الموازنة العامة هي أداة أساسية تستخدمها الحكومة لتخطيط وتنظيم الموارد المالية للدولة خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة مالية.
- تعكس الموازنة العامة سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وتحدد أولوياتها في تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف المرسومة في خطة التنمية.
- الموازنة العامة ليست فقط وثيقة لتخصيص الأموال، بل تعد أداة هامة للرقابة على الأداء المالي للحكومة، إذ يتم التدقيق فيها من قبل السلطة التشريعية.
- تحدد الموازنة الإيرادات والنفقات المتوقعة للدولة خلال السنة المالية، وتعمل على تخصيص الأموال بين القطاعات المختلفة وفقًا لأولويات الحكومة.
- تُعد عملية إعداد الموازنة العامة عملية سياسية، حيث يتم توزيع الأدوار والصلاحيات بين مختلف الأطراف المعنية، ويعكس ذلك التوازن بين القوى السياسية في الدولة.

⁷⁵ Husseiny, Israa A. , The Quality of Egypt's State Budget: A Composite Index, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences ISSN 1450-2275 Issue 80 September, 2015, FRDN Incorporated <http://www.europeanjournalofeconomicsfinanceandadministrativesciences.com> last access 20 Feb. 2025.

- تعتبر الموازنة العامة أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- الموازنة تحدد كيفية تخصيص الموارد المالية بين مختلف المجالات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، وغيرها من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- تعتبر الموازنة العامة أداة لتنفيذ خطة التنمية الشاملة للدولة، حيث يتم تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل.

ثانياً: أهداف وأهمية الموازنة العامة

تُعد الموازنة العامة للدولة من أهم الأدوات التي تعكس أولويات الحكومة، إذ يمكن من خلالها توضيح مدى أهمية دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهدف إلى تنظيم الإيرادات والنفقات العامة بما يحقق الكفاءة المالية والاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، وهو ما يمكن توضيحه في الآتي:

أ. أهداف الموازنة العامة:

بالإضافة إلى هدف تغطية النفقات العامة، هناك العديد من الأهداف الأخرى للموازنة العامة للدولة، بما في ذلك: زيادة معدلات النمو والتوظيف، وخفض معدلات عجز الموازنة العامة والدين العام إلى مسارات تنافسية ومستدامة تمكن من خلق حيز مالي كافٍ لزيادة الإنفاق على القطاع الإنتاجي وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة التي يتلقاها المواطن بشكل يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وزيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي⁷⁶.

أيضاً من أهداف الموازنة العامة للدولة السعي من أجل تحسين مناخ الاستثمار لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة والتصدير. وأخيراً تطوير الجهاز الإداري

⁷⁶ إيهاب يونس: أثر كفاءة صنع السياسات الاقتصادية في مصر على فعالية تنفيذها: مواجهة التضخم أنموذجاً، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، مجلد 37، العدد 3، 2023م، ص 91، 92.

للدولة وضمان تحسين الخدمات العامة للمواطنين والحوكمة لتصبح في مصاف الدول المتقدمة من خلال إدخال آليات الميكنة والتحول الرقمي وتحسين أداء العاملين في الجهاز الحكومي من خلال توفير التدريب المتخصص، آليات وتطوير النظم الحديثة لإدارة الموارد البشرية⁷⁷.

ويمكن تلخيص أهداف الموازنة العامة في النقاط الآتية:

- المساعدة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تحقيق العدالة الاجتماعية
- ترشيد الإنفاق الحكومي
- تحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية
- توفير الاستقرار للعاملين.
- توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للأجهزة الحكومية
- توفير المعايير اللازمة لقياس كفاءة الأداء الحكومي

ب. أهمية الموازنة العامة للدولة:

تكتسب الموازنة العامة للدولة أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية تنعكس آثارها على المجتمع بأسره، وتزداد تلك الأهمية مع تطور الدولة بشكل عام⁷⁸، وتلعب الموازنة العامة للدولة دورا هاما في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذ أهدافها واتخاذ القرارات المناسبة فيها؛ حيث إن للموازنة علاقة مباشرة بالمجالات السياسية

⁷⁷ البيان المالي الصادر عن وزارة المالية المصرية 2021/2020.

⁷⁸ يوسف دولا ب يوسف: "دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة." مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 10، عدد 32، 2015، ص 183.

والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعليه تعكس الموازنة العامة للدولة اتجاهات إدارة البلاد ومعياراً لنشاطها ومؤشراً للاستقرار السياسي والاقتصادي⁷⁹.

كما أن الموازنة العامة ليست مجرد أداة مالية، بل هي تعبر عن رؤية الحكومة للأولويات التنموية، فعندما تُخصص الحكومة مواردها لبرامج تعليمية وصحية، تعكس تلك السياسات التزامها بتحسين حياة المواطنين، وتتمتع الدول التي تستثمر في التعليم والصحة بنمو اقتصادي أفضل وتحسينات ملحوظة في جودة الحياة . لذا، فإن الموازنة العامة تساهم في خلق بيئة اقتصادية مواتية، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، تسهم الموازنة العامة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث من خلال مراقبة الإنفاق العام وإدارة الإيرادات بشكل فعال، يمكن للحكومة تقليل العجز المالي وتجنب التراكم الكبير للدين العام، الذي يمثل تحدياً كبيراً للاقتصاد، وحسب تقرير البنك الدولي، فإن العجز المستمر في الموازنة العامة قد يؤثر سلباً على القدرة المالية للدولة ويزيد من الأعباء على المواطنين.

كما تتيح الموازنة العامة للحكومة القدرة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الأزمات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، فمن خلال إعادة تخصيص الموارد المالية، يمكن للحكومة تحسين خدمات الرعاية الصحية وتقديم الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر تضرراً، كما أن الدول التي تمتلك موازنات مرنة وقابلة للتكيف تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات.

وبالتالي، يمكن تقسيم أهمية الموازنة من خلال النقاط الآتية:

الأهمية السياسية:

لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة مالية تُعنى بحصر الإيرادات وتقدير النفقات، بل أصبحت أداة سياسية ذات تأثير بالغ في توجيه السياسات العامة وإرساء أسس النظام الديمقراطي، لاسيما في الدول التي

⁷⁹ عمر محمد البدويهي: "تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة للدولة." سلسلة كراسات السياسات، المعهد القومي للتخطيط، مصر، العدد 7، 2017، ص 4،3.

تتبنى النظام النيابي. ففي تلك الدول، لا يمكن تنفيذ بنود الموازنة العامة إلا بعد اعتمادها من قبل البرلمان، وهو ما يُعد بمثابة إقرار سياسي من ممثلي الشعب على خطط الحكومة المالية والاقتصادية. وتُعد الموازنة في هذا السياق انعكاسًا للسياسات العامة، ومرآة توضح توجهات السلطة التنفيذية⁸⁰.

وتكمن الأهمية السياسية المتزايدة للموازنة العامة في دورها الفعّال في التأثير على طبيعة النظام السياسي واستقراره، حيث تُظهر التجارب أن ثمة علاقة وثيقة بين البرلمان والموازنة العامة، إذ قد تكون أداة لدعم مكانة البرلمان وترسيخ دوره الرقابي، أو في أحيان أخرى عاملاً يؤدي إلى تراجع أو تهميّشه. ومن هذا المنطلق، تُعد الموازنة العامة إحدى الوسائل المؤسسية التي تُمارس من خلالها السلطة السياسية دورها في تنظيم استخدام الموارد العامة، وضمان توجيهها نحو تحقيق أهداف المجتمع، في ظل إطار من الشفافية والمساءلة يعكس الإرادة الشعبية التي يمثلها البرلمان⁸¹.

• الأهمية الاقتصادية:

تعد الموازنة العامة أهم وثيقة اقتصادية للدولة، حيث تحدد أثر السياسات الحكومية على التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد. تُستخدم لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي من خلال الضرائب والإنفاق العام. كما أنها أداة رئيسية لتوجيه الاقتصاد والتدخل فيه، بما يضمن تحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة⁸².

• الأهمية الاجتماعية:

تلعب الموازنة العامة دورًا في تقليل الفجوة الاجتماعية عبر الضرائب والإعانات لضمان وصول الخدمات الأساسية للفئات محدودة الدخل. تسهم النفقات العامة، خاصة في الصحة والتعليم، في تحسين توزيع

⁸⁰ د. أحمد نجاح محمد السيد: الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية وفقًا للقانون رقم 87 لسنة 2005، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب بالمنصورة، مصر، المجلد الثالث، الإصدار الخامس، مصر، 2023، ص 4.

⁸¹ المرجع السابق، ص 4.

⁸² المرجع السابق، ص 4.

الدخل الحقيقي بين الأفراد. كما تساعد السياسات التوزيعية في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الموارد بما يناسب احتياجات المجتمع⁸³.

وتؤدي الموازنة العامة دورًا حيويًا في توجيه الإنفاق نحو القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطنين وجودة حياتهم، يُظهر التخطيط السليم للموازنة العامة قدرة الدولة على تعزيز التنمية المستدامة وتحسين الخدمات العامة⁸⁴.

ثالثاً: أنواع الموازنات العامة

تختلف أنواع الموازنات العامة بحسب طبيعة الدولة وأهدافها الاقتصادية، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أ. الموازنة التقليدية (موازنة البنود)

تعتبر أقدم أنواع الموازنات وتمتاز بالبساطة والسهولة في إعدادها وتنفيذها ورقابتها. يعتمد هذا النوع على تبويب الإيرادات والنفقات إلى أبواب وبنود تخصص لها اعتمادات مالية. كما يُستخدم التصنيف الإداري والاقتصادي في بعض الأحيان.

وكان التركيز في هذا النوع من الموازنات على تحقيق التوازن الحسابي بين الإيرادات والمصروفات لتفادي الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن العجز في الموازنة. ومن مميزات هذا النوع سهولة تبويب النفقات

⁸³ المرجع السابق، ص 5.

⁸⁴ البيان المالي الصادر عن وزارة المالية المصرية 2021/2020.

بين جارية ورأسمالية، وسهولة الإعداد وعدم تكلفته العالية. ومع ذلك، يعاب عليها أنها تتحول إلى طلبات أكثر من كونها خططاً فعلية، فضلاً عن صعوبة ترجمة الأهداف طويلة الأجل إلى خطط عملية وافقارها للمرونة⁸⁵.

ب. موازنة البرامج والأداء

ظهرت موازنة البرامج والأداء في عام 1949، وركزت على الجوانب الإدارية بدلاً من الرقابية التي كانت تركز عليها موازنة البنود. ومن أسباب هذا التحول إدخال أساليب الإدارة المالية الحديثة، واستخدام نظم الرقابة المالية المتطورة، والتركيز على التكلفة الكلية لإنجاز الأعمال بدلاً من وسائل الإنجاز.

ويُتوقع أن يسهم تطبيق موازنة البرامج والأداء في تعزيز الانضباط المالي، ورفع كفاءة الإنفاق العام من خلال الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. كما يهدف هذا النوع من الموازنات إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتطوير جودة الخدمات العامة، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة⁸⁶.

ج. موازنة التخطيط والبرمجة

ظهرت هذه الموازنة لمعالجة القصور في موازنة البرامج، حيث تركز على اختيار البدائل الأفضل لتنفيذ الأهداف، وتعتبر أداة لتسهيل اتخاذ القرارات بشأن المفاضلة بين البرامج البديلة لتحقيق الأهداف. تهدف

⁸⁵ محمد عمر زيدان: وعاطف آدم بخيت: دور الموازنة الصغرية في تقييم الأداء وترشيد الإنفاق) دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس - جامعة نجران) ، مرجع سابق، 2019، ص 36، 37.

⁸⁶ دليل موازنة البرامج والأداء 2020، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، ص 4، متاح علي: <https://assets.mof.gov.eg/files/fa1a0350-b19e-11eb-889f-e962bcf92eb0.pdf>، تمت الزيارة بتاريخ

25 مايو 2025.

موازنة التخطيط والبرمجة إلى تنظيم الأنشطة الحكومية وتحويل الموارد العامة إلى منتجات نهائية، وقد انتشرت هذه الموازنة منذ عام 1965م⁸⁷.

د. الموازنة الصفرية

تُعد الموازنة الصفرية إحدى أدوات التخطيط المالي التي استخدمت على نطاق واسع في كل من القطاعين الحكومي والخاص، وقد بدأت ملامحها الأولى في الظهور منذ عام 1924، عندما دافع المسؤول الأول عن الموازنة في المملكة المتحدة آنذاك، E. Hilton Young، عن ضرورة تقديم تبرير سنوي لكافة البرامج ضمن إطار إعداد الموازنة. وقد جاءت فكرة الموازنة الصفرية كاستجابة للقصور الذي شاب بعض الأنظمة التقليدية، مثل موازنة التخطيط والبرمجة، التي كانت تركز على تقييم البرامج والأنشطة الجديدة فقط، دون مراجعة أو تقييم البرامج القائمة⁸⁸.

تتميز الموازنة الصفرية بأنها تنطلق من نقطة الصفر سنوياً، أي أنها لا تقتصر استمرارية البرامج السابقة، بل تُلزم الجهات المعنية بإعادة تبرير جميع الأنشطة والخدمات، سواء كانت جديدة أو قائمة، الأمر الذي يتيح تقييماً موضوعياً وشاملاً لمدى جدوى وفعالية تلك البرامج. وتُعتبر الموازنة الصفرية أداة فعالة لإعادة ترتيب الأولويات المالية، من خلال إمكانية إلغاء أو تقليص مخصصات البرامج التي يثبت عدم فعاليتها أو انخفاض أهميتها. وقد طُبقت الموازنة الصفرية لأول مرة في وزارة الزراعة الأمريكية عام 1964. وعلى الرغم من أن التجربة لم تحقق نجاحاً كاملاً في بدايتها، إلا أنها كانت دافعاً مهماً لتطوير الفكر الموازني والبحث عن بدائل أكثر كفاءة لتحديث نظم إعداد الموازنات العامة⁸⁹.

⁸⁷ محمد عمر زيدان: وعاطف آدم بخيت، مرجع سابق، ص 36، 37.

⁸⁸ أ.د حميدة مختار وأحمد بيرش، الموازنة الصفرية كمقارنة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، ص 40، 41.

⁸⁹ المرجع السابق، ص 40، 41.

الفرع الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة

على اعتبار أن الموازنة العامة للدولة أداة محورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعكس خطط الحكومة لإدارة الموارد وتوجيهها نحو أولوياتها الوطنية، كما تؤثر الموازنة العامة بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة من خلال سياساتها المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة. ولفهم هذه التأثيرات، سيتم تناول الآثار الاقتصادية للموازنة العامة ودراسة الآثار الاجتماعية لها، مع التركيز على دور الموازنة في تحسين مستويات المعيشة، تقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وذلك كما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

تؤثر الموازنة العامة بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للدولة وهو ما يتضح في الآتي:

- **التحفيز الاقتصادي:** يمكن للموازنة العامة أن تكون أداة فعالة لتحفيز الاقتصاد، خاصة إذا كانت الحكومة تخصص المزيد من النفقات العامة في فترة الركود. زيادة الإنفاق على المشاريع العامة تساعد في زيادة الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي⁹⁰.
- **إدارة التضخم:** من خلال التحكم في مستوى الإنفاق العام والإيرادات، يمكن للحكومة التأثير على مستويات التضخم. على سبيل المثال، إذا كانت الموازنة العجزية تُستخدم بشكل مفرط، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد⁹¹.

⁹⁰ جمال محمود عبيد وآخرون: عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، المجلد 34، العدد 4، 2019م، ص 118، 119.

⁹¹ عبد الحميد محمد القاضي: مرجع سابق، ص 2.

- **الاستقرار المالي:** تعد الموازنة أداة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تحديد أولويات الإنفاق وتخصيص الموارد بشكل متوازن في تحقيق الاستدامة المالية عن طريق تقليص العجز العام⁹².

ثانياً: الآثار الاجتماعية للموازنة العامة:-

تؤثر الموازنة العامة أيضاً على رفاه المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يتضح فيما يلي:

- **تحسين جودة الخدمات العامة:** تُعد الموازنة العامة أداة فعالة للحد من الفوارق الاجتماعية، من خلال توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم. إذ يُسهم تخصيص الموارد الكافية لهذه القطاعات في تحسين جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، لا سيما للفئات ذات الدخل المحدود، مما يعزز من تكافؤ الفرص ويرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي. ويؤدي ذلك إلى تضيق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع المنافع الاقتصادية⁹³.

- **دعم الفئات الاجتماعية الضعيفة:** تساهم الموازنة العامة في توفير برامج الدعم الاجتماعي للمواطنين الذين يعانون من الفقر أو البطالة، حيث يتم تقليل التفاوتات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تخصيص جزء من الميزانية لدعم الأسر المحتاجة⁹⁴.

- **تحقيق التنمية المستدامة:** تلعب الموازنة العامة دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال آلية فعالة لتخصيص الموارد العامة، حيث تُستخدم كأداة رئيسية للسياسة المالية لتوجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية. ويتجلى ذلك في تمويل المشروعات التي تعزز البنية التحتية المستدامة، والاستثمار في برامج حماية البيئة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية. كما أن التوسع في الإنفاق العام ضمن إطار السياسة المالية التوسعية يسهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف مثل

⁹² جمال محمود عبيد وآخرون: مرجع سابق، ص 118-119.

⁹³ خضير عباس المهر: مرجع سابق، ص 153.

⁹⁴ عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص 34.

SDG3(الصحة الجيدة والرفاه)، و SDG7(الطاقة النظيفة)، في حين يستدعي ذلك توازنًا دقيقًا لتجنب الآثار السلبية على أهداف أخرى مثل SDG6 (المياه النظيفة والصرف الصحي). ومن هنا، فإن كفاءة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تمثل أحد المحددات الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعكس الأولويات الوطنية وتستند إلى إدارة مالية عامة رشيدة.⁹⁵

⁹⁵ Ozili, P. K: Economic Policy for Sustainable Development: Role of Monetary Policy, Fiscal Policy and Regulatory Policy, op cit, pp 4.

خلاصة الفصل الأول

تناول الفصل الأول من هذا البحث ماهية السياسة المالية وأدواتها، حيث أوضح مفهوم السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي عبر تعديل الإيرادات والنفقات العامة، مميّزًا إياها عن السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة النقدية أو التجارية. كما تم استعراض أنواع السياسة المالية بين التوسعية التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي والانكماشية التي تهدف إلى تقليص العجز والحد من التضخم، فضلاً عن التحديات التي واجهتها مثل صعوبة تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات والآثار السلبية للعجز المالي.

وفي المبحث الثاني، تم التركيز على الأدوات التي استخدمتها السياسة المالية، وعلى رأسها الإيرادات والنفقات العامة التي تم جمعها من الضرائب والرسوم وصُرفت على الخدمات العامة والمشروعات التنموية، وكذلك الموازنة العامة التي كانت تعد أداة أساسية لتخطيط الموارد المالية وتنظيم استخدامها وفقاً للأولويات الوطنية.

وقد هدف الفصل إلى توضيح العلاقة بين هذه الأدوات ودورها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة.

الفصل الثاني

دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم

تعد التنمية الاقتصادية من القضايا المحورية التي تحظى باهتمام واسع في كل من الدول المتقدمة والنامية، نظرًا لدورها الأساسي في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. غير أن هذه القضية تكتسب أهمية خاصة في الدول النامية، إذ تمثل خيارًا استراتيجيًا للتحرر من دوائر التخلف الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام.

وفي هذا الإطار، تبذل الحكومات جهودًا حثيثة لدراسة التحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وتسعى إلى استغلال الموارد المتاحة، سواء أكانت بشرية أم مادية أم طبيعية، بأسلوب فعال يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ويؤسس لاقتصاد قوي ومستدام.

وتعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية من خلال تنظيم الإيرادات العامة والنفقات الحكومية والموازنة العامة بما يعزز الاستثمار والإنتاجية، وفي هذا السياق، يتناول هذا الفصل دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها

المبحث الثاني: دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول

ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها

تمهيد وتقسيم

تُعد التنمية الاقتصادية عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية مستمرة يمكن أن تكون شاملة أو جزئية، تتخذ أشكالاً متنوعة بهدف تحسين الوضع الإنساني نحو الاستقرار والتقدم، بما يتماشى مع الاحتياجات والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال هذا المفهوم العام للتنمية، ننقل إلى مفهوم التنمية الاقتصادية. وفقاً لموسوعة "إنفستوبيديا" المتخصصة في المعلومات المالية والاقتصادية، تمثل التنمية الاقتصادية فرع من فروع الاقتصاد الذي يركز على تحسين الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان.

لذلك، تتطلب التنمية الاقتصادية مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات، فضلاً عن التوسع في الاستثمارات وتطبيق استراتيجيات تنمية مدروسة بعناية لضمان تحقيق الأهداف التنموية، وفي هذا المبحث تتناول الباحثة ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

المطلب الأول

ماهية التنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم

تعد عملية التنمية الاقتصادية عملية شاملة ومعقدة تتضمن أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يرتبط بلوغها بتوافر ظروف وإمكانات محددة تتفاوت وفقًا للواقع الخاص بكل دولة.

ويعد مفهوم التنمية الاقتصادية من أكثر المفاهيم التي تحظى بنقاشات واسعة بين الأكاديميين والاقتصاديين وكذلك المهتمين بمجالات الاقتصاد والتنمية.

ويحظى هذا المفهوم باهتمام كبير على المستويات العالمية، الإقليمية والمحلية، حيث يعكس بشكل أساسي سعي الدول لتحقيق أدنى مستوى من الرفاهية لمواطنيها.

ولتوضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وتمييزه عن مفهوم النمو الاقتصادي، تم تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها

الفرع الثاني: التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

الفرع الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق تحسين مستدام في مستويات الدخل والمعيشة. ويتطلب توضيح هذا المفهوم تعريف التنمية الاقتصادية وخصائصها من خلال النقاط التالية:

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية والتي يمكن الإشارة من بينها إلى:

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والرفاهية لسكان الدول النامية، وذلك من خلال زيادة مستوى الدخل للفرد⁹⁶.

كما تُعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي من خلالها يزداد دخل الفرد الحقيقي في بلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن بشرط عدم زيادة العدد الموجود تحت خط الفقر المطلق، وألا يصبح توزيع الدخل أكثر تفاوتاً"⁹⁷.

وتُعرف التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات، وبصفة خاصة هي تلك العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال زيادة متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة⁹⁸.

⁹⁶ قاموس معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الحديث للاقتصاد (The MIT Dictionary of Modern Economics)

⁹⁷ Meier Gerald, Leading Issues in Economic Development, 3rd Edition, Oxford University Press, New York, 1976, p. 6.

⁹⁸ سعاد إبراهيم السلموني: استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 201.

وتشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي المصحوب بالتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي، وقد تشمل هذه التغيرات تحسين الرفاهية المادية للنصف الأفقر من السكان، وانخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي⁹⁹ وما يقابله من زيادة في حصة الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة تعليم ومهارات القوى العاملة، والتطورات التقنية الكبيرة التي تنشأ داخل البلاد¹⁰⁰.

وتعرف كذلك بأنها تلك الإجراءات والتدابير المخططة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبر فترة محددة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع¹⁰¹.

من خلال تحليل التعريفات المختلفة السابقة، يمكن للباحثة تعريف التنمية الاقتصادية بأنها:

"عملية شاملة ومخططة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتسم بزيادة دخل الفرد الحقيقي على مدى زمني طويل، مع ضمان توزيع عادل للثروات وتطوير الهيكل الاقتصادي. وتشمل هذه العملية تحسين المهارات البشرية، استحداث أساليب إنتاجية مبتكرة، وتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مع التركيز على تقليل الفقر وضمان استفادة غالبية أفراد المجتمع".

⁹⁹ الناتج المحلي الإجمالي (GDP: Gross Domestic Product) هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تُنتج داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة واحدة أو ربع سنة. يُستخدم هذا المؤشر لقياس حجم الاقتصاد ومعدل نموه، ويُعد من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تدل على النشاط الاقتصادي للدولة.

¹⁰⁰ Nafziger, E. Wayne. Economic development. 4 ed, Cambridge university press, 2006, p 15.

¹⁰¹ ريم بن زايد: واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2023، ص 7.

ثانياً: خصائص التنمية الاقتصادية

من خلال عرض التعريفات السابقة لمفهوم التنمية الاقتصادية، يمكن تحديد خصائص التنمية الاقتصادية من

منظور الباحثة في الآتي:

1. الشمولية والاستدامة: تتميز التنمية الاقتصادية بكونها عملية شاملة تسعى إلى تحقيق التحسين المستدام في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.
2. تحسين مستوى المعيشة: من أهم خصائص التنمية الاقتصادية أنها تهدف إلى زيادة دخل الفرد الحقيقي وتحسين نوعية الحياة من خلال توفير خدمات أساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والبنية التحتية.
3. إعادة هيكلة الاقتصاد: تشمل التنمية الاقتصادية تغييرات في الهيكل الاقتصادي للدولة، مع تحول تدريجي من الاعتماد على الزراعة إلى زيادة مساهمة القطاعات الصناعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.
4. العدالة في توزيع الثروات: تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليل الفجوات بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق توزيع عادل للثروات بما يضمن تحسين الرفاهية للجميع.
5. الابتكار وزيادة الإنتاجية: تعتمد التنمية الاقتصادية على استنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج.
6. تقليل الفقر: تهدف التنمية الاقتصادية إلى خفض عدد الأفراد تحت خط الفقر المطلق وضمان استفادة الشرائح الأضعف من المجتمع من عملية النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني

التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعد التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية في فهم تطور الاقتصاديات وتحقيق رفاهية المجتمعات، حيث يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس يقيس التحسن الكمي في الإنتاج، بينما التنمية الاقتصادية فهي عملية أكثر شمولاً تتجاوز الزيادة في الإنتاج لتشمل تحسينات في مستوى المعيشة، وتوزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية، وبينما قد يترافق النمو الاقتصادي مع التنمية، فإن النمو وحده لا يضمن تحسين رفاهية الإنسان أو تحقيق العدالة الاجتماعية¹⁰²، وبذلك، يمكن القول إن الناتج المحلي الإجمالي يقيس الكم، بينما التنمية الاقتصادية تقيس النوع، والجودة، والعدالة في توزيع ثمار النمو.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة المؤشرات الكمية للاقتصاد، وارتفاع الناتج للفرد خلال فترة زمنية معينة¹⁰³.

ويرتبط النمو الاقتصادي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما بأسعار ثابتة على مدار فترة زمنية محددة¹⁰⁴.

¹⁰² حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التنمية: اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 125.

¹⁰³ Babajić, Amra, M. Suljic, and S. Halilbegovic. "Economic growth, economic development, and poverty: A bibliometric analysis." Journal of Economic and Social Sciences 8 (2021), p 3.

¹⁰⁴ Spyros, Roukanas. "Measuring economic development and the impact of economic globalisation." Studies in Business and Economics 15.3 (2020): 185-207, p 186. DOI 10.2478/sbe-2020-0053

ويعني النمو الاقتصادي الزيادة السنوية في دخل الفرد الحقيقي لدولة معينة على مدى فترة طويلة". ويقول البروفيسور آرثر لويس: النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج لكل فرد من السكان، حيث أن الهدف الرئيسي من النمو الاقتصادي هو رفع مستويات معيشة الأفراد¹⁰⁵.

كما يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)¹⁰⁶.

من خلال التعريفات السابقة، يمكن للباحثة تقديم مفهوم شامل للنمو الاقتصادي كما يلي:

الزيادة المستمرة في إجمالي الإنتاج الاقتصادي في دولة ما على مدار فترة زمنية معينة، ويُقاس غالبًا من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الإجمالي. ويعكس هذا النمو التحسن في الأداء الاقتصادي، والذي يُترجم إلى زيادة دخل الفرد الحقيقي وتحسن مستويات المعيشة. ويتسم النمو الاقتصادي بزيادة في الإنتاجية ورفع الكفاءة في استخدام الموارد، مما يساهم في خلق فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل.

ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي

من خلال التعرض للمفاهيم المختلفة للنمو الاقتصادي، يمكن للباحثة توضيح أهم خصائصه في الآتي:

1. **الزيادة المستمرة:** يتميز النمو الاقتصادي بكونه عملية مستمرة تتسم بالزيادة التدريجية في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي على مدار فترات طويلة، مما يعكس تحسناً مستداماً في الاقتصاد.

2. **تحسين مستوى المعيشة:** يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال زيادة إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع.

¹⁰⁵ Ahuja, H. L. Development economics. S. Chand Publishing, 1 st ed, 2016, p 3.

¹⁰⁶ Sarwer, M. Saleh, Muhammad Ramzan, and Waqar Ahmad. "Does Islamic banking system contribute to economy development. Naigerian Chapter of Arabian Journal of Business and Managerial Review, 3(8), (2015): 60-68, p 64.

3. **زيادة الإنتاجية:** يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاجية، حيث يتم استخدام الموارد المتاحة بكفاءة أعلى مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق فوائد اقتصادية أكبر.
4. **تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية:** يشمل النمو الاقتصادي تحولاً هيكلياً في الاقتصاد، حيث تتزايد مساهمة القطاعات الصناعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.
5. **تحسين استدامة النمو:** يرتبط النمو الاقتصادي بالقدرة على استدامة الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل من خلال استثمار الموارد بشكل متوازن ومتسق مع التنمية المستدامة.

ثالثاً: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يُعتبر النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مصطلحين مرتبطين ببعضهما البعض، ولكنهما يختلفان في جوهرهما، حيث يركز النمو الاقتصادي بشكل أساسي على الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) لبلد معين خلال فترة زمنية معينة. ويقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال المؤشرات الكمية مثل زيادة الإنتاجية أو زيادة دخل الفرد¹⁰⁷. بينما تركز التنمية الاقتصادية على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بشكل عام، من خلال التركيز على رفاهية الأفراد، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتقليل الفقر، وهي عملية شاملة تستهدف التطوير الاجتماعي والاقتصادي¹⁰⁸.

كما يمكن أن يحدث النمو الاقتصادي دون أن يؤدي بالضرورة إلى تحسينات في حياة الأفراد، حيث قد يكون النمو غير متكافئ أو يؤدي إلى زيادة التفاوتات الاقتصادية، بينما التنمية الاقتصادية تتطلب نمواً مستداماً يضمن توزيع المنافع بشكل عادل ويعزز من رفاهية الأغلبية العظمى من السكان. ويركز مفهوم التنمية

¹⁰⁷ Meier, Gerald M. (2012). Leading Issues in Economic Development. 10th Edition. New York: Oxford University Press. p 7.

¹⁰⁸ David W. Pearce, MIT Dictionary of Modern Economics. 4th Edition.: The MIT Press, 1992, p 201.

الاقتصادية على تحسين الجودة الحياتية، بما في ذلك التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية، وهو عملية طويلة الأمد تشمل تغييرات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع¹⁰⁹.

ويمكن توضيح أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الآتي¹¹⁰:

- يُعد كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مفهومين مترابطين ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف، فالنمو الاقتصادي يُركز بشكل أساسي على زيادة إنتاج السلع والخدمات داخل الدولة خلال فترة زمنية قصيرة، بينما تركز التنمية الاقتصادية على توزيع الموارد بشكل عادل وفَعّال لتحسين الرفاهية العامة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- النمو الاقتصادي هو عملية آنية قد تحدث خلال فترة قصيرة، وتُقاس عادةً بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. أما التنمية الاقتصادية فهي عملية شاملة وطويلة المدى لا تُحدد بفترة زمنية معينة، بل تسعى إلى تحسين نوعية الحياة وتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة ومتوازنة.
- من حيث المضمون، يُعنى النمو الاقتصادي بتحقيق الزيادة الكمية في السلع والخدمات المنتجة، بينما تهتم التنمية الاقتصادية بإحداث تغييرات كمية ونوعية في بنية الاقتصاد، بما يشمل خفض معدلات الفقر، والبطالة، وعدم المساواة.
- تعتمد مؤشرات النمو الاقتصادي على قياسات رقمية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، ودخل الفرد. بينما تعتمد مؤشرات التنمية الاقتصادية على مؤشرات أكثر شمولاً مثل مؤشر التنمية البشرية (HDI)، مؤشر الفقر البشري (HPI)، ومؤشر التنمية بين الجنسين (GDI).

¹⁰⁹ Lewis, Arthur W. Growth and Development: A Short Course. 3rd Edition. New York: Routledge. 2012, P 3.

¹¹⁰ Kusum Wagle, Economic Growth Vs Economic Development- 17 Differences, ACCESSED on 01/02/ 2025 at https://www.publichealthnotes.com/economic-growth-vs-economic-development-17-differences/#google_vignette., last visit: 20 May 2025.

وفي هذا السياق، تري الباحثة أنه من خلال المقارنة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، يتضح أن هناك تبايناً أساسياً بينهما من حيث الأهداف، المدى الزمني، والمؤشرات التي يعتمد عليها كل منهما. حيث أن النمو الاقتصادي يركز بشكل رئيسي على زيادة إنتاج السلع والخدمات، وذلك ضمن فترة زمنية قصيرة، ويقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي، ويعتبر مؤشراً على تحسن المؤشرات الاقتصادية بشكل كمي، حيث يعكس الزيادة في إنتاجية الاقتصاد.

وفي المقابل، تركز التنمية الاقتصادية على توزيع الموارد بشكل عادل وفعال لتحسين رفاهية المجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما أن التنمية الاقتصادية هي عملية مستمرة وطويلة الأمد، ولا يمكن تحديد فترة زمنية لها. إذ تتضمن سياسات وبرامج تهدف إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمواطني الدولة من خلال تحسين جودة الحياة ومستويات المعيشة. وتتسم التنمية الاقتصادية بالتغيير الكمي والنوعي في الاقتصاد، ويقاس ذلك من خلال مؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الفقر البشري، ومؤشر التنمية بين الجنسين. إضافة إلى ذلك، تبرز التنمية الاقتصادية في التركيز على معالجة قضايا أكثر تعقيداً مثل الحد من الفقر، البطالة، وعدم المساواة، وهو ما يميزها عن النمو الاقتصادي الذي يعبر فقط عن التغير الإيجابي في المؤشرات الاقتصادية دون الأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي. لذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو جزء من التنمية الاقتصادية، لكن التنمية الاقتصادية تشمل مجموعة شاملة من السياسات التي تتجاوز الزيادة في الإنتاج لتشمل تحسين معيشة الأفراد بشكل مستدام وعادل.

المطلب الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم

تُعد التنمية هدفًا جوهريًا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، نظرًا لدورها المحوري في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لذلك، ظلت التنمية الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الدول، ولا سيما النامية منها، حيث تمثل السبيل الأساسي لتقليص الفجوة التنموية المتزايدة بينها وبين الدول المتقدمة. وانطلاقًا من هذا الإدراك، أولت مختلف الدول اهتمامًا خاصًا بالتنمية الاقتصادية، وجعلتها في صدارة أولوياتها، مسخرًا مختلف مواردها وإمكاناتها بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتبر أهداف التنمية الاقتصادية أساسية في تحقيق رفاهية المجتمع وتوفير مستقبل مستدام للأجيال القادمة. ومن هنا، تتعدد هذه الأهداف لتشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية تُركز على تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق تحسين ملموس في حياة الأفراد. وينعكس هذا التركيز على التنمية الاقتصادية في مختلف السياسات الحكومية التي تهدف إلى خلق بيئة مواتية للنمو الشامل والمتوازن. ويستهدف هذا المسعى تسريع التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا، بالإضافة إلى التفاعل مع التحديات الاجتماعية لضمان العدالة والفرص المتكافئة للجميع.

وبالتالي، فإن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لا يقتصر على الارتقاء بالقطاعات الاقتصادية فحسب، بل يشمل أيضًا تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المعيشي للمواطنين. ويمكن تناول تلك الأهداف من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للتنمية

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

الفرع الأول

الأهداف الاقتصادية للتنمية

تُعد التنمية الاقتصادية عملية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، وتتضمن هذه العملية مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها لتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي. وكان نمو الناتج القومي الإجمالي مقياساً وهدفاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية قبل السبعينات، حيث استخدم للمقارنة بين الدول وقياس الأداء الاقتصادي. ولكن تبين أن النمو السريع لا يؤدي دائماً إلى تحسين حياة السكان، ما دفع إلى توسيع أهداف التنمية لتشمل جوانب اقتصادية أخرى بخلاف دخل الفرد¹¹¹. وفيما يلي أبرز هذه الأهداف:

أ. زيادة الدخل القومي

تعد زيادة الدخل القومي من أبرز أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث أن الدافع الرئيسي وراء سعي هذه البلدان نحو التنمية الاقتصادية يكمن في فقرها، تدني مستوى معيشة سكانها، وتزايد عددهم¹¹². ولا يمكن حل هذه المشكلات إلا من خلال زيادة الدخل القومي والفرد، أي تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية على مدار فترة زمنية معينة، وليس في الدخل النقدي. وتتأثر زيادة الدخل القومي الحقيقي بعدة عوامل، مثل معدل النمو السكاني وإمكانات البلد المادية. على سبيل المثال، كلما ارتفع معدل النمو السكاني، كانت الدولة مضطرة لتحقيق نسبة أعلى من النمو في الدخل القومي. كما أن توافر الأموال والكفاءات الجيدة يسهم بشكل كبير في تحقيق زيادة في الدخل القومي

¹¹¹ أمينة حاج علي: أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطبولي معسكر، الجزائر، 2024، ص 75.

¹¹² فاطمة بن عبو، ومليكة مولياط: التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن خلدون - تيارت، الجزائر، 2024، ص 37.

الحقيقي. بغض النظر عن حجم أو نوع هذه الزيادة، فإن زيادة الدخل القومي تظل من أهم وأولى أهداف التنمية الاقتصادية في البلدان التي تعاني من التخلف الاقتصادي¹¹³.

ب. تعزيز النمو الشامل

يُعد تعزيز النمو الشامل أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث يركز على تحقيق نمو اقتصادي يُراعي احتياجات جميع فئات المجتمع دون استثناء يهدف هذا النوع من النمو إلى تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات المختلفة، وتوفير فرص متساوية في التوظيف وتعزيز التضامن المجتمعي، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويؤسس لمجتمع أكثر تماسكاً¹¹⁴.

ج. تحقيق التنمية المستدامة

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال خلق توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يهدف هذا التوجه إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون الإضرار بالبيئة، بالإضافة إلى تحسين الوعي المجتمعي وتعزيز الابتكار في المجالات المستدامة¹¹⁵، مع تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية. ويتضمن ذلك تقليل معدلات الفقر، وتشجيع استخدام الموارد المتجددة، ودعم الممارسات التي تحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

¹¹³ فاطمة بن عبو، ومليكة مولياط: التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص 37.

¹¹⁴ د. نسيم بنت عبود العميري وآخرون: دور التعليم العام بدولة ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر طالبات الدراسات. مجلة البحوث الربوة والنوعية، مجلة البحوث التربوية والنوعية (sero)، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الأول، فبراير 2025، ص 269.

¹¹⁵ المرجع السابق، ص 269.

د. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى الحد من التقلبات الحادة في معدلات التضخم والبطالة، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات. ويسهم هذا الاستقرار في خلق بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار والنمو. تتضمن السياسات المتبعة لتحقيق هذا الهدف إدارة فعّالة للسياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلى تبني سياسات تجارية متوازنة تدعم الصادرات وتُشجع على تنويع مصادر الدخل. كما أن العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب أن يتم في إطار الأخذ بالاعتبار ألا تؤدي التنمية إلى إحداث اختلال أو اضطراب اقتصادي¹¹⁶.

هـ. تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع هيكل الإنتاج

يُعتبر تنويع القاعدة الاقتصادية من الأهداف المهمة للتنمية، خاصة في الدول التي تعتمد على قطاع اقتصادي واحد، مثل النفط أو الزراعة. ويسهم التنويع في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية، ويُعزز من استدامة النمو الاقتصادي¹¹⁷. ويشمل ذلك تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة، والتكنولوجيا، والصناعات التحويلية، والصناعات الثقيلة بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر محركًا أساسيًا للتنويع الاقتصادي¹¹⁸.

¹¹⁶ محمد إبراهيم منصور: اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص 523.

¹¹⁷ د. وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، 2024، ص 505.

¹¹⁸ إسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد عريقات: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص 267.

الفرع الثاني

الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية ليست مجرد تحسين في المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي والناجح المحلي الإجمالي، بل تتعدى ذلك لتشمل تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للمواطنين، وتستهدف التنمية الاقتصادية خلق بيئة اقتصادية تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتوزيع الدخل بشكل عادل، وتعتبر عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي ومعرفي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة تسهم في رفع مستوى الرفاهية العامة لأفراد المجتمع¹¹⁹.

ويمكن تناول الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية - والتي تعتبر من العناصر الأساسية التي تحرص العديد من الدول على تحقيقها، خاصة في السياقات الاقتصادية المتخلفة - من خلال النقاط التالية:

أولاً: تحسين توزيع الدخل والثروة

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة بين أفراد المجتمع، بما يسهم في الحد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويُعد تحقيق العدالة في التوزيع هدفاً اجتماعياً محورياً، إذ تُظهر التجارب أن العديد من الدول، رغم انخفاض مستويات الدخل القومي ونصيب الفرد منه، تعاني من تفاوت شديد في توزيع الدخل والثروات. ففي هذه السياقات، تسيطر فئات محدودة على الجزء الأكبر من الثروات والدخل القومي، بينما تظل الأغلبية العظمى محرومة من نصيب عادل منهما. ويؤدي هذا الوضع إلى تفاقم مشكلتي الفقر والتفاوت الطبقي، مما يعرقل مسار التنمية الاقتصادية ويعمق الفوارق الاجتماعية بشكل ملحوظ¹²⁰. وتُستخدم سياسات مثل فرض ضرائب تصاعدية، وتوفير خدمات اجتماعية

¹¹⁹ د. عبير محمد علي عبد الخالق: تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد السابع، العدد الثالث عشر، 2022، ص 45.

¹²⁰ فاطمة بن عبو، ومليكة مولياط، مرجع سابق، ص 38.

مجانية أو مدعومة، ودعم الفئات الضعيفة، لتحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز تمكين المرأة والشباب والفئات المهمشة من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي من تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للثروة¹²¹.

ثانياً: تحقيق العدالة الاجتماعية

أحد أبرز الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية هو تحقيق العدالة الاجتماعية. يشير العديد من الباحثين إلى أن التنمية الاقتصادية لا تكتمل إلا إذا تم إيلاء اهتمام خاص بتوزيع الثروات بشكل عادل بين طبقات المجتمع، حيث يعاني العديد من سكان الدول النامية من تفاوتات كبيرة في توزيع الدخل والثروة، مما يساهم في زيادة الفوارق الاجتماعية بين الفئات الغنية والفقيرة، كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب سياسات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار قضايا التعليم والرعاية الصحية والإسكان¹²².

ثالثاً: جودة الحياة

في السبعينات، تحول التركيز من زيادة الدخل إلى تحسين حياة الناس، حيث أن زيادة الدخل لم تؤدي دائماً إلى تحسين الظروف المعيشية، وقد أُدخل مفهوم جودة الحياة لقياس التنمية الاقتصادية، وشملت أهدافها تحسين توزيع الدخل والصحة والتعليم، مما أدى إلى تطوير مؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية¹²³.

ويعتبر تحقيق مستوى المعيشة أحد الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها في الدول المتخلفة اقتصادياً. فذلك لأنه من غير الممكن تلبية احتياجات الحياة الأساسية أو توفير مستوى مناسب من الصحة والتعليم والثقافة إذا لم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بما فيه الكفاية. لذلك، فإن التنمية الاقتصادية ليست

¹²¹ محمد جوارنه: التنمية الاقتصادية: أهدافها ومؤشراتها، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية: [/https://hyatok.com](https://hyatok.com) ، تمت الزيارة بتاريخ 28 يناير 2025.

¹²² د. كمال الدين حسين محمد: العدالة الاجتماعية في السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة)، المجلة العلمية، كلية الشريعة والقانون بأسبوط، جامعة الأزهر، مصر، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الثاني، الاصدار يناير 2021، مصر، ص 1276.

¹²³ أمينة حاج علي: أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 75.

مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فقط، بل هي عملية تهدف أيضًا إلى تحسين جودة الحياة، إذ قد يحدث بالفعل زيادة في الدخل القومي، لكن إذا لم ترافقها تحسينات في مستوى المعيشة، فلن يتحقق الهدف المنشود¹²⁴.

رابعاً: تحسين مستوى التعليم

يُعد تحسين جودة التعليم من الأهداف الاجتماعية الجوهرية المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، إذ يُمثل التعليم إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويؤدي الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم دوراً غير مباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يساهم في تأهيل موارد بشرية أكثر كفاءة ومهارة، مما ينعكس إيجاباً على معدلات الإنتاج. ولا يقتصر دور التعليم على تعزيز المهارات الفردية فحسب، بل يمتد ليشمل تمكين الأفراد من التكيف الفعّال مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة¹²⁵.

ويعد الاستثمار في التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في، حيث يلعب دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والدخل القومي، كما أن زيادة الإنفاق على التعليم، سواء في القطاع العام أو الخاص، يساهم بشكل فعال في تحسين مستوى الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعليه، يمكن أن يؤدي تحسين جودة التعليم إلى تعزيز القدرة التنافسية للدولة وزيادة الدخل القومي¹²⁶.

علاوة على ذلك، يساهم الاستثمار في التعليم في تزويد السوق بالكوادر الماهرة والمدرّبة التي تعد من العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أن وجود قوى عاملة مؤهلة يساعد على تلبية احتياجات السوق المحلي والدولي، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي، ومع ذلك، تكشف بعض الدراسات أن مشكلة البطالة بين الخريجين، الذين لم يجدوا وظائف ملائمة، تؤدي إلى خسارة في سنوات التعليم والخبرة، لذا، من الضروري أن

¹²⁴ كامل بكري: التنمية الاقتصادية الدار الجامعية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1988 ص 70.

¹²⁵ Aisyah, et al. "The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: A Case Study of Indonesia, op cit, p 3775.

¹²⁶ حسين بريسم حبيب، د. أديب قاسم شندي: العلاقة بين الاستثمار في التعليم والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1985-2016)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، المجلد 17، العدد 1، ص 216، 2021.

يواكب النظام التعليمي سوق العمل لضمان توفير فرص عمل للخريجين وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الأفراد والمجتمع¹²⁷.

خامساً: تعزيز الرعاية الصحية

يعتبر تعزيز الرعاية الصحية هدفاً اجتماعياً هاماً، حيث أن صحة الأفراد هي أحد المؤشرات الأساسية على رفاهية المجتمع، وتسهم التنمية الاقتصادية في تحسين الخدمات الصحية وتوفير العلاج والرعاية للأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية، ومن خلال تحسين النظام الصحي، يمكن تقليل الأمراض المزمنة وزيادة الإنتاجية العامة للمجتمع، كما يساهم تحسين الرعاية الصحية في زيادة متوسط عمر الفرد ورفع مستوى الصحة العامة في المجتمع.

¹²⁷ حسين بريس حبيب، د. أديب قاسم شندي: مرجع السابق، ص 216.

المبحث الثاني

تقييم التنمية الاقتصادية عبر أدوات السياسة المالية

تمهيد وتقسيم

تُعد السياسة المالية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، نظرًا لدورها الفاعل في توجيه الاقتصاد الوطني نحو الاستقرار والنمو المستدام. ويمكن تأثيرها في الأدوات التي تستخدمها، وعلى رأسها الإيرادات العامة، والإنفاق العام، والموازنة العامة، حيث تساهم هذه الأدوات في تحقيق التوازن الاقتصادي وتحفيز النشاط الإنتاجي.

فمن خلال الإيرادات العامة، تعمل الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات التنموية، بينما يُعدُّ الإنفاق العام أداة رئيسية لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة. أما الموازنة العامة، فهي الإطار الذي يحدد أولويات الإنفاق والإيرادات، لضمان تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد¹²⁸.

لذا، يمكن دراسة دور الإيرادات والنفقات العامة، إلى جانب دور الموازنة العامة من خلال تقديم فهمًا أعمق لكيفية مساهمة أدوات السياسة المالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دور الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

¹²⁸ د. حراق مصباح: فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد السادس، اصدار مايو 2012، ص 8.

المطلب الأول

دور الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم

لكي تؤدي الدولة دورها الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة، لا بد من تحديد مصادر إيراداتها العامة لضمان تغطية نفقاتها، إذ تُعد الإيرادات العامة المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل احتياجاتها المختلفة. قمع تطور دور الدولة، تتوسع مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة حتمية في حجم نفقاتها العامة، الأمر الذي يستدعي توسيع نطاق الإيرادات العامة لضمان استدامة تمويل الخدمات والمشروعات التنموية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، تأتي دراسة دور الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية بين التشريعات المختلفة لدول المقارنة (البحرين ومصر والامارات) لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: فعالية الإيرادات والنفقات العامة في دعم مسار التنمية الاقتصادية

الفرع الثاني: المقارنة بين التشريعات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة في البحرين ومصر والامارات

الفرع الأول

فعالية الإيرادات والنفقات العامة في دعم مسار التنمية الاقتصادية

يُعد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ضرورة حتمية تملئها المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف أدوات السياسة المالية، وعلى رأسها الإيرادات العامة والنفقات العامة. ولا يكمن الخلاف في أهمية هذا التدخل، وإنما في مدى نطاقه وشكله، والذي يختلف من دولة لأخرى وفقاً لمستوى نموها الاقتصادي، وعمق التحديات الاجتماعية التي تواجهها، ومدى طموحها في تحقيق التقدم.

ويمكن توضيح دور الدول من خلال الإيرادات العامة وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات التنموية، وكذا الإنفاق العام عند تنفيذ برامج التحفيز الاقتصادي والاستثمار في القطاعات الحيوية، مع التطبيق على دول المقارنة من خلال العناصر التالية:

أولاً: فعالية الإيرادات العامة في دعم مسار التنمية الاقتصادية

تُعد الإيرادات العامة ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تسهم في تمويل المشروعات التنموية وتعزيز البنية التحتية وتحقيق الاستقرار المالي فضلاً عن دورها في تغطية النفقات العامة لتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة¹²⁹. وتواجه العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، تحديات في تمويل خططها التنموية، مما يجعل تعزيز الإيرادات العامة ضرورة ملحة لمواجهة مشكلات البطالة والفقر. لذا، فإن تبني سياسات مالية فعالة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز كفاءتها يعد أمراً جوهرياً لضمان استدامة التنمية الاقتصادية¹³⁰.

¹²⁹ د. شكري رجب العشماوي: السياسة المالية المستدامة، دائرة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

¹³⁰ أ. د موسى خلف عواد وعلا حسين مهدي: تحليل وقياس أثر الإيرادات العامة في التنمية الاقتصادية العراق للمدة (2016-1990). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الحادي والثلاثون، الإصدار الرابع، 2022، ص 2.

كما تسهم الإيرادات العامة في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل البرامج الحكومية التي تستهدف تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية. وفي الدول النامية، مثل مصر والبحرين والإمارات، يشكل تنوع مصادر الإيرادات العامة (من خلال الضرائب والرسوم والإيرادات غير الضريبية) أحد الأهداف الرئيسية لضمان استدامة النمو الاقتصادي، كما أن تخصيص الإيرادات الحكومية في الاستثمارات الكبيرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

ثانياً: فعالية الإنفاق العام في دعم مسار التنمية الاقتصادية

يُعد الإنفاق العام من الركائز الأساسية للسياسة المالية، إذ يضطلع بدور محوري في مختلف الأنظمة الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة ذات التوجهات الرأسمالية أو الاشتراكية، أو في الدول النامية. ومنذ بدايات القرن العشرين، شهد هذا الإنفاق تحولاً نوعياً، حيث تجاوز أداء المهام التقليدية للدولة كالأمن والقضاء والبنية التحتية، ليمتد إلى مجالات تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، مثل الرعاية الصحية والتعليم والدعم الاجتماعي. كما اتسع دوره ليشمل دعم استقرار الاقتصاد الكلي، مما يعكس تنامي أهميته كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان الاستدامة المالية.¹³¹

كما يُعد الإنفاق العام أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يُوجه لتمويل نوعين أساسيين من الأنشطة: الأنشطة السلعية، التي تشمل القطاعات الزراعية، والصناعية، والتحويلية، والاستخراجية والتعدينية، والأنشطة الخدمية، التي تضم القطاعات الإنتاجية مثل السياحة والتجارة.¹³²

وترى الباحثة أن الإنفاق يؤدي دوراً محورياً في دعم عملية إنتاج السلع والخدمات العامة، مما يسهم في سد الفجوات التي تعجز آليات السوق عن تلبيتها، نظراً لتركيزها على تحقيق المصالح الخاصة. لذا، يُشكل

¹³¹ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: دور الدولة في ضوء الأفكار الاقتصادية والمتغيرات المعاصرة في الإشارة للتجربة المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر السنوي السابع والعشرين، 2013، ص 124، 134.

¹³² د. عبد المحسن زيني: الحسابات القومية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 215 وما بعدها.

الإنفاق العام في العديد من الدول، لا سيما ذات النظم الاشتراكية أو تلك التي تمر بمراحل انتقالية اقتصادية، ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.

ويعمل الإنفاق الاستثماري على تحفيز الإنتاج المحلي، وهو عنصر أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتُظهر التجارب الاقتصادية الناجحة، كما في حالة دول شرق آسيا، أن التركيز على الاستثمار المحلي كان من العوامل الحاسمة في تحقيق طفرات اقتصادية كبرى، حيث بلغت نسبة الاستثمار المحلي في بعض هذه الدول أكثر من 30% من الناتج القومي الإجمالي، مما أسهم في تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي¹³³.

ويُعد الإنفاق الاستثماري أحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يركز بشكل أساسي على تمويل مشروعات البنية التحتية والإنفاق على المشاريع الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن هذين النوعين من الإنفاق ليسا منفصلين تماماً، بل يتداخلان بشكل كبير، مما يجعلهما متكاملين في تحقيق الأهداف الاقتصادية. ويؤدي هذا التكامل إلى صعوبة الفصل بين الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل منهما، حيث يسهم كل منهما في خلق القيمة الاقتصادية، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتحفيز النمو المستدام، فضلاً عن تأثيرهما على مختلف المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار والإنتاج¹³⁴.

ثالثاً: التشريعات المالية البحرينية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تسعى البحرين من خلال رؤيتها الاقتصادية 2030 إلى تحقيق الاستدامة والتنافسية والعدالة، مع التركيز على تنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل الاعتماد على قطاع النفط. تشمل هذه الجهود تطوير قطاعات مثل

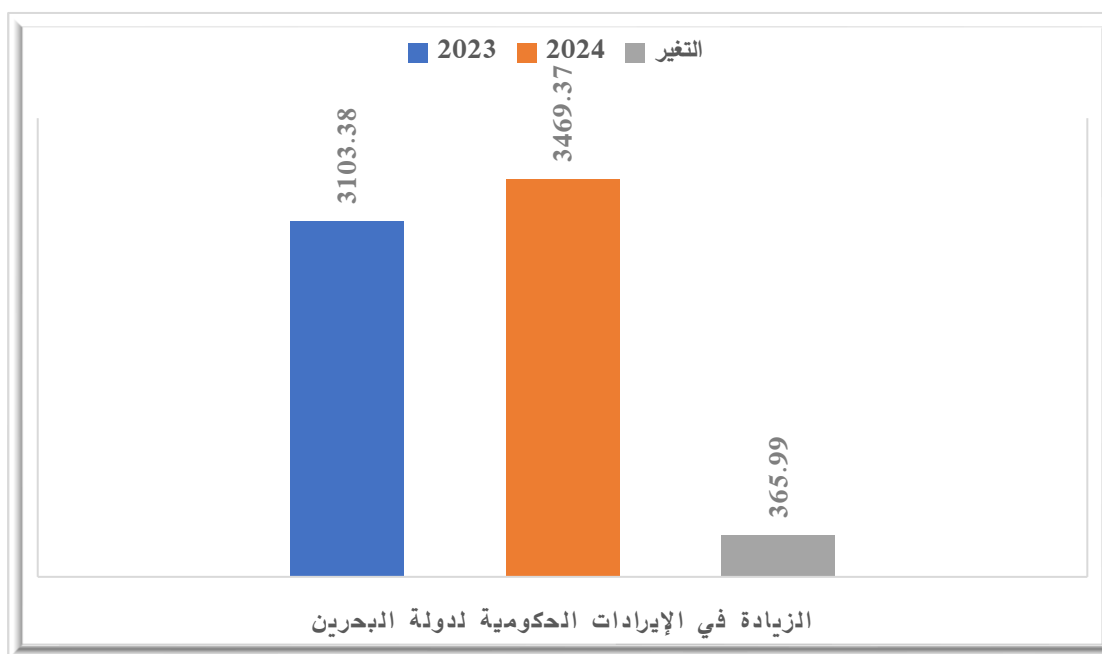
¹³³ البيانات المتاحة على البنك الدولي: على الرابط:

, تمت = <http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries?display=default> آخر زيارة بتاريخ 20 مايو 2025.

¹³⁴ عبد الناصر حسبو: اقتصاد العدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر السنوي السابع والعشرين، يونيو 2013، ص 93 وما بعدها.

السياحة، والخدمات المالية، والصناعات التحويلية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد البحريني على مواجهة التحديات العالمية¹³⁵.

وفي هذا السياق، شهدت مملكة البحرين تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الإيرادات والنفقات العامة، مما أسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية. فوفقاً لبيانات عام 2024، ارتفعت الإيرادات الحكومية إلى 3,469.37 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ 3,103.38 مليون دينار بحريني في عام 2023، مما يمثل زيادة بنسبة تقارب 11.8%¹³⁶. ويعكس هذا النمو في الإيرادات جهود الحكومة في تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية، بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 التي تركز على الاستدامة والتنافسية والعدالة¹³⁷. ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:



¹³⁵ وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية - رؤية البحرين الاقتصادية 2030. متاح على الموقع التالي: mofne.gov.bh

¹³⁶ Trading Economics. (2024). Bahrain Government Revenues. Retrieved from <https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/government-revenues>, تمت الزيارة بتاريخ: 20 فبراير 2025.

¹³⁷ رؤية البحرين الاقتصادية 2030، بوابة حكومة مملكة البحرين الإلكترونية، متاح على الموقع التالي: <https://bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP/BahrainAtAGlance/Bahrain2030>، تمت الزيارة بتاريخ: 20 فبراير 2025.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل حكومة مملكة البحرين على تنفيذ برنامج التوازن المالي بهدف تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية. تتضمن هذه المبادرات تعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة¹³⁸.

وتُسهم هذه الجهود في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتوجيه الموارد نحو المشاريع التنموية ذات الأولوية، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

وتلعب التشريعات والقوانين في مملكة البحرين دورًا محوريًا في تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات العامة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أبرز هذه التشريعات قانون ضريبة القيمة المضافة، الذي يفرض نسبة 10% على معظم السلع والخدمات، ويهدف إلى تنويع مصادر الدخل الحكومي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. يتم تطبيق هذا القانون من قبل الجهاز الوطني للإيرادات، الذي يشرف على تحصيل الضريبة وضمان الامتثال للقوانين الضريبية¹³⁹.

وفي هذا السياق، نشير إلى أهم مواد دستور مملكة البحرين في دعم مسارات التنمية الاقتصادية في المملكة، حيث تنص المادة (8) على كفالة الدولة للرعاية الصحية وإنشاء المؤسسات الصحية، مما يعكس التزام الدولة بتحسين رأس المال البشري، وهو أحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية. فالصحة العامة الجيدة تسهم في رفع إنتاجية الأفراد، وتقليل الإنفاق الحكومي على العلاج، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير بيئة صحية للعمل والاستثمار¹⁴⁰.

¹³⁸ برنامج التوازن المالي، البوابة الوطنية لمملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: bahrain.gov.bh، تمت الزيارة بتاريخ: 20 فبراير 2025.

¹³⁹ المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته، هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 20 فبراير 2025.

¹⁴⁰ المادة (8) من دستور مملكة البحرين 1973 وتعديلاته. هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 24 مايو 2025.

كما تؤكد المادة (9) من ذات الدستور على صيانة الملكية الخاصة، وحماية الأموال العامة، وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين وفقاً لأسس اقتصادية وعدالة اجتماعية. وتدعم المادة كذلك جهود الدولة في توفير السكن لذوي الدخل المحدود واستغلال الأراضي الزراعية، كما تبرز هذه المادة كمرتكز أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال حماية حقوق الملكية وتحفيز الاستثمار والإنتاج، وتحقيق العدالة الاجتماعية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي¹⁴¹.

وتنص المادة (10) من دستور مملكة البحرين على أن الاقتصاد الوطني يقوم على العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين القطاعين العام والخاص، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء للمواطنين وفق خطة مرسومة. كما تؤكد على أهمية الوحدة الاقتصادية مع دول الخليج والدول العربية. وتُبرز هذه المادة دور الدولة في توجيه السياسات المالية نحو تحقيق النمو الشامل والمستدام من خلال ضمان العدالة في توزيع الموارد، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص دون إغفال مسؤولية الدولة في التخطيط والتنظيم. كما تدعو إلى تبني سياسات مالية منسقة تساهم في التكامل الاقتصادي الإقليمي، مما يفتح آفاقاً أوسع للتنمية عبر التعاون الخليجي والعربي¹⁴². وبذلك تمثل المادة (10) إطاراً دستورياً متكاملًا لتوجيه السياسات المالية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة.

وترى الباحثة أن المادة (10) من دستور مملكة البحرين تضع الأساس الدستوري للسياسات المالية التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، من خلال العدالة الاجتماعية، وتوازن الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، والتخطيط الممنهج، والتكامل الإقليمي. وبالتالي، فإن أي إصلاحات مالية أو اقتصادية ينبغي أن تُبنى على هذا النص الدستوري الذي يُعد بمثابة إطار مرجعي يُحدد اتجاهات الدولة التنموية في الأمدن المتوسط والطويل.

¹⁴¹ المادة (9) من دستور مملكة البحرين 1973 وتعديلاته. هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 24 مايو 2025.

¹⁴² المادة (10) من دستور مملكة البحرين 1973 وتعديلاته. هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 24 مايو 2025.

وتشير المادة (11) من دستور مملكة البحرين إلى أن جميع الثروات الطبيعية ومواردها ملك للدولة، التي تتولى مسؤولية حفظها واستثمارها بما يراعي أمن الدولة ومتطلبات الاقتصاد الوطني. ويُبرز هذا النص أهمية دور الدولة في إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام وعادل، بما يضمن تحقيق الاستفادة القصوى منها في دعم الإيرادات العامة وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية، إلى جانب تأمين احتياجات الأجيال القادمة¹⁴³.

أما المادة (13) من ذات الدستور، فتؤكد على أن العمل واجب وحق لكل مواطن، وتكفل الدولة توفير فرص العمل بشروط عادلة، كما تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية وبما يراعي العدالة الاجتماعية. وتُعد هذه المادة حجر الزاوية في السياسات المالية المرتبطة بسوق العمل، حيث تساهم في خفض معدلات البطالة، وتحفيز الإنتاجية، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي عبر تشجيع توظيف المواطنين وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني¹⁴⁴.

يتضح من خلال المود (11)، (13)، التزام الدولة بتوظيف مواردها الطبيعية والبشرية في خدمة التنمية، من خلال إدارة فعالة للثروات، وسياسات عمل عادلة ومنظمة.

تنص المادة (15) من دستور مملكة البحرين لسنة 1973 وتعديلاته عام 2002 على أن الضرائب والتكاليف العامة يجب أن تقوم على مبادئ العدالة، ولا يجوز فرض أي ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا من خلال قانون، كما لا يُعفى أي فرد من أدائها إلا في الأحوال التي يحددها القانون. وتعكس هذه المادة دور التشريعات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع إطار قانوني واضح لتعزيز الإيرادات العامة،

¹⁴³ المادة (11) من دستور مملكة البحرين 1973 وتعديلاته. هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 24 مايو 2025.

¹⁴⁴ المادة (13) من دستور مملكة البحرين 1973 وتعديلاته. هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 24 مايو 2025.

حيث يضمن النظام الضريبي العادل والمستقر استدامة الموارد المالية للدولة، مما يمكن الحكومة من تمويل المشاريع التنموية وتحقيق التوازن المالي¹⁴⁵.

علاوة على ذلك، أصدرت البحرين مرسومًا بقانون رقم (11) لسنة 2024 بشأن تنظيم الضريبة على المشاريع متعددة الجنسيات، والمعروف بـ"ضريبة الحد الأدنى الإضافية"، والذي يفرض ضريبة على الشركات التي تساوي أو تتجاوز إيراداتها العالمية السنوية 750 مليون يورو. ويهدف هذا القانون إلى ضمان دفع الشركات متعددة الجنسيات حصة عادلة من الضرائب، مما يعزز العدالة الضريبية ويزيد من الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة، كما يعمل القانون على مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح مما يدعم التنمية الاقتصادية في المملكة¹⁴⁶.

كما تتضمن التشريعات المالية في البحرين مجموعة من الآليات التي تساهم في تعزيز الرقابة المالية على النفقات العامة، ومن أبرزها مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002 بشأن ديوان الرقابة المالية والإدارية المعدل بالمرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2010. ويحدد هذا التشريع صلاحيات ديوان الرقابة في مراقبة الإنفاق الحكومي ومراجعة الحسابات، بهدف ضمان صرف الأموال العامة بطريقة شفافة والحد من الهدر المالي أو الفساد. كما يعزز هذا المرسوم من خلال آليات المراجعة المستمرة للأداء المالي، مما يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق وضمان تخصيص الموارد وفقًا للأولويات التنموية¹⁴⁷.

¹⁴⁵ المادة (15) من دستور مملكة البحرين 1973 وتعديلاته. هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 24 مايو 2025.

¹⁴⁶ مرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 بشأن تنظيم الضريبة على المشاريع متعددة الجنسيات، هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 20 فبراير 2025.

¹⁴⁷ مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002 بشأن ديوان الرقابة المالية والإدارية المعدل بالمرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2010، هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 15 فبراير 2025.

كما وقعت البحرين على عدة اتفاقيات ضريبية مع دول أخرى لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات في المسائل الضريبية، مما يساعد في مكافحة التهرب الضريبي ويعزز من مصداقية النظام الضريبي البحريني¹⁴⁸ من خلال هذه التشريعات وغيرها، تسعى البحرين إلى تعزيز إيراداتها العامة وتنويع مصادر دخلها، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

وترى الباحثة أن مصادر الإيرادات في مملكة البحرين تتسم بالاعتماد النسبي على الإيرادات غير الضريبية، كالرسوم والضرائب الجمركية، بدلاً من الضرائب المباشرة. وتوجه هذه الإيرادات العامة بدرجة كبيرة نحو تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية، وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ويعكس الإطار التشريعي الضريبي البحريني توجه الدولة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال تعظيم كفاءة استخدام الموارد المالية العامة، وتبني سياسات اقتصادية تدعم الاستقرار المالي. كما تنفذ البحرين مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية بوصفها المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة.

رابعاً: التشريعات المالية المصرية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعد الإيرادات العامة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، حيث تسهم بشكل كبير في تمويل المشروعات التنموية وتحسين الخدمات العامة. وقد شهدت مصر تحسناً ملحوظاً في إيراداتها خلال السنوات الأخيرة، مما ساهم في تعزيز قدرتها على تمويل مشروعات التنمية. ففي السنة المالية 2024/2023، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 59.3% مقارنةً بالعام السابق، حيث بلغت 1.63 تريليون جنيه مصري،

¹⁴⁸ الاتفاقيات الضريبية الدولية، هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 05 فبراير 2025.

مما ساعد في تقليص العجز المالي إلى 505 مليار جنيه مصري، مقارنة بـ 610 مليار جنيه في العام السابق¹⁴⁹.

وقد عملت الحكومة المصرية على تنويع مصادر إيراداتها العامة لتقليل الاعتماد على الضرائب التقليدية، حيث شهد قطاع السياحة انتعاشًا ملحوظًا محققًا إيرادات سياحية بلغت 13.6 مليار دولار في عام 2024/2023، بنسبة نمو 27% عن العام السابق¹⁵⁰.

كما تسهم الإيرادات العامة بشكل كبير في تعزيز قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعمل توجيه جزء كبير منها نحو تخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين، خاصة في ظل التحديات العالمية والإقليمية المستمرة. في إطار هذه السياسات، تم تخصيص ٦٣٥.٩ مليار جنيه لدعم الحماية الاجتماعية في موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يعكس التزام الحكومة بمواصلة مساندة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. تشير هذه الزيادة بنسبة ٢٠% عن العام الماضي إلى أهمية حماية الفئات الأكثر احتياجًا وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. كما تم تخصيص ١٣٤.٢ مليار جنيه لدعم السلع التموينية و١٥٤.٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية، مما يساهم في تخفيف العبء على المواطنين ويعزز استقرار السوق المحلي المصدر¹⁵¹.

كما تدعم الإيرادات العامة تعزيز مستوى الحياة من خلال تخصيص الأموال لدعم برامج حيوية مثل الإسكان والرعاية الصحية. تم تخصيص ١١.٩ مليار جنيه لدعم الإسكان الاجتماعي في الموازنة الجديدة، بزيادة ١٦.٥% عن العام الماضي، بالإضافة إلى تخصيص ١٠.١ مليار جنيه لعلاج المواطنين على نفقة الدولة، مما يعكس التزام الدولة بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. علاوة على ذلك، تم تخصيص ٨.٣

¹⁴⁹ لبيان المالي 2025/2024، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، متاح على الموقع التالي: <https://mof.gov.eg/ar>، تاريخ الزيارة 25 مايو 2025، ص 66.

¹⁵⁰ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مؤشرات الاقتصاد المصري 2024. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متاح على الموقع التالي: <https://eces.org.eg/>، تاريخ الزيارة 30 يناير 2025.

¹⁵¹ البيان المالي 2025/2024، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، متاح على الموقع التالي: <https://mof.gov.eg/ar>، تاريخ الزيارة 30 يناير 2025، ص 66.

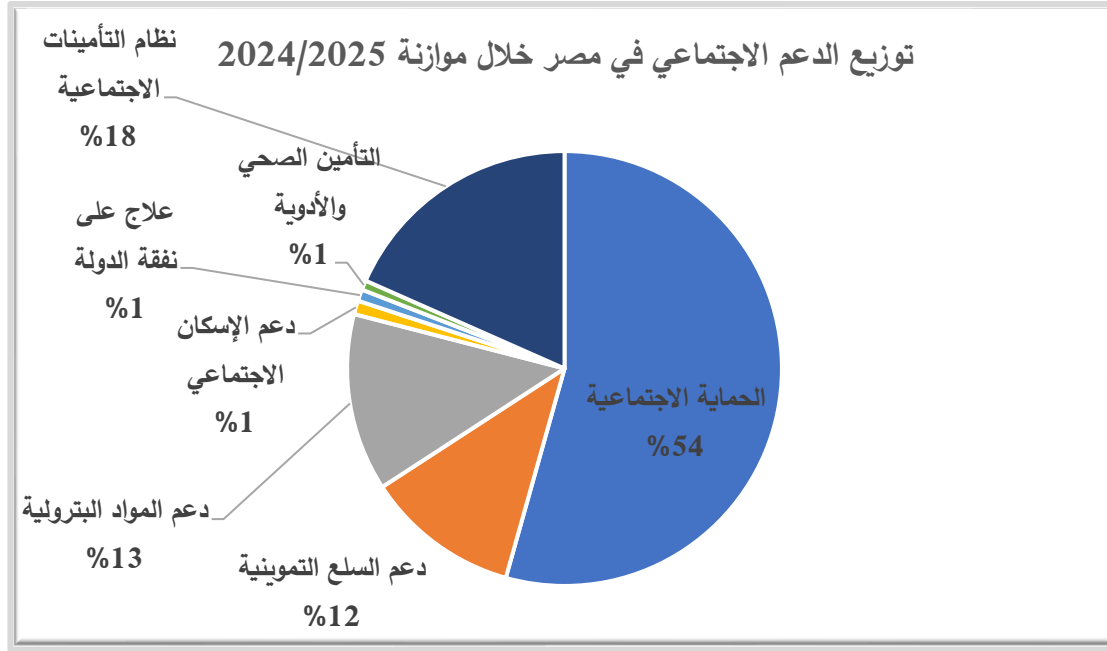
مليار جنيه للتأمين الصحي والأدوية، مما يعكس التوجه نحو تطوير قطاع الصحة وضمان توفير الخدمات الطبية للمواطنين بشكل أفضل. كما خصصت الحكومة ٢١٥ مليار جنيه لدعم نظام التأمينات الاجتماعية والمساهمة في فض التشابكات، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم المستحقين من أصحاب المعاشات المصدر¹⁵².

إلى جانب ذلك، تسهم الإيرادات العامة في دعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، مما يعزز الاقتصاد القومي. في هذا السياق، خصصت الحكومة ٢٣ مليار جنيه لدعم وتنمية الصادرات، وهو جزء من استراتيجية تعزيز قدرة مصر التنافسية في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى تخصيص ١٧.٥ مليار جنيه لمبادرة دعم الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية، حيث تتعاون الحكومة مع القطاع الخاص لتخفيف الأعباء المالية وتحفيز الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية. وتأتي هذه المبادرات في إطار سعي الحكومة إلى تعزيز بنية الاقتصاد القومي وتحفيز النمو المستدام من خلال تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاجية. المصدر¹⁵³.

ويمكن تلخيص توزيع الدعم الاجتماعي في مصر خلال موازنة 2025/2024 في الشكل الآتي:

¹⁵² الموازنة العامة للدولة لعام 2025/2024: دعم الإسكان والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية، وزارة المالية المصرية، متاحة على الموقع التالي <https://www.mof.gov.eg> Retrieved from تاريخ الزيارة 30 يناير 2025.

¹⁵³ البيان المالي 2025/2024، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، متاح على الموقع التالي: <https://mof.gov.eg/ar> تاريخ الزيارة 30 يناير 2025.



من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البيان المالي 2025/2024، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية

وفيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بتعظيم الإيرادات العامة ترشيد النفقات، المادة (27) من دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 تؤكد على التزام الدولة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تبني سياسات مالية واقتصادية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وكفاءة استخدام الموارد، وخلق بيئة استثمارية مستقرة¹⁵⁴.

وتدعم هذه المادة زيادة الإيرادات العامة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار في الاقتصاد المصري، حيث تنص على أهمية بناء نظام اقتصادي قائم على مبادئ المنافسة العادلة ومنع الاحتكار، مما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الإيرادات غير الضريبية. كما تشجع على تنويع مصادر الدخل القومي عبر دعم الأنشطة الإنتاجية، مما يحد من الاعتماد على الضرائب المباشرة كمصدر رئيسي للإيرادات.

أما فيما يتعلق بترشيد النفقات العامة، فتشير المادة (27) إلى ضرورة وضع آليات فعالة لضبط الإنفاق الحكومي، بحيث يتم تخصيص الموارد وفقاً لأولويات التنمية كما هو موضح أعلاه، مثل تحسين الخدمات

¹⁵⁴ المادة (27) من دستور جمهورية مصر العربية 2014 وتعديلاته.

العامة والاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية. كما تفرض هذه المادة ضوابط تضمن تحقيق كفاءة الإنفاق، بحيث يتم توجيه الأموال العامة نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من الاستدامة المالية ويحد من العجز في الموازنة العامة¹⁵⁵.

بفضل هذه التوجهات، تساهم المادة (27) في بناء اقتصاد وطني مستدام قائم على التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويوفر فرص عمل، ويحسن مستوى المعيشة للمواطنين، ويضمن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل¹⁵⁶.

كما تُعد المادتان (28) و(38) من دستور 2014 أساسًا لتحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار وتعظيم الإيرادات العامة، مع ضمان العدالة الاجتماعية والضريبية. فالمادة (28) تضع الإطار التشريعي اللازم لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، من خلال دعم المشروعات الإنتاجية، وتعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في زيادة الإيرادات غير الضريبية، ويقلل الضغط على الموارد المالية للدولة¹⁵⁷. أما الفقرة الثالثة من المادة (38)، فتمثل حجر الأساس في تحقيق العدالة الضريبية، حيث تؤكد على تصاعدية الضرائب وفقًا للدخل، مما يضمن تحقيق إيرادات مستدامة دون التأثير السلبي على الفئات الأقل دخلًا. وبهذا التكامل بين تشجيع الاستثمار وترشيد العبء الضريبي، تساهم هاتان المادتان في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تدعم النمو الاقتصادي وتعزز كفاءة السياسة المالية للدولة¹⁵⁸.

وقد أُقرت الحكومة المصرية مجموعة من القوانين ضمن جهود الدولة لتعزيز كفاءة النظام الضريبي وتنويع مصادر الدخل، والتي تساهم في تطوير السياسة المالية ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ويمكن الإشارة منها إلى ما يلي:

¹⁵⁵ المادة (27) من دستور جمهورية مصر العربية 2014 وتعديلاته.

¹⁵⁶ المادة ذاتها.

¹⁵⁷ المادة (28) من دستور جمهورية مصر العربية 2014 وتعديلاته.

¹⁵⁸ المادة (38) من دستور جمهورية مصر العربية 2014 وتعديلاته.

- قانون الضريبة على الدخل الصادر عام 2015 والذي يُعد من أبرز هذه التشريعات، حيث يستهدف تحسين النظام الضريبي من خلال فرض ضرائب تصاعدية على دخول الأفراد والشركات. يهدف هذا القانون إلى تحقيق العدالة الضريبية وزيادة إيرادات الدولة، مع مراعاة الفروق في القدرة على الدفع، مما يجعله أداة مهمة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة.
- أما قانون ضريبة القيمة المضافة لسنة 2016، فقد جاء ليحل محل الضريبة العامة على المبيعات، وتم تطبيقه بنسبة 14% على السلع والخدمات. يهدف هذا القانون إلى تعزيز الإيرادات الحكومية بطريقة أكثر كفاءة وشمولية، حيث يغطي نطاقاً واسعاً من المعاملات الاقتصادية، مما يعكس توجه الدولة نحو تحسين البنية التحتية المالية وتحقيق الاستقرار المالي.
- وفي سياق دعم وتنظيم السوق العقاري، أصدر قانون التمويل العقاري عام 2014 بهدف تنظيم التسهيلات المالية المرتبطة بشراء العقارات. لا يقتصر دور هذا القانون على حماية حقوق الأطراف المتعاملة في السوق العقارية، بل يسهم أيضاً في تعزيز إيرادات الدولة من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وتشجيع النمو في أحد أهم المحركات الاقتصادية.

خامساً: التشريعات المالية الإماراتية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في المنطقة التي وضعت أهداف التنمية المستدامة في صلب رؤيتها المستقبلية وأجندتها الوطنية 2030، إذ أدرجت تلك الأهداف ضمن استراتيجياتها التنموية باعتبارها ضرورة وليست خياراً. وتسعى الإمارات من خلال تبني هذه الأهداف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة¹⁵⁹. وتؤمن الدولة بأهمية التنمية المستدامة في تعزيز الازدهار الاقتصادي، وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مما يساهم في تعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات. وفي ظل المخاطر المالية العالمية المتزايدة، مثل الأزمات الاقتصادية وأزمات الديون،

¹⁵⁹ استشراف مستقبل الاستدامة المالية في ضوء المتغيرات العالمية تقرير صادر عن وزارة المالية بدولة الامارات العربية المتحدة على هامش القمة العالمية للحكومات 2023، ص 15، متاح على الموقع التالي: <https://mof.gov.ae/wp-content/uploads/2023/03/WGS-MOF-Report-2023.pdf>، تاريخ الزيارة 30 يناير 2025.

أصبح من الضروري تبني سياسات مالية متوازنة ومستدامة تساهم في تشكيل الاقتصاد ودعمه لتحقيق أهداف التنمية¹⁶⁰.

في هذا السياق، ناقشت القمة العالمية للحكومات 2023، التي نظمتها وزارة المالية الإماراتية بالتعاون مع صندوق النقد العربي، الدور الحيوي للسياسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة. حيث تم التطرق إلى أهمية السياسات المالية كأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار المالي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. كما تم تسليط الضوء على أهمية السياسات الضريبية في تمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ودعم الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والمشاريع البيئية المستدامة، بما يساهم في التحول إلى طاقة نظيفة¹⁶¹.

من خلال السياسات المالية والتشريعات الضريبية، نفذت دولة الإمارات عدة إصلاحات مالية هامة على مستوى التشريعات الوطنية، حيث قامت بتوسيع نطاق تطبيق الضريبة الانتقائية بدءاً من أكتوبر 2017، لتشمل السلع الضارة بالصحة مثل المشروبات المحلاة، وأدوات التدخين الإلكترونية، والتبأك، ومشروبات الطاقة. كل تلك الإصلاحات تهدف إلى الحد من استهلاك السلع الضارة وتعزيز الصحة العامة، مما يساهم في تعزيز رفاهية المواطنين والمقيمين، وهو جزء من الالتزام بتطبيق السياسات التي تدعم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية بدأت الإمارات تطبيق الضريبة الانتقائية في الربع الأخير من عام 2017¹⁶²، حيث تم فرض

¹⁶⁰ أجندة التنمية المستدامة 2030، دولة الامارات المتحدة، متاح على الموقع التالي:

<https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Documents/SDG%20Excellence%20in%20Implementation%202018%20ar.pdf>, تاريخ الزيارة 30 يناير 2025.

¹⁶¹ استشراف مستقبل الاستدامة المالية في ضوء المتغيرات العالمية تقرير صادر عن وزارة المالية بدولة الامارات العربية المتحدة على هامش القمة العالمية للحكومات 2023، مرجع سابق، ص 15.

¹⁶² مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

نسب ضريبية على بعض السلع كالآتي: 50% على المشروبات الغازية، 100% على منتجات التبغ، و100% على مشروبات الطاقة. وفي 1 ديسمبر 2019، تم توسيع نطاق السلع الخاضعة للضريبة لتشمل السوائل المستخدمة في أجهزة التدخين الإلكترونية، وأجهزة التدخين الإلكترونية، والمشروبات المحلاة، بفرض نسب ضريبية 100% على السوائل والأجهزة، و50% على المشروبات المحلاة. يهدف تطبيق هذه الضريبة إلى تقليل استهلاك السلع الضارة وتعزيز الإيرادات الحكومية لتمويل الخدمات العامة.

علاوة على ذلك، في بداية عام 2018، قامت الإمارات بفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات، مما أسهم في توفير إيرادات جديدة لخزينة الدولة، وهو ما ساهم في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية بأعلى جودة في المستقبل. كما أن هذه الضريبة تساهم في تحفيز الاقتصاد وتعزيز التنوع الاقتصادي، ما يعكس رؤية الدولة في بناء شراكات استراتيجية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة¹⁶³.

في الوقت نفسه، تعمل الإمارات حاليًا على تطبيق ضريبة الشركات وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، مما يعكس حرص الدولة على تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويهدف هذا النظام الضريبي إلى تحقيق التوجهات الاستراتيجية للدولة التي تشمل تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية، فضلاً عن تعزيز مكانة الإمارات كمركز مالي عالمي¹⁶⁴.

تسعى وزارة المالية الإماراتية إلى تعزيز التعاون والشراكات مع كافة الأطراف الفاعلة اقتصاديًا، بما في ذلك الهيئات المحلية والدولية، بهدف ضمان استقرار النظام المالي العالمي وتعزيز الاستدامة المالية في

¹⁶³ قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، البوابة القانونية، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

¹⁶⁴ استشراف مستقبل الاستدامة المالية في ضوء المتغيرات العالمية تقرير صادر عن وزارة المالية بدولة الامارات العربية المتحدة على هامش القمة العالمية للحكومات 2023، مرجع سابق، ص 15.

المستقبل. ومن خلال هذه السياسات والتشريعات المالية، تهدف دولة الإمارات إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في إطار رؤية دولة الإمارات¹⁶⁵ 2030.

في رأي الباحثة، تُعد التشريعات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أداة حيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعكس رؤية الدولة الطموحة (رؤية 2030) التزامها بتطوير سياسات مالية تسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وهي بذلك تأخذ بعين الاعتبار التحديات العالمية المتزايدة في مجال الاقتصاد، مثل الأزمات المالية والديون، ويعتبر تنفيذ الإمارات لعدد من الإصلاحات التشريعية، مثل الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، يؤكد التوجه الاستراتيجي نحو تحسين الصحة العامة، تعزيز التنوع الاقتصادي، وتوفير موارد مالية مستدامة لخدمات الدولة. كما أن السياسات الضريبية المستهدفة للمساهمة في تمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، تعد خطوة هامة نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يعد تطبيق ضريبة الشركات وفق المعايير العالمية خطوة استراتيجية في تعزيز مكانة الإمارات كمركز مالي عالمي، مما يساهم في زيادة التنافسية الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي. أخيراً، يعتبر التعاون المستمر مع الهيئات المحلية والدولية بمثابة ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة المالية، وضمان تحقيق التنمية الشاملة التي تتماشى مع طموحات الإمارات للمستقبل.

يُعد القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011م بشأن الإيرادات العامة للدولة من القوانين الأساسية التي تهدف إلى تنظيم مصادر الإيرادات العامة للدولة الإماراتية، بما يشمل الضرائب والرسوم والغرامات. ينص القانون على آليات دقيقة لتحصيل هذه الإيرادات وإدارتها وفقاً لمبادئ الشفافية والكفاءة المالية، كما يضع ضوابط صارمة على استخدام الإيرادات العامة، مما يعزز الانضباط المالي ويُسهم في تحقيق الاستدامة المالية على مستوى الحكومة الاتحادية¹⁶⁶.

¹⁶⁵ المرجع السابق، ص 15.

¹⁶⁶ القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011م بشأن الإيرادات العامة للدولة، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

أما مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، فقد تم بموجبه تأسيس الهيئة الاتحادية للضرائب، وهي الجهة المعنية بتنفيذ وإدارة السياسات الضريبية على مستوى الدولة. تضطلع الهيئة بمسؤوليات عديدة تشمل تحصيل الضرائب الاتحادية، مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، والإشراف على الامتثال الضريبي، وتدقيق الحسابات، وضمان التزام الشركات والأفراد بالتشريعات الضريبية المعمول بها¹⁶⁷.

وفيما يخص مرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة، فقد وضع هذا القانون الإطار التشريعي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على معظم السلع والخدمات. يُعد هذا القانون جزءاً من خطة الحكومة لتنويع الإيرادات بعيداً عن النفط، حيث نظم آليات التسجيل الضريبي، احتساب الضريبة، الإعفاءات، ومتطلبات الامتثال والعقوبات المرتبطة بالمخالفات الضريبية.

بينما جاء القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017م بشأن الإجراءات الضريبية ليضع الأسس العامة للإدارة الضريبية في الإمارات. ينظم هذا القانون كافة العمليات المتعلقة بالتسجيل الضريبي، تقديم الإقرارات، سداد الضرائب، وعمليات التدقيق. كما يُحدد الإجراءات المتعلقة بالطعون والنزاعات الضريبية، بالإضافة إلى العقوبات الإدارية التي تُفرض في حال عدم الامتثال للضوابط¹⁶⁸.

ويُضاف إلى ذلك مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية، والذي يفرض ضريبة انتقائية على السلع الضارة مثل منتجات التبغ، مشروبات الطاقة، والمشروبات المحلاة. يهدف هذا

¹⁶⁷ مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

¹⁶⁸ القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017م بشأن الإجراءات الضريبية، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

القانون إلى تقليل استهلاك هذه المنتجات الضارة، مما يساهم في تعزيز الصحة العامة، وفي الوقت ذاته يرفد الخزينة العامة للدولة بإيرادات إضافية¹⁶⁹.

وأخيراً، يُعد مرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال من أحدث التشريعات الضريبية في الإمارات، حيث يُنظم هذا المرسوم فرض ضريبة على دخل الشركات والأعمال. ويهدف إلى تعزيز العدالة الضريبية، وتحقيق الشفافية في النظام المالي، وتمكين الدولة من تنويع مصادر دخلها، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي وزيادة إيرادات الميزانية العامة¹⁷⁰.

ويتضح للباحثة من خلال التشريعات السابقة أن التشريعات المالية في الإمارات، مثل القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011 بشأن الإيرادات العامة ومرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة، تعكس التوجه نحو تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية. فقد ساهمت الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، في زيادة الإيرادات الحكومية بما يعزز تمويل المشاريع التنموية، حيث بلغت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات 220 مليار درهم بين 2018 و2021. كما أدى مرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 بشأن الضريبة على الشركات إلى توفير مصدر دخل إضافي دون الإضرار بجاذبية الدولة الاستثمارية.

¹⁶⁹ مرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

¹⁷⁰ مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017م في شأن الضريبة الانتقائية.

الفرع الثاني

المقارنة بين التشريعات المالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة في البحرين ومصر والامارات

تعد التشريعات المالية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومع تطور الظروف الاقتصادية واحتياجات البلدان المختلفة، تختلف قدرة التشريعات المالية في البحرين ومصر والإمارات على دعم وتحقيق هذا الهدف.

أولاً: المقارنة بين التشريعات المالية في دول المقارنة

استناداً إلى تحليل الباحثة للتشريعات المالية في كل من مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، يتبين أن لكل دولة نهجاً مختلفاً في صياغة وتنفيذ سياساتها المالية بهدف تعزيز الإيرادات العامة، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، ودعم التنمية الشاملة. وقد أظهرت هذه الدراسة تبايناً في فعالية هذه التشريعات، سواء على مستوى تنوع مصادر الدخل، أو في قدرتها على مواكبة التحولات الاقتصادية، أو في معالجتها للتحديات الاجتماعية كالفقر والبطالة.

وفيما يلي مقارنة شاملة لقدرة تلك التشريعات على تحقيق التنمية الاقتصادية عبر التشريعات المالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة في هذه كلاً البحرين ومصر والإمارات:

1. من حيث القدرة على تعزيز الإيرادات العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

تظهر الإمارات تفوقاً في تنوع مصادر الإيرادات العامة عبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة عام 2017، ثم ضريبة الشركات في 2023، مما يعكس توجهها استراتيجياً لتحقيق الاستدامة بعيداً عن النفط. في المقابل، مصر قامت بإصلاحات ضريبية مهمة مثل ضريبة القيمة المضافة في 2016 وضريبة الدخل في 2015، غير أن وجود قطاع غير رسمي واسع لا يزال يمثل عائقاً أمام فعالية التحصيل. أما البحرين، فقد بدأت خطوات التنوع الضريبي من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2019 بنسبة 5% ثم تم رفع النسبة الأساسية إلى 10% اعتباراً من 1 يناير 2022، وتعتمد أيضاً على الرسوم الحكومية كمصدر غير ضريبي للإيرادات، مما يدعم جهودها نحو تقليل الاعتماد على النفط.

2. من حيث توجهات تلك التشريعات في دعم التنمية الاقتصادية

تتبنى دولة الإمارات نهجاً مرناً وتشريعات متطورة تواكب التحولات العالمية، خصوصاً في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، مما يعكس قدرة تشريعية عالية على الاستجابة للتغيرات. وفي المقابل، ركزت مصر على تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، لا سيما من خلال قانون الاستثمار لعام 2017، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات في التطبيق الفعال للتشريعات نتيجة ضعف الكفاءة ومحدودية الحوكمة المؤسسية. أما البحرين، فقد اتجهت إلى تنويع اقتصادها عبر إصدار تشريعات مالية حديثة، لكنها بحاجة إلى تسريع وتيرة التطوير لمواكبة التحولات الاقتصادية المتسارعة.

3. من حيث مساهمة التشريعات في تخفيض معدلات الفقر والبطالة

في الإمارات، تسهم التشريعات في دعم خلق فرص العمل في القطاعات غير النفطية، ما ينعكس على انخفاض نسبي في معدل البطالة، رغم التحدي المتمثل في الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية. بينما في مصر، لا تزال البطالة والفقر مرتفعين على الرغم من الجهود التشريعية المبذولة، ما يشير إلى وجود فجوة بين السياسات المقررة وتنفيذها الفعلي. أما البحرين، فتركز تشريعاتها على دعم القطاع الخاص وتحفيز التوظيف، وتشجيع العمالة الوطنية.

4. من حيث أثرها على التنمية الاقتصادية الشاملة وتوزيع الإيرادات

تحرص الإمارات على توجيه الإيرادات المالية لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية، مع وجود حاجة لتعزيز التوازن في توزيع العوائد بين القطاعين العام والخاص. أما مصر، فتركز على استخدام الإيرادات لتحسين مستوى المعيشة عبر برامج الدعم الاجتماعي، إلا أن ضعف كفاءة النظام الضريبي يحد من قدرتها على تحقيق عدالة اقتصادية بين مختلف الفئات. وفي البحرين، يظهر اهتمام بتوزيع الإيرادات بشكل أكثر إنصافاً، إلا أن انخفاض عوائد النفط يستدعي بذل جهود إضافية لتنويع مصادر الدخل وتعزيز العدالة الاقتصادية بين القطاعات المختلفة.

من خلال المقارنة السابقة، تري الباحثة أن التشريعات المالية في البحرين، مصر، والإمارات تشكل أدوات أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. البحرين والإمارات حققتا تقدماً ملحوظاً في تحقيق التنوع المالي

وتقليل الاعتماد على النفط، بينما تواجه مصر تحديات أكبر في تحسين الكفاءة الضريبية وتنويع الاقتصاد بسبب معوقات إدارية وتشريعية. في جميع الحالات، تكمن قدرة التشريعات المالية على دعم التنمية الاقتصادية في قدرتها على تنويع الإيرادات، تحسين العدالة الاقتصادية، وتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

ثانياً: أوجه القصور في التشريعات المالية في البحرين ومصر والإمارات فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية:

على الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدتها التشريعات المالية في البحرين ومصر والإمارات، إلا أن هناك بعض أوجه القصور التي قد تؤثر على قدرتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. فيما يلي بعض هذه الأوجه من منظور الباحثة:

أ. البحرين:

1. الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير:

على الرغم من أن البحرين قد بدأت في تنويع مصادر الإيرادات، إلا أن الاعتماد على النفط لا يزال يشكل جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة. وبالتالي، إذا استمرت التقلبات في أسعار النفط، فقد يؤثر ذلك سلباً على الاستدامة المالية للدولة.

2. التحديات في تطبيق ضريبة القيمة المضافة:

تطبيق ضريبة القيمة المضافة في البحرين كان خطوة هامة في تعزيز الإيرادات العامة، لكن تبقى هناك تحديات في تطبيقها بشكل كامل وفعال عبر جميع القطاعات، ومن الممكن أن تؤدي هذه الضريبة إلى زيادة العبء على المواطنين ذوي الدخل المحدود إذا لم يتم تبني سياسات تعويضية.

3. محدودية أداء القطاع الخاص:

رغم المبادرات الحكومية الهادفة إلى دعم القطاع الخاص، إلا أن مساهمته في تحقيق التنوع الاقتصادي لا تزال متواضعة، في ظل ضعف الابتكار وندرة المشاريع المحلية الرائدة. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى تعزيز بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات الاستثمارية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

ب. مصر:

1. نقص الفعالية في تطبيق السياسات الضريبية:

رغم الإصلاحات الضريبية التي أجرتها مصر، إلا أن هناك تحديات كبيرة في تحصيل الضرائب بشكل فعال. القطاع غير الرسمي يشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد المصري، مما يصعب على الحكومة جمع الإيرادات اللازمة. أيضاً، يعاني النظام الضريبي من قلة الرقابة والشفافية في بعض الأحيان.

2. البيروقراطية والاعتبارات الإدارية والتنظيمية:

تعد البيروقراطية والاعتبارات الإدارية والتنظيمية من أهم القضايا التي تؤثر على فعالية التشريعات المالية في مصر. هذه القضايا تحد من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات بشكل فعال، مما يؤثر على البيئة الاقتصادية ويقلل من مستوى الثقة في النظام المالي.

3. ضعف الاستثمار في البنية التحتية والتعليم:

على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في مجالات أساسية مثل البنية التحتية والتعليم، وهذه المجالات تعد محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ج. الإمارات:

1. الاعتماد على العمالة الأجنبية:

رغم أن الإمارات تعد من الدول التي تمكنت من تحقيق تنوع في مصادر الدخل، إلا أن اعتمادها الكبير على العمالة الأجنبية يشكل تحدياً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى البعيد. العمالة الوافدة لا تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية المحلية أو في بناء رأس المال البشري.

2. التفاوت في توزيع الإيرادات:

رغم أن الإمارات شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً، إلا أن هناك تفاوتاً في توزيع الإيرادات بين القطاعات المختلفة. على سبيل المثال، بينما تحقق بعض الشركات الكبرى إيرادات ضخمة، لا تزال هناك قطاعات صغيرة ومتوسطة تعاني من قلة الدعم.

3. التحديات المتعلقة بالعدالة الضريبية:

بينما تم تطبيق ضريبة الشركات مؤخراً في الإمارات، إلا أن هناك تحديات في ضمان عدالة النظام الضريبي. قد تترتب على تطبيق الضريبة تأثيرات غير متوازنة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما قد يؤثر على البيئة الاستثمارية.

4. قوة الاقتصاد غير النفطي في مواجهة الأزمات:

رغم تحسن وضع الإمارات الاقتصادي بفضل الاقتصاد غير النفطي، فإن التحديات المرتبطة بالأزمات العالمية مثل تغيرات أسعار النفط أو الأزمة المالية قد تؤثر سلباً على اقتصادها. لذلك، تحتاج الإمارات إلى تعزيز استدامة النمو الاقتصادي غير النفطي بشكل أكبر لمواجهة هذه المخاطر.

المطلب الثاني

دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تقسيم وتمهيد

تعد الموازنة العامة للدولة من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في توجيه الموارد المالية نحو الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه المعايير مبادئ مثل الشفافية والمشاركة والمساءلة وكفاءة استخدام الموارد، مما يضمن تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتعد الموازنة العامة أداة حيوية لتوفير الموارد والإيرادات اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين، حيث تشمل تقديرات مفصلة للإيرادات والنفقات لضمان توزيع الموارد بشكل مناسب بين القطاعات المختلفة¹⁷¹.

إلى جانب دورها في تعزيز النمو الاقتصادي، تلعب الموازنة العامة دوراً أساسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تخصيص الموارد بما يحقق توازناً بين احتياجات الفئات المختلفة من المجتمع. ويشمل ذلك توجيه الإنفاق الحكومي لدعم الفئات الأكثر احتياجاً، مثل برامج الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي، مما يساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين. وعليه، تساهم الموازنة العامة في تحسين رفاهية المجتمع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يتم تناول دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الفرعين الآتيين:
الفرع الأول: التشريعات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة في دول المقارنة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الثاني: المقارنة بين التشريعات المالية المختلفة في دول المقارنة

¹⁷¹ د. زكي رجب محمود، دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص

الفرع الأول

التشريعات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في

دول المقارنة

تُعد الموازنة العامة للدولة من الأدوات الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ تلعب دوراً محورياً في تخصيص الموارد المالية بشكل يتماشى مع أولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية. يساهم إعداد الموازنة العامة وتنفيذها وفق معايير واضحة وشفافة في تعزيز الكفاءة المالية، وضمان توجيه الأموال العامة نحو المشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي. من خلال المواد المنظمة للموازنة في القوانين المصرية، يتم ضمان الرقابة على النفقات العامة، وضبط الاستدانة، وتوزيع الموارد بشكل يعزز الاستدامة المالية. هذه المبادئ تسهم بشكل مباشر في ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق التوازن المالي، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق الأهداف التنموية للدولة.

أولاً: دور التشريعات المتعلقة بالموازنة العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البحرين

تمثل الموازنة العامة في البحرين أداة محورية لمراجعة وتطوير استراتيجيات مالية تهدف إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني على المدى الطويل، وتنويع مصادر الإيرادات من أجل تعزيز الموازنة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة. وفي ظل التحديات المالية والالتزامات التنموية المتزايدة، تعمل البحرين على توجيه جهودها نحو تعزيز الاستقرار المالي وتنويع الإيرادات من خلال سياسات مالية مبتكرة تواكب احتياجات التنمية الاقتصادية المستهدفة¹⁷².

وتستند الموازنة الفعالة إلى سياسات إنفاق ذكية، تركز على توجيه الموارد نحو المجالات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع. وتعمل الحكومة على تخصيص جزء من الموازنة العامة لدعم القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد وتعزيز الكفاءة الإنتاجية مثل التعليم، الصحة، التكنولوجيا، والطاقة

¹⁷² إسماعيل الصراف، استراتيجيات الميزانية لعام ٢٠٢٥ لتحقيق الاستدامة المالية وتنويع الإيرادات، 2024، <https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1382473>، تمت الزيارة بتاريخ 2 فبراير 2025.

المتجددة¹⁷³. فاستثمار الموارد في هذه القطاعات لا يعزز النمو الاقتصادي فحسب، بل يسهم أيضاً في خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز قدرة الاقتصاد البحريني على التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي¹⁷⁴.

من جهة أخرى، تعمل حكومة البحرين على النظر في فرض ضرائب بيئية على الشركات التي تضر بالبيئة، مما يزيد من الإيرادات الحكومية ويشجع الشركات على تبني ممارسات مستدامة. هذا النوع من الضرائب يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن بين النمو وحماية البيئة¹⁷⁵، ويمكن توجيه جزء من هذه الإيرادات لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، مما يقلل من الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة ويخفض الأثر البيئي¹⁷⁶.

وفي إطار تحليل أثر التشريعات المالية المتعلقة بالموازنة العامة للدولة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، يعد تتبع تطور بنود الإيرادات والمصروفات العامة والدعم الحكومي من المؤشرات المحورية التي تعكس توجهات السياسة المالية للدولة، حيث من خلال الموازنة العامة، تترجم الحكومة أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج قابلة للتنفيذ، تنتوع بين الإنفاق الاستثماري والتنموي والدعم الاجتماعي.

ويبرز الجدول التالي تطور هذه المؤشرات في مملكة البحرين خلال الفترة (2003-2024)، بما يتيح قراءة دقيقة لمسار السياسة المالية وتحولاتها، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع دور الدعم الحكومي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹⁷³ الملئقى الحكومى، مملكة البحرين، متاح على: <https://bahrain.bh/wps/portal>، تمت الزيارة بتاريخ 2 فبراير 2025.

¹⁷⁴ إسماعيل الصراف، استراتيجيات الميزانية لعام ٢٠٢٥ لتحقيق الاستدامة المالية وتنويع الإيرادات، 2024، مرجع سابق.

¹⁷⁵ القانون رقم 7 لعام 2022 بشأن البيئة، هيئة التشريع والرأى القانونى، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالى: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 15 فبراير 2025.

¹⁷⁶ د. سمير أحمد أبوغابة، د. عفاف السيد بدوي، دور الضرائب الخضراء في الحد من مخاطر السحابة الرقمية وانعكاسها على دعم الميزة التنافسية لشركات الاتصالات العاملة في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول، يناير 2023، ص 85.

جدول رقم (1) - بيانات تحليلية لواقع السياسة المالية والدعم الحكومي في البحرين¹⁷⁷ (2003-2024)

السنة	الإيرادات (مليار دينار)	المصروفات (مليار دينار)	GDP الاسمي ¹⁷⁸ (مليار دينار)	الدعم الحكومي (مليون دينار)	%الدعم من GDP	%الدعم من المصروفات
2003	0.797	1.154	4.161	87	2.091%	7.535%
2004	0.806	1.189	4.956	96	1.938%	8.074%
2005	1.254	1.463	6.017	157	2.609%	10.733%
2006	1.274	1.578	6.974	165	2.366%	10.458%
2007	1.661	1.855	8.196	185	2.258%	9.976%
2008	1.688	1.872	9.694	190	1.961%	10.148%
2009	1.399	2.083	8.645	220	2.545%	10.560%
2010	1.464	2.193	10.101	226	2.238%	10.306%
2011	2.288	2.489	11.277	662.248	5.873%	26.607%
2012	2.348	2.375	12.041	543.358	4.514%	22.879%
2013	2.791	3.624	12.752	660.778	5.183%	18.236%
2014	2.793	3.708	13.104	660.778	5.043%	17.825%
2015	2.097	3.602	12.267	774.171	6.311%	21.499%
2016	2.178	3.218	12.774	652.889	5.110%	20.289%
2017	2.238	3.580	14.024	653.294	4.659%	18.242%
2018	2.372	3.687	14.927	644.353	4.317%	17.478%
2019	2.816	3.512	15.244	585.691	3.843%	16.680%
2020	2.946	3.547	13.509	586.357	4.341%	16.528%
2021	2.406	3.614	15.399	496.962	3.226%	13.751%
2022	2.457	3.569	17.599	451.280	2.564%	12.638%
2023	3.103	3.398	17.372	493.104	2.839%	14.510%
2024	3.469	3.631	17.999	497.304	2.763%	13.697%

¹⁷⁷ تم إعداد الجدول بالاعتماد على قوانين اعتماد الميزانية العامة للدولة رقم (6 لسنة 2003، 22 لسنة 2005، 31 لسنة 2006، 4 لسنة 2009، 9 لسنة 2011، 17 لسنة 2013، 14 لسنة 2015، 20 لسنة 2017، 11 لسنة 2019، 9 لسنة 2021، 5 لسنة 2023) من عام 2003 حتى عام 2024، متاح على موقع: هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين.

¹⁷⁸ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal GDP هو إجمالي السلع والخدمات المستهلكة اعتماداً على الأسعار الجارية دون الأخذ بتأثير التضخم.

يعكس الجدول السابق، تطور أبرز مكونات السياسة المالية في مملكة البحرين خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2024، والمتمثلة في الإيرادات العامة، والمصروفات الحكومية، والدعم الحكومي، بالإضافة إلى النسب المرتبطة بكل من الناتج المحلي الإجمالي والمصروفات العامة. ويعد هذا التطور مرآة لمدى فاعلية أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتلبية المتطلبات الاجتماعية، وهو ما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية، ويمكن بيان ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. الإيرادات العامة والمصروفات الحكومية

شهدت الإيرادات العامة تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 0.797 مليار دينار في عام 2003 إلى 3.469 مليار دينار في عام 2024، مما يعكس تحسناً نسبياً في كفاءة التحصيل والإدارة المالية. ومع ذلك، فإن المصروفات العامة كانت في معظم السنوات أعلى من الإيرادات، ما يدل على استمرار وجود عجز مالي هيكلي في الموازنة العامة، وهو ما يمثل أحد التحديات الرئيسية أمام الاستدامة المالية.

2. تطور الدعم الحكومي

يتضح من البيانات أن الدعم الحكومي ارتفع من 87 مليون دينار في عام 2003 ليلبلغ ذروته في عام 2015 عند 774.171 مليون دينار، ثم بدأ في التراجع تدريجياً حتى بلغ 497.304 مليون دينار في عام 2024. هذا التراجع قد يكون نتيجة لسياسات ترشيد الدعم وتحسين كفاءته، والتي تمثل أحد أدوات الإصلاح المالي دون المساس بالعدالة الاجتماعية، في ظل التحديات المرتبطة بأسعار النفط ومتطلبات الإنفاق العام.

3. نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي والمصروفات العامة

تمثل نسبة الدعم من الناتج المحلي مؤشراً على حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ حيث تراوحت هذه النسبة بين 1.9% و6.3%، وبلغت أعلى مستوياتها في عام 2015 بسبب ارتفاع قيمة الدعم، مما يعكس توجهاً توسعياً في السياسة المالية خلال تلك المرحلة. أما نسبة الدعم من إجمالي المصروفات، فقد بلغت في بعض السنوات مستويات مرتفعة تجاوزت 20% (كما في 2011 و2015)، وهو ما يشير إلى اعتماد نسبي كبير على الدعم كأداة لتخفيف الأعباء الاجتماعية وتحفيز الاستهلاك.

4. تحول هيكلي في سياسات الدعم الحكومي في مملكة البحرين (2003-2024)

يكشف تحليل تطور الدعم الحكومي في مملكة البحرين خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2024 عن تحول هيكلي واضح في توجهات السياسة المالية تجاه الحماية الاجتماعية. ففي السنوات الأولى من الفترة (2003-2010)، اتسم الدعم بمستويات منخفضة نسبياً، حيث تراوحت قيمته بين 87 و 226 مليون دينار بحريني. ويعكس هذا الوضع حينها توجهها مالياً محافظاً، يحتمل أن يكون مدفوعاً باعتدال الأسعار العالمية، أو محدودية نطاق البنود المدرجة رسمياً كمساعدات حكومية ضمن الموازنة.

لكن مع بداية عام 2011، شهدت السياسة المالية البحرينية تحولاً جوهرياً في هيكل الدعم الحكومي، حيث تضاعف حجمه ليلعب أكثر من 662 مليون دينار، واستمر في مستويات مرتفعة نسبياً خلال السنوات اللاحقة. ويرتبط هذا التحول مباشرة بتوسيع مفهوم الحماية الاجتماعية وتبني الدولة لمجموعة من البرامج الجديدة التي تستهدف مختلف فئات المجتمع، في استجابة مباشرة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والإقليمية، بما في ذلك ارتفاع تكلفة المعيشة وضرورة تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وقد عززت موازنات عامي 2023 و 2024 هذا التوجه من خلال إدراج مجموعة من البرامج الاجتماعية والتنمية تحت مظلة الدعم الحكومي، حيث لم يعد الدعم مقتصرًا على إعانات السلع أو الخدمات، بل توسع ليشمل:

- برامج دعم الدخل والمعيشة مثل:
 - علاوة تحسين مستوى المعيشة للمتقاعدين (177.5 مليون دينار).
 - إعانة تكلفة المعيشة للأسر محدودة الدخل (128 مليون دينار).
 - إعانة المواد الغذائية الأساسية (35.9 مليون دينار).
- برامج الإسكان الاجتماعي مثل:
 - علاوة الإيجار (57 مليون دينار).
 - تخفيض الأقساط الإسكانية (4 ملايين دينار).
- الدعم المؤسسي عبر الصناديق الاجتماعية:
 - صندوق الضمان الاجتماعي (21.5 مليون دينار).
 - الصندوق الاجتماعي الوطني (أكثر من 20 مليون دينار).
- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال دعم التعليم:

- جامعة البحرين (30 مليون دينار).
- بوليتكنك البحرين (14.5-17 مليون دينار على التوالي).
- كلية البحرين للمعلمين (4 ملايين دينار).

هذه البنود تعكس نقلة نوعية في أدوات الدعم الحكومي، حيث لم تعد الدولة تكتفي بتعويض التكاليف أو تثبيت الأسعار، بل تبنت نموذجاً أشمل للدعم التنموي، يجمع بين تمكين الأفراد وتحقيق الأمن الاجتماعي وتعزيز القدرات الإنتاجية. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع توجهات التنمية والرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين، مما يعكس دوراً متميزاً للسياسة المالية في بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية أكثر تماسكاً وعدالة.

كما أن إعادة تشكيل هيكل الدعم في مملكة البحرين، كمثال ذلك ما ورد في موازنة 2023-2024، يعكس تحولاً وظيفياً في دور الدعم الحكومي، من كونه أداة إنفاق اجتماعي تقليدية إلى كونه محركاً للتنمية الاقتصادية والاستقرار المجتمعي. فقد أصبح الدعم موجهاً نحو تحقيق عدة أهداف تنموية مترابطة، أبرزها:

- تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل.
- رفع كفاءة رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم.
- تمكين الفئات الهشة وخلق بيئة معيشية مستقرة تحفز الإنتاجية.
- إرساء أسس نمو شامل ومستدام يقوم على الحماية والتمكين معاً.

وفيما يتعلق بموازنة مملكة البحرين 2025 و2026، يتضح من خلالها أن التشريعات المالية والسياسات المرتبطة بالموازنة العامة في مملكة البحرين تؤدي دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال ضمان العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأولوية المجتمعية والاقتصادية. وقد أظهر قانون الموازنة العامة للعامين الماليين 2025 و2026 التزام الحكومة البحرينية بتنفيذ برامج حماية اجتماعية مستدامة وشاملة، تسهم في رفع مستوى المعيشة، وتقليل الفجوة الاقتصادية، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية.

كما تُعد موازنة الحماية الاجتماعية في البحرين أداة أساسية لترسيخ مفهوم الإنفاق العام التنموي، حيث بلغ إجمالي الإنفاق المعتمد لهذا القطاع في عام 2025 نحو 772.75 مليون دينار بحريني، بينما قُدرت

مخصصات العام 2026 بـ 771.75 مليون دينار بحريني، ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، ويؤكد على توجه الحكومة نحو دعم الفئات ذات الدخل المحدود وتحقيق التنمية الشاملة¹⁷⁹.

ويبرز توزيع مخصصات هذا القطاع مدى التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الرفاهية المستدامة للمواطنين. فقد تم تخصيص النسبة الأكبر من موازنة الحماية الاجتماعية إلى علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين، التي بلغت 298 مليون دينار في كل من عامي 2025 و2026، ما يشكل 38.5% من إجمالي مخصصات الحماية الاجتماعية، وهو ما يعكس التزام الدولة بتوفير دخل كريم للفئات المتقاعدة وضمان استقرارهم المالي والاجتماعي¹⁸⁰.

كما تم تخصيص 54 مليون دينار في 2025 و 53 مليون دينار في 2026 لدعم برنامج الإيجار، في خطوة تستهدف تحسين الظروف السكنية للأسر محدودة ومتوسطة الدخل، بما يوازي 7% من إجمالي موازنة الحماية الاجتماعية، ويُعد هذا الدعم ترجمة مباشرة لمبدأ السكن الملائم كحق اجتماعي أساسي.

وفي جانب الدعم الغذائي، خصصت الحكومة 16.4 مليون دينار سنوياً لدعم أسعار السلع الأساسية، بما يعزز من الأمن الغذائي ويخفف العبء المعيشي عن المواطنين، خصوصاً في ظل التحديات العالمية المرتبطة بالتضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية¹⁸¹.

أما فيما يتعلق بدعم صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي، فقد خصصت الدولة نحو 63.4 مليون دينار في 2025 و 66 مليون دينار في 2026، موزعة بين صندوق التقاعد (22.4 – 23 مليون)، الضمان الاجتماعي (20 – 22 مليون)، والالتزامات التقاعدية الأخرى، بما يعكس حرص الدولة على استدامة نظم التأمينات الاجتماعية وضمان استمرارها في أداء دورها التنموي والاقتصادي¹⁸².

¹⁷⁹ قانون رقم (11) لسنة 2025 باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2025 و2026، متاح علي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/HTM/K1125>، تمت الزيارة آخر زيارة بتاريخ 25 مايو 2025.

¹⁸⁰ المرجع السابق

¹⁸¹ المرجع السابق

¹⁸² المرجع السابق

وإيمانًا منها بأهمية مكافحة البطالة وتوفير بيئة اقتصادية مرنة، ساهمت الحكومة بنحو 22.6 مليون دينار في 2025 و 22.5 مليون دينار في 2026 ضمن نظام التأمين ضد التعطل، بما يُعد استثمارًا مباشرًا في رأس المال البشري وتحقيقًا لهدف الاستقرار الوظيفي والاجتماعي.

وفي هذا السياق تري الباحثة أن اتجاهات الموازنة العامة في البحرين، وعلى رأسها الموازنة العامة للدولة للسنتين 2025 و 2026 تمثل فرصة للبحرين لتبني استراتيجية مالية متكاملة تضمن الاستدامة، وتعزز من تنوع مصادر الدخل، وتدعم النمو الاقتصادي. كما تواصل البحرين تقدمها نحو تحقيق رؤيتها نحو اقتصاد متنوع ومستدام. من خلال التركيز على الإنفاق الذكي، إدارة الدين الحكيم، وتنوع الإيرادات بطرق مبتكرة، يعزز من مكانتها الاقتصادية العالمية.

وفيما يتعلق بالتشريعات المالية في البحرين، تعتبر هذه التشريعات أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تساهم في تنظيم إدارة الموارد المالية العامة وضمان الاستخدام الأمثل لها. وفي ضوء ذلك، فإن المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة، وقانون ديوان الرقابة المالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002، والمرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، تمثل أسسًا هامة لتنظيم المالية العامة وضمان الشفافية والكفاءة في عملية الإنفاق الحكومي. وفيما يلي التعليق على هذه القوانين في ضوء دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية¹⁸³:

• المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة (المعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2007)

يحدد هذا المرسوم القواعد والإجراءات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، حيث ينظم توزيع الموارد المالية بين مختلف القطاعات الحكومية مع التركيز على تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات. كما يتيح للجهات الحكومية توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات التنموية، مثل تطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات

¹⁸³ القانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة، وقانون ديوان الرقابة المالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002، والمرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 15 فبراير 2025.

العامة. يساهم هذا القانون في ضمان استدامة المالية العامة ويحافظ على استقرار الاقتصاد الوطني، مما يخلق بيئة مواتية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام¹⁸⁴.

• قانون ديوان الرقابة المالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002

يُكلف هذا القانون ديوان الرقابة المالية بمراجعة حسابات الحكومة والهيئات العامة، بهدف ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. من خلال التفتيش الدوري والرقابة على تنفيذ الموازنة، يساهم القانون في الكشف عن أي تجاوزات أو هدر مالي، مما يعزز كفاءة الإنفاق العام. يُعد هذا القانون أداة أساسية لتحسين فعالية السياسات المالية ويساعد في تعزيز الثقة في قدرة الحكومة على إدارة الموارد المالية بشكل سليم، مما يدعم التنمية الاقتصادية من خلال الحفاظ على نزاهة المالية العامة¹⁸⁵.

• المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية (المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2007)

ينظم هذا المرسوم عمليات المناقصات والمشتريات الحكومية في البحرين، ويهدف إلى تحقيق العدالة والشفافية في التعاقدات الحكومية مع الموردين والمتعاقدين. يحدد القانون معايير واضحة وموضوعية لإجراء المناقصات بطريقة تضمن المنافسة الحرة والنزاهة بين الشركات المحلية والدولية. من خلال هذه الإجراءات، يساهم القانون في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وضمان توجيه الموارد نحو المشاريع التنموية ذات القيمة العالية، مما يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة في البلاد¹⁸⁶.

¹⁸⁴ المرجع السابق.

¹⁸⁵ القانون رقم (16) لسنة 2002، هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 15 فبراير 2025.

¹⁸⁶ القانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية (المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2007)، هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين، متاح على الموقع التالي: <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/Category>، تمت الزيارة بتاريخ: 15 فبراير 2025.

ثانياً: التشريعات المتعلقة بالموازنة العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

تؤدي الموازنة العامة للدولة دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الأكثر احتياجاً، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي¹⁸⁷. وفي هذا السياق، يعرض دستور مصر لعام 2014 دور البرلمان في مراجعة وإقرار الموازنة العامة، مع التأكيد على دور الجهاز المركزي للمحاسبات¹⁸⁸ في عملية التدقيق والمحاسبة لضمان الامتثال المالي. كما ينص الدستور على ضرورة تحديد الحد الأدنى للمخصصات المالية لقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والجامعات والبحث العلمي، مع التأكيد على زيادة هذه المخصصات تدريجياً بما يتماشى مع المعايير الدولية، وهو ما يساهم في تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي إطار التشريعات الوطنية المصرية، يُعد القانون المصري رقم 53 لسنة 1973 بمثابة الإطار القانوني الذي ينظم عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، حيث يحددها كـ "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية". يبدأ العام المالي في أول يوليو وينتهي في آخر يونيو من كل عام، وفي حال عدم إصدار الموازنة قبل بدء السنة المالية، يُسمح بالصرف وفقاً لحدود اعتمادات موازنة السنة السابقة¹⁸⁹.

¹⁸⁷ د. بشير عبد العظيم البنا وآخرون: مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وأثره على النظام المحاسبي الحكومي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السابع والأربعون، العدد الثاني، 2023، ص 421-426.

¹⁸⁸ في هذا الصدد يمكن مراجعة القانون رقم 144 لسنة 1988 الصادر في 9 يونيو 1988 المتعلق بتنظيم عمل الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر. ينص القانون على أن الجهاز هو المسؤول عن مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومراجعة الحسابات المالية لجميع الجهات الحكومية. ويحدد هذا القانون دور الجهاز في التدقيق على الإيرادات والنفقات العامة لضمان الشفافية والمساءلة. كما يختص الجهاز المركزي للمحاسبات بتقديم تقارير دورية للبرلمان بشأن نتائج المراجعة والتأكد من الالتزام بالقوانين المالية المعمول بها، مما يساهم في ضبط الأداء المالي الحكومي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة.

¹⁸⁹ القانون رقم (53) لسنة 1973، البوابة القانونية للتشريعات المصرية، رئاسة مجلس الوزراء، متاحة على الموقع: <https://elpai.idsc.gov.eg/?utm>

وفي عام 2014، نفذت الحكومة المصرية إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي ومن بينها التعديلات الدستورية، حيث ركزت على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، دعم نمو القطاع الخاص، وتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. وكانت هذه الإصلاحات جزءاً من استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، التي تهدف إلى تقليص العجز المالي، تخفيف أعباء الدين العام، وتعزيز استدامة الطاقة، بما يتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي المستدام¹⁹⁰.

وتُعتبر المادة (124) من الدستور المصري 2014 وتعديلاته حجر الزاوية في ضمان كفاءة استخدام الموارد المالية، حيث تنص على ضرورة شمول الموازنة العامة لجميع الإيرادات والنفقات بدون استثناء. هذا الإجراء يهدف إلى تعزيز الشفافية ويمنع الإنفاق غير المبرر، مما يساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي وضمان تخصيص الأموال بشكل فعال وفقاً لأولويات الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، تساهم هذه المادة بشكل كبير في تحسين إدارة الأموال العامة، مما يساهم بدوره في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

أما المادة (125) من الدستور المصري 2014 وتعديلاته فهي تركز على تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة. من خلال اشتراط تقديم الحساب الختامي للموازنة إلى البرلمان لمناقشته والموافقة عليه، تساهم هذه المادة في ضمان المساءلة والشفافية. كما أن هذه الرقابة تمنع الهدر المالي وتساعد في توجيه الموارد بشكل مناسب نحو المشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي، مما يعزز من كفاءة الإنفاق الحكومي ويشجع على الاستدامة المالية.

وفيما يخص المادة (127) من الدستور المصري 2014 وتعديلاته، فإنها تتعلق بضبط الاستدانة وتحقيق التوازن المالي، حيث تمنع السلطة التنفيذية من الاقتراض أو الارتباط بمشروعات تترتب عليها نفقات إضافية إلا بعد موافقة مجلس النواب. يهدف هذا الإجراء إلى التحكم في الدين العام وتقليل العجز المالي، مما يعزز الاستقرار المالي ويساهم في ضمان أن النفقات تتماشى مع الموارد المتاحة، وهو أمر بالغ الأهمية في سياق تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

190 د. زكي رجب محمود، دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، المجلد 36، العدد 106، إبريل - الجزء الثاني، إبريل 2024 ص 1098.

في عام 2017، أعلنت الحكومة المصرية عن التحول نحو نظام البرامج والأداء بهدف تعزيز الرقابة على النفقات العامة وربط المخصصات المالية بمؤشرات الأداء. يهدف هذا النظام إلى تحسين تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، مما يساهم في تحسين أداء الحكومة وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال استخدام الموارد العامة بفعالية. كما تم إصدار القرار رقم 1167 لسنة 2019 من قبل رئيس مجلس الوزراء لتشكيل لجنة متابعة منظومة خطط الأداء وبرامجها، حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة المالية بميكنة عملية إعداد الموازنة وربطها بالنظام المعلوماتي الحكومي لضمان تنسيق وتحديث مستمر للخطة الاستثمارية للدولة¹⁹¹.

في سياق تحسين إدارة الدين العام، أصدرت الحكومة المصرية استراتيجية إدارة الدين العام متوسطة الأجل في عامي 2015 و2018، كما شكلت لجنة لإدارة ملف الدين العام وتنظيم الاقتراض الخارجي. وفي إطار تعزيز الإيرادات، قامت وزارة المالية ومصلحة الضرائب بتوسيع القاعدة الضريبية من خلال خطة 2017 - 2022، وميكنة النظام الضريبي بهدف تحسين الالتزام الطوعي وتنفيذ القوانين الضريبية بكفاءة، مما يساهم في تحسين الإيرادات العامة وضمان استدامة الموازنة العامة للدولة.¹⁹² هذه المبادرات تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعزيز كفاءة الإنفاق العام وزيادة الموارد المالية.

وفي فبراير 2022، صدر القانون رقم 6 لسنة 2022 الخاص بالمالية العامة الموحدة، الذي يعد خطوة هامة نحو تحسين إدارة الموازنة العامة للدولة. ووفقاً للمادة الثانية من هذا القانون، تم تطبيق نظام موازنة الأبواب والبنود مع العمل على تطبيق موازنة البرامج والأداء بشكل كامل خلال أربع سنوات من تاريخ صدوره. يهدف هذا القانون إلى تعزيز الرقابة على استخدام الموارد العامة، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في تخصيص النفقات بما يتماشى مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يضمن القانون تحقيق الأهداف

¹⁹¹ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1167 لسنة 2019 بشأن موازنة البرامج والأداء، الفقرة (2)، ص 125، متاح على الموقع:

<https://eip.gov.eg/IDSC/Publication/View.aspx?ID=3719> ، تمت الزيارة بتاريخ 2024/12/15.

¹⁹² وزارة المالية المصرية، متاح على الرابط، <https://eg.gov.mof.assets/>، تمت الزيارة بتاريخ 2024/12/15.

الاستراتيجية للدولة عبر تحسين الأداء المالي، مما يعزز قدرة الموازنة العامة على دعم الخطط التنموية، ويُسهم في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي¹⁹³.

ثالثاً: دور التشريعات المتعلقة بالموازنة العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الإمارات

تلعب السياسات المالية والتشريعات المالية في دولة الإمارات دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز الاستقرار المالي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة. حيث تعتمد الإمارات على إطار قانوني وتنظيمي متكامل يحدد آليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، مما يساهم في تحقيق الكفاءة المالية والشفافية في إدارة المال العام.

وتعد موازنة الإمارات الاتحادية أداة استراتيجية هامة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في دولة الإمارات. حيث بلغ إجمالي الميزانية الاتحادية لعام 2025 ما مجموعه 71.5 مليار درهم، مما يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقدرته على تأمين الموارد اللازمة لدعم المشاريع التنموية الرئيسية. وتجسد هذه الموازنة التزام الحكومة الإماراتية بتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الحيوية التي تسهم في رفاهية المواطنين وتطوير البنية التحتية والاقتصاد الوطني بشكل عام. ويظهر توزيع الميزانية مدى تركيز الحكومة على تحقيق تنمية شاملة تلبي احتياجات جميع شرائح المجتمع¹⁹⁴.

¹⁹³ وزارة المالية المصرية، قانون المالية الموحد، متاح على الرابط:

<https://mof.gov.eg/ar/posts/regulations/6212074e56200500090a32c>

2/-

%D8%A8%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-

%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%

A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF.2024/12/15 ، تمت الزيارة بتاريخ

¹⁹⁴ الميزانية الاتحادية 2025، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://u.ae/ar-AE/information-and-services/finance-and-investment/budget/federal-finance> تمت آخر زيارة بتاريخ 19 أبريل 2025.

أحد أبرز جوانب تخصيصات موازنة 2025 هو القطاع الاجتماعي، حيث تم تخصيص 27.859 مليار درهم، أي ما يعادل 39% من إجمالي الميزانية، وذلك لتطوير الخدمات الاجتماعية والمعاشات. يعد هذا التخصيص دليلاً على التزام الحكومة بتطوير برامج التعليم العام والعالي، حيث تم تخصيص 10.914 مليار درهم أي 15.3% لدعم هذا القطاع الحيوي. ويشير هذا التخصيص إلى أهمية التعليم في تحقيق التنمية البشرية، باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تدعم الاقتصاد الإماراتي على المدى الطويل. كما تم تخصيص 5.745 مليار درهم أي 8% لخدمات الرعاية الصحية والوقاية المجتمعية، بما يعزز جودة الحياة ويوفر الرعاية الصحية الأساسية للمواطنين، مما يسهم في بناء مجتمع صحي قادر على مواكبة تحديات العصر¹⁹⁵.

وفيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، تم تخصيص 5.709 مليار درهم أي 8% في موازنة 2025، مما يساهم في توفير الأمان المالي للمواطنين بعد التقاعد. هذا التخصيص يعكس التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان استدامة رفاهية المواطنين من خلال توفير معاشات عادلة. أما فيما يخص النفقات الحكومية الأخرى، فقد تم تخصيص 12.624 مليار درهم أي 17.7% لدعم النفقات الاتحادية الأخرى، بما في ذلك التكاليف الإدارية والمشاريع المستقبلية التي تعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة¹⁹⁶.

بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 2.581 مليار درهم أي 3.6% لقطاع البنية التحتية والشؤون الاقتصادية، وذلك بهدف تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي المستدام. يعتبر هذا التخصيص استثماراً حيوياً في تحسين الطرق والمرافق العامة والقطاع اللوجستي الذي يعد من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال في الدولة. كما تم تخصيص 2.864 مليار درهم أي 4% لقطاع الاستثمارات المالية، مما يعكس حرص الإمارات على تعزيز استثماراتها في المشاريع المستقبلية التي تدعم تنويع مصادر الدخل وتساهم في استدامة الاقتصاد الوطني¹⁹⁷.

¹⁹⁵ الكتاب السنوي للميزانية العامة الاتحادية، دولة الإمارات، ص 6.

¹⁹⁶ الميزانية الاتحادية 2025، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

¹⁹⁷ الميزانية الاتحادية 2025، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

بناءً على هذه التخصيصات، تتضح للباحثة رؤية الحكومة الإماراتية نحو تحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز الاستثمار في القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، فضلاً عن تحسين البنية التحتية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تدعم النمو في الإمارات.

وفيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بالموازنة العامة، تشكل التشريعات المالية والإدارية في الإمارات ركيزة أساسية لدعم استقرار الاقتصاد وتعزيز نموه المستدام. وقد بدأت الإمارات في اتخاذ خطوات هامة في هذا الاتجاه من خلال المرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2007م¹⁹⁸ بشأن إنشاء جهاز الإمارات للاستثمار، الذي كان له دور محوري في جذب الاستثمارات العالمية والمحلية.

وفي عام 2011م، جاء القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011م بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة ليضيف بعداً آخر من الشفافية والنزاهة في إدارة الأموال العامة¹⁹⁹. قام القانون بتوسيع صلاحيات ديوان المحاسبة ليشمل الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة وضمان تخصيص الموارد بشكل فعال يتماشى مع الأهداف التنموية الوطنية. ووفقاً للتقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة، تم تحقيق 98% من فعالية الرقابة على النفقات الحكومية، مما يعكس الثقة العالية في آليات الرقابة المالية في الدولة²⁰⁰.

وفي نفس العام، صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011م²⁰¹ في شأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي، والذي وضع الأسس الأساسية لإعداد الموازنة العامة وتحديد النفقات والإيرادات لكل قطاع على حدة. وقد تم تخصيص حوالي 45% من الميزانية العامة لعام 2023 للقطاعات الحيوية مثل

¹⁹⁸ القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2007، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

¹⁹⁹ القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011م، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

²⁰⁰ القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011م، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

²⁰¹ المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011م، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما يعزز التنمية المستدامة ويعكس التزام الدولة بتوجيه الموارد لدعم العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي²⁰².

وفيما يتعلق بالاستقرار المالي طويل الأجل، جاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2017م في شأن تسويات حساب الاحتياطي العام، الذي وضع إطاراً قانونياً لاستخدام الاحتياطيات المالية للدولة بشكل يضمن استقرار الاقتصاد الوطني في الأوقات الصعبة²⁰³. بفضل هذا القانون، تمكنت الإمارات من الحفاظ على احتياطي مالي تجاوز 320 مليار درهم بنهاية عام 2025، مما يعزز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية²⁰⁴.

أما فيما يخص إدارة الدين العام، فقد جاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018م في شأن الدين العام ليضع آليات محكمة لإدارة الدين العام والإشراف عليه، مما يعزز قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية دون التأثير على استقرار المالية العامة²⁰⁵. ومن خلال هذا المرسوم، تمكنت الإمارات من الحفاظ على معدل نمو سنوي للدين العام بلغ 4.2%، وهو ما يساهم في تعزيز استدامة الدولة المالية وتحقيق أهدافها التنموية²⁰⁶.

وفي سياق تعزيز النظام المالي الوطني، جاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018م بشأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، الذي أضاف بعداً جديداً في تنظيم النشاطات المصرفية

²⁰² "الميزانية الاتحادية 2025"، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

²⁰³ المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2017، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

²⁰⁴ وزراء المالية، الامارات العربية المتحدة، 2023، <https://mof.gov.ae>، تمت الزيارة بتاريخ 2024/12/15.

²⁰⁵ المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

²⁰⁶ وزراء المالية، الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

والمالية في الدولة²⁰⁷. وقد ساهم هذا المرسوم في استقرار النظام المصرفي الإماراتي، حيث سجلت الأصول المصرفية نموًا سنويًا بلغ 6.7% في 2023، ليصل إجمالي الأصول إلى 3.1 تريليون درهم، مما يعكس قوة القطاع المالي الإماراتي ودعمه للنمو الاقتصادي المستدام²⁰⁸.

وفي نفس السياق، يُعد المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة أحد أبرز التشريعات التي تنظم السياسة المالية في الدولة، حيث يحدد القواعد المنظمة لإعداد الميزانية العامة وتنفيذها، كما يضع إطارًا للمساءلة المالية، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين ويدعم استدامة المالية العامة. ويسهم هذا القانون في ضمان توافق السياسات المالية مع الأهداف الاقتصادية، من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا في النمو الاقتصادي²⁰⁹.

من خلال هذه التشريعات المتكاملة، تمكنت الإمارات من بناء إطار مالي متين يعزز من قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويوفر الأرضية اللازمة لتعامل مع التحديات الاقتصادية المستقبلية.

²⁰⁷ المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018، البوابة القانونية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع التالي: <https://elaws.moj.gov.ae/HomePages/indexAR.aspx>، تمت آخر زيارة بتاريخ 18 أبريل 2025.

²⁰⁸ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2025 متاح علي: <https://www.centralbank.ae/ar>، تمت الزيارة بتاريخ 2024/12/30.

²⁰⁹ مرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة، متاح على: <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1081?utm>، تمت الزيارة بتاريخ 10 فبراير 2025.

الفرع الثاني

المقارنة بين التشريعات المالية من حيث مدى كفايتها لتحقيق التنمية الاقتصادية

يمكن المقارنة بين التشريعات المالية في دول المقارنة المختارة من منظور الباحثة من خلال إلقاء الضوء حول النقاط التالية:

أ. البحرين:

فيما يتعلق بالتشريعات البحرينية، يمكن ملاحظة الآتي:

1. الإصلاحات الاقتصادية وتنوع المصادر

اتخذت البحرين خطوات هامة نحو تنوع مصادر الإيرادات من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والصناعات المالية والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن قدرة القوانين الحالية على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الكاملة تعتمد على استدامة هذه التحولات. حيث لا تزال الاعتماد على الإيرادات النفطية في مرحلة انتقالية.

2. الاستدامة المالية والتوازن المالي

تسعى القوانين المالية البحرينية لتقليل العجز وتحقيق التوازن المالي على المدى المتوسط. لكنها قد تكون بحاجة إلى مزيد من الإجراءات لتقوية نظام الضرائب المحلي وزيادة فعالية السياسات في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

3. التركيز على التنمية المستدامة

لا تزال التحديات المتعلقة بالاستدامة البيئية والتنمية البشرية قائمة، مما قد يحد من قدرة القوانين على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الأجل الطويل.

تخلص الباحثة مما سبق، الي أن القوانين البحرينية تحقق بعض الأهداف الاقتصادية ولكنها قد تحتاج

إلى مزيد من التطوير لضمان تنمية مستدامة تشمل جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

ب. مصر:

فيما يتعلق بالتشريعات المصرية، يمكن ملاحظة الآتي:

1. الخطط الاستراتيجية والطموحات الاقتصادية

في مصر، هناك العديد من السياسات المالية الطموحة مثل "رؤية مصر 2030"، التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. ومع ذلك، فإن القوانين المالية والإصلاحات قد تواجه تحديات في التطبيق الفعلي، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسات على الأرض.

2. تحسين بيئة الاستثمار

قد تساهم بعض القوانين والإصلاحات في تحسين بيئة الاستثمار، إلا أن البيروقراطية والفساد قد يعوقان تحقيق التنمية المستدامة.

3. الدين العام والاستدامة المالية

على الرغم من أن الحكومة المصرية اتخذت خطوات نحو تخفيض العجز، إلا أن الدين العام لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً. استمرار التمويل بالعجز وارتفاع الديون قد يؤثر على قدرة مصر على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على المدى البعيد.

تخلص الباحثة مما سبق إلى أن القوانين الحالية قد لا تكون كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية الكاملة في مصر دون إصلاحات هيكلية إضافية، خاصة في مجالات تحسين الإدارة المالية، تعزيز الشفافية، وتخفيض الدين العام.

ج. الإمارات:

فيما يتعلق بالتشريعات الإماراتية، يمكن ملاحظة الآتي:

1. الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية

الإمارات حققت تطوراً كبيراً في تنوع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، حيث تركز على القطاعات المالية والتكنولوجيا والسياحة. وتعتبر القوانين المالية في الإمارات مرنة وتسمح ببيئة أعمال محفزة. لكن هناك حاجة لاستمرار الابتكار في تنوع الاقتصاد بشكل شامل.

2. تنمية القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الدعم الموجه للقطاع الخاص، هناك تحديات في تحقيق تنمية شاملة تتضمن كل الإمارات، خاصة في المناطق التي لا تتمتع بالموارد الطبيعية مثل دبي وأبو ظبي.

3. التحديات البيئية

مع النمو السريع في بعض القطاعات، تواجه الإمارات تحديات بيئية تتعلق بالاستدامة في استخدام الموارد، وتلوث البيئة بسبب الأنشطة الصناعية، مما يحد من قدرة القوانين على تحقيق نمو اقتصادي شامل دون التأثير على البيئة.

تخلص الباحثة مما سبق إلى أن القوانين في الإمارات تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لكن يجب التركيز على الاستدامة البيئية والشمولية الاقتصادية بين الإمارات المختلفة لتحقيق نمو مستدام وشامل.

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مقارنة التشريعات المالية في البحرين ومصر والإمارات. واستعرض الفصل التشريعات المالية في كل من هذه الدول، مع التركيز على كيفية تأثير هذه الأدوات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. ويخلص هذا الفصل إلى أن البحرين قد تواجه تحديات في تحويل الإصلاحات المالية إلى واقع مستدام، على الرغم من جهودها المستمرة في التنوع الاقتصادي، مما يتطلب مزيداً من التطوير التشريعي في مجال السياسة المالية. كما أن مصر بحاجة إلى إصلاحات هيكلية أكثر قوة في قوانينها المالية لتحقيق خفض ملحوظ في الدين العام وضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل شامل ومستدام. بينما الإمارات تمثل نموذجاً قوياً في تنوع الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن التحديات البيئية والفجوات بين الإمارات قد تحد من فعالية بعض القوانين في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتكاملة. وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد على أن الأنظمة المالية في هذه الدول بحاجة إلى تعزيز التشريعات المالية لتصبح أكثر توافقاً مع أهداف التنمية المستدامة والشاملة، مع التركيز على تخفيض الدين العام، تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الاستدامة البيئية، لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل.

خاتمة البحث

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول بأن السياسة المالية تُعد أداة حيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تلعب دوراً مركزياً في توجيه الموارد، وتحفيز الاستثمار، وتقليل الفجوات الاقتصادية. وقد أظهرت الدراسة أن نجاح السياسات المالية يرتبط بمدى مرونة وشفافية التشريعات، وكفاءة إدارة الموارد العامة، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. ومن خلال التحليل المقارن للتشريعات المالية في البحرين ومصر والإمارات، تبين أن الإمارات حققت تقدماً ملحوظاً بفضل تنوع مصادر الدخل، والاعتماد على الإيرادات غير النفطية، بينما تواجه البحرين تحديات في تقليل الاعتماد على النفط رغم الجهود المبذولة، أما مصر، فقد شهدت إصلاحات مالية مهمة، ولكن لا تزال تحتاج إلى مزيد من العمل على إدماج الاقتصاد غير الرسمي وتقليل البيروقراطية.

بناءً على ما سبق، تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الثلاث، وتبادل الخبرات في تطوير السياسات المالية، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي، ويدعم التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. كما توصي بضرورة تبني تشريعات مرنة تواكب المتغيرات الاقتصادية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشفافية المالية.

وبهذا، تفتح الدراسة آفاقاً جديدة للبحث المستقبلي حول كيفية تطوير السياسات المالية لمواكبة التحديات الاقتصادية العالمية، بما يحقق التوازن بين الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

نتائج البحث

1. تحتاج البحرين إلى تطوير تشريعاتها المالية بشكل مستمر لمواكبة التغيرات العالمية، خاصة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا الحديثة.
2. بدأت البحرين في تنويع مصادر دخلها عبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم حكومية، لكنها لا تزال في مرحلة انتقالية وتعتمد جزئياً على الإيرادات النفطية.
3. تشير الاتجاهات الزمنية في سياسة الدعم الحكومي بمملكة البحرين (كما يتضح من خلال البيانات المتعلقة بالسياسة المالية في الفترة 2003-2024) إلى أن الحكومة تبنت نهجاً تدريجياً لتوسيع مظلة الدعم ليصبح أداة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث تم توجيه جزء كبير من الدعم نحو قطاعات التعليم، والإسكان، والحماية الاجتماعية، بما يعكس إدراك الدولة لأهمية تعزيز رأس المال البشري، وتحسين العدالة الاجتماعية، ورفع جودة الحياة كمدخلات مباشرة في دعم التنمية الاقتصادية، تماشياً مع مبادئ "رؤية البحرين الاقتصادية 2030".
4. اعتمدت مصر إصلاحات ضريبية واسعة، إلا أنها تواجه صعوبات في التطبيق الفعلي نتيجة اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي وضعف كفاءة التحصيل الضريبي.
5. تتسم التشريعات المالية في الإمارات بالمرونة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، مما يسهم في دعم النمو المستدام وتعزيز المناخ الاستثماري.
6. أحرزت الإمارات تقدماً ملحوظاً في تنويع مصادر الإيرادات من خلال فرض ضرائب على الشركات والأعمال في القطاعات غير النفطية، مما يعزز استدامتها المالية على المدى الطويل.
7. رغم وجود سياسات مالية طموحة في مصر مثل "رؤية مصر 2030"، إلا أن ضعف التنفيذ نتيجة البيروقراطية والمشكلات الإدارية يحدّ من فعاليتها.
8. استطاعت الإمارات خفض معدلات البطالة من خلال تعزيز القطاع الخاص، لكنها تعتمد على العمالة الأجنبية مما قد يُحدث تحديات مستقبلية تتعلق بالاستقرار الاجتماعي.

9. تعاني مصر من استمرار معدلات الفقر والبطالة رغم الإصلاحات، بسبب غياب العدالة في توزيع العوائد، فيما تحاول البحرين تحقيق توازن في سوق العمل رغم تأثير العمالة الوافدة على فرص المواطنين.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نوصي الجهات التشريعية والتنفيذية بمملكة البحرين بالآتي:

1. تحسين كفاءة النظام الضريبي من خلال اعتماد أنظمة إلكترونية حديثة تسهم في الحد من التهرب الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل، بما يدعم تعزيز الإيرادات العامة للدولة.
2. تعزيز الشفافية والرقابة المالية عبر اعتماد آليات واضحة لإدارة الموارد العامة، بما يضمن توجيه الإنفاق نحو أولويات التنمية الاقتصادية.
3. تعزيز فاعلية سياسة الدعم الحكومي كأداة مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال استمرار التركيز على الإنفاق الاجتماعي، وربط برامج الدعم بمؤشرات الأداء التنموي، وضمان التنسيق بين مؤسسات الدولة لتحقيق تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة.
4. تحفيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية، خصوصاً التكنولوجيا والخدمات المالية، من خلال تقديم حوافز ضريبية وتشريعية تُشجّع التنوع الاقتصادي.
5. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير التمويل الميسر وتسهيل الإجراءات الإدارية، بما يعزز مساهمتها في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي بما ينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية.
6. تحسين بيئة الأعمال عن طريق تقليل التعقيدات البيروقراطية وتبسيط إجراءات التراخيص، لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.
7. إعادة هيكلة الدعم الحكومي لضمان وصوله إلى الفئات الأكثر احتياجاً، بما يعزز العدالة الاجتماعية دون التأثير على التوازن المالي.
8. تنويع مصادر الإيرادات العامة بالاعتماد بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب البيئية والرقمية، لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.
9. دعم التحول الرقمي في إدارة المالية العامة من خلال توسيع استخدام التكنولوجيا المالية، بما يعزز كفاءة إدارة الإيرادات والنفقات ويساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويمكن تقديم خطة مفصلة للتوصيات السابقة وآليات تنفيذها والجهات المسؤولة عن تنفيذها وانعكاسها تنفيذها على تحقيق التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين في الجدول التالي:

التوصية	آليات التنفيذ	الجهات المسؤولة	انعكاس التوصية على تحقيق التنمية الاقتصادية في البحرين
1. تحسين كفاءة النظام الضريبي	• تحديث البنية التحتية الرقمية الضريبية • استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد التهرب الضريبي • دمج قواعد البيانات الحكومية لضمان شمولية التحصيل	• وزارة المالية والاقتصاد الوطني • الجهاز الوطني للإيرادات • هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	يؤدي إلى تعزيز الإيرادات العامة دون الحاجة إلى فرض ضرائب جديدة، مما يقلل العجز المالي ويوفر موارد إضافية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ويسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز قاعدة الإنفاق التنموي.
2. تعزيز الشفافية والرقابة المالية	• نشر تقارير الإنفاق والإيرادات بشكل دوري • منح ديوان الرقابة صلاحيات رقابية موسعة • تفعيل دور اللجان البرلمانية في مراجعة الموازنات	• ديوان الرقابة المالية والإدارية • وزارة المالية والاقتصاد الوطني • مجلس النواب	تحسين الشفافية يرفع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ويقلل من الفساد والهدر في الموارد، ما يوجه الإنفاق العام بكفاءة نحو أولويات التنمية الاقتصادية ويعزز جودة الخدمات العامة.
3. تعزيز فاعلية سياسة الدعم الحكومي كأداة مالية	• الاستمرار في التركيز على الإنفاق الاجتماعي. • ربط برامج الدعم بمؤشرات الأداء التنموي.	• وزارة المالية والاقتصاد • وزارة التنمية الاجتماعية	تحقيق كفاءة أعلى في توجيه الموارد المالية نحو الفئات الأكثر احتياجاً، بما يعزز العدالة الاجتماعية، ويضمن تكامل السياسات الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

التوصية	آليات التنفيذ	الجهات المسؤولة	انعكاس التوصية على تحقيق التنمية الاقتصادية في البحرين
لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.	• ضمان التنسيق بين مؤسسات الدولة لتكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية.	• هيئة التخطيط والتطوير العمراني • الجهات المعنية بالسياسات الاجتماعية	
4. تحفيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية	• منح حوافز ضريبية وتسهيلات تشريعية للقطاعات الناشئة • تنظيم مؤتمرات ترويجية دولية للاستثمار في البحرين • دعم الابتكار وريادة الأعمال	• مجلس التنمية الاقتصادية • وزارة الصناعة والتجارة • هيئة تنظيم سوق العمل	يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد البحريني ويدعم خلق وظائف ذات قيمة مضافة عالية، وهو محور أساسي في أي استراتيجية تنموية مستدامة.
5. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	• تقديم قروض بفوائد منخفضة • تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لهذه المشاريع • تقليص الإجراءات البيروقراطية لتسجيل الشركات	• بنك البحرين للتنمية • تمكين • وزارة الصناعة والتجارة	تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للنمو الاقتصادي الشامل، إذ تساهم في خفض معدلات البطالة وتحقيق تنمية محلية متوازنة وتعزيز الابتكار المجتمعي.

التوصية	آليات التنفيذ	الجهات المسؤولة	انعكاس التوصية على تحقيق التنمية الاقتصادية في البحرين
6. تحسين بيئة الأعمال	• إطلاق منصات رقمية موحدة للتراخيص • تقليل عدد الموافقات الحكومية • إصلاح الإجراءات القضائية المرتبطة بالأعمال	• وزارة الصناعة والتجارة • هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية • وزارة العدل والشؤون الإسلامية	توفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمار يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويعزز من كفاءة تخصيص الموارد نحو القطاعات ذات المردود الاقتصادي المرتفع.
7. إعادة هيكلة الدعم الحكومي	• توجيه الدعم عبر تحويلات نقدية للفئات المحتاجة • إنشاء قاعدة بيانات موحدة لمستحقي الدعم • مراجعة دورية لسياسات الدعم لضمان فعاليتها	• وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة المالية والاقتصاد • هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	يساهم في توجيه الموارد المالية بشكل أكثر عدالة وكفاءة، ما يقلل الهدر، ويعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويدعم الفئات الأكثر احتياجاً لتمكينها من المساهمة في التنمية.
8. تنويع مصادر الإيرادات العامة	• فرض ضرائب على الأنشطة الرقمية والبيئية تدريجياً • استحداث رسوم خدمات جديدة على القطاعات الكمالية	• وزارة المالية • المجلس الأعلى للبيئة • الجهاز الوطني للإيرادات	يخفف من تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، ويزيد من مرونة الموازنة العامة، مما يدعم التخطيط طويل الأجل ويعزز استقرار المالية العامة الذي يُعدّ أساساً للتنمية المستدامة.

التوصية	آليات التنفيذ	الجهات المسؤولة	انعكاس التوصية على تحقيق التنمية الاقتصادية في البحرين
	• تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية		
9. دعم التحول الرقمي في إدارة المالية العامة	• رقمنة إعداد وتنفيذ الموازنة • استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي • تدريب الكوادر الحكومية على الأدوات الرقمية	• وزارة المالية • هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية • وزارة الاتصالات والمواصلات	يرفع كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة، ويقلل من زمن تنفيذ السياسات المالية، كما يعزز من القدرة على اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة، ما يسرّع تحقيق الأهداف التنموية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب القانونية العامة

- إبراهيم أحمد عبد الغفور، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، عمان، 2009.
- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
- إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار بابل، عمان، 2004.
- حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل، عمان، 2006.
- حسن خلف فليح، المالية العامة، جدارا، عمان، 2008.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 2009.
- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، المكتبة القانونية، بغداد، 2009.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، لبنان، 2000.
- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- محمد إبراهيم منصور، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995.
- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2010.

2. الكتب القانونية المتخصصة

- جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة الحاجة لخضر باتنة، 2010.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية: اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة المكتبات، السعودية، 1981.
- رأفت سلامة محمود، المحاسبة الحكومية، دار المسيرة، عمان، 2011.
- سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء، عمان، 2020.
- ضيدان المالكي، محاضرات في السياسة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- عبد المحسن زيني، الحسابات القومية، دار حامد، عمان، 2011.
- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والمعاصر، شركة الجلال، الإسكندرية، 2006.

3. الرسائل العلمية

- استبرق فاضل شعير، الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة - مصر والإمارات دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العراق، 2012.
- أمينة حاج علي، أثر تطبيقات المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطبولي معسكر، الجزائر، 2024.
- أية مفتاح أحمد لربش، قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2024.

- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012.
- حميدة أوكيل، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2016.
- رزيقة بوخروبة، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 مايو 1945، الجزائر، 2014.

4. الأبحاث القانونية

- أحمد سمير أبو الفتوح، "دور الاستثمار بالحماية الاجتماعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق طلب جديد - مصر أنموذجًا للفترة: 2014-2023"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 26، العدد 1، 2025.
- أحمد عيد محمد، "السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 حتى 2022"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 21، يناير 2024.
- أحمد نجاح محمد السيد، "الموازنة العامة في مصر وفقًا للقانون رقم 87 لسنة 2005"، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، المجلد 3، الإصدار 5، 2023.
- أمل بنت عبد الله الكليب وآخرون، "دور التعليم العام في ماليزيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث التربوية والنوعية، العدد 31، الجزء 1، فبراير 2025.
- إيهاب يونس، "أثر كفاءة صنع السياسات الاقتصادية في مصر على فعالية تنفيذها: مواجهة التضخم أنموذجًا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد 37، العدد 3، جامعة حلوان، 2023.

- بشير عبد العظيم البنا، د. أحمد حسن زغلول، د. أحمد علي عبد الفتاح، "مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 47، العدد 2، 2023.
- توفيق عباس عبد عون و أ. د. م/ حيدر حسين آل طعمه، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة كربلاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 5، 2016.
- جمال محمود عبيد، شيماء محمد وهبة، ناهد طه حشيش، "عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 4، 2019.
- جهيدة العياطي، "تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية"، بحث منشور، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017.
- حاج موسى منصوري، "أثر التقلبات غير المتماثلة لأسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 6، نوفمبر 2020.
- حدادي عبد اللطيف، "تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 3، 2017.
- حراق مصباح، "فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6، مايو 2012.
- حسين بريسم حبيب، أ. د/ أديب قاسم شندي، "العلاقة بين الاستثمار في التعليم والتنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1985-2016)"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 16، 2020.
- حسين علي كيطان، منتج عبيدة، "دور أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات للمدة (2004-2020)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 54، 2024.
- حسين عثمان، فاطمة بودرة، يزيد تفرات، "دور التكامل الوظيفي بين السياسة المالية والنقدية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الصناعية، المجلد 12، العدد 1، يونيو 2017.

- حسام عبد العال عبد العال شعبان، "أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 2، الجزء 1، السنة 59، 2017.
- رجب محمود زكي أحمد، "دور معايير حوكمة الموازنة العامة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة"، مجلة روح القانون، كلية الحقوق، جامعة المنيا، العدد 106، الجزء 2، أبريل 2024.
- سعاد بشلوش، "دور متغيرات السياسة المالية في استقرار أسواق الأوراق المالية"، معارف، مجلة علمية محكمة، السنة 10، العدد 20، يونيو 2016.
- سمير أحمد أبوغابة و أ. د. م/ عفاف السيد بدوي، "دور الضرائب الخضراء في الحد من مخاطر السحابة الرقمية وانعكاسها على دعم الميزة التنافسية لشركات الاتصالات العاملة في مصر"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 24، العدد 1، يناير 2023.
- سهير أبو العنين، "دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (247)، معهد التخطيط القومي مصر، 2013.
- عبد الجبار أحمد عبد الجبار الطيب، "السياسة الضريبية في قانون ضريبة القيمة المضافة وأثرها في تعزيز التنوع الاقتصادي"، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 39(2)، 2024م.
- عبير محمد علي عبد الخالق، "تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 13، 2022.
- عماد حسنين الصعيدي، بديعة فهد العتيبي، "دور السياسات المالية والنقدية في دفع النمو الاقتصادي في السعودية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الأميرة نورة، المجلد 6، العدد 1، 2015.
- كمال الدين حسين محمد، "العدالة الاجتماعية في سياسة عمر بن عبد العزيز"، المجلة العلمية، كلية الشريعة والقانون بأسسيوط، جامعة الأزهر، العدد 33، الجزء 2، يناير 2021.

- محمود رجب محمود محمد حسن، "إستراتيجية التكامل بين أدوات السياسة المالية والنقدية في علاج الركود التضخمي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 53، العدد 1، 2023.
- موسى خلف عواد وعلا حسين مهدي، "تحليل وقياس أثر الإيرادات العامة في التنمية الاقتصادية العراق للمدة (1990-2016)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 31، الإصدار 4(2)، 2022.
- ميثم عبد الخضر جبار، "السياسة المالية والضريبية في العراق (دراسة تاريخية في الموازنة العامة للسنة المالية 1976)"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 4، الإصدار، 2024.
- هشام مصطفى الجمل، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد 31، الجزء 4، 2016.
- وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار، "دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بالسعودية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 38، العدد 1، 2024.

5. الاتفاقيات والتقارير والمقالات المتخصصة

- الاتفاقيات الضريبية الدولية، الحكومة البحرينية، متاح علي: <https://www.nbr.gov.bh>.
- استشراف مستقبل الاستدامة المالية في ضوء المتغيرات العالمية تقرير صادر عن وزارة المالية بدولة الامارات العربية المتحدة على هامش القمة العالمية للحكومات 2023.
- أسماء رفعت، سياسات الاستثمار في مصر، مقال منشور ضمن العدد رقم 100 من دورية "رؤى مصرية"، مايو 2023، متاح علي:

تمت الزيارة بتاريخ <https://acpss.ahram.org.eg/News/20901.aspx>، 2024/12/16.

- إسماعيل الصراف، استراتيجيات الميزانية لعام ٢٠٢٥ لتحقيق الاستدامة المالية وتنويع الإيرادات، 2024، متاح على الرابط التالي: <https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1382473>
- برنامج تحسين التوازن المالي، أحد برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2020م.
- البوابة الوطنية لمملكة البحرين - برنامج التوازن المالي. متاح على : bahrain.gov.bh
- البيان المالي 2025/2024، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، متاح علي: [./https://mof.gov.eg/ar](https://mof.gov.eg/ar)
- البيان المالي الصادر عن وزارة المالية المصرية 2021/2020.
- رؤية البحرين الاقتصادية 2030، بوابة حكومة مملكة البحرين الإلكترونية، متاح علي: <https://bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP/BahrainAtAGlance/Bahrainin2030>
- رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية، متاح على mofne.gov.bh :
- عبد الناصر حسبو، اقتصاد العدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر السنوي السابع والعشرين، يونيو 2013.
- محمد البدويهي، "تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة للدولة". سلسلة كراسات السياسات، المعهد القومي للتخطيط، العدد 7، 2017.
- محمد جوارنه، التنمية الاقتصادية: أهدافها ومؤشراتها، مقال منشور علي: <https://hyatok.com> بتاريخ 2 ديسمبر 2020، تمت الزيارة بتاريخ 28 يناير 2025.

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية.. مؤشرات الاقتصاد المصري 2024 .المركز المصري للدراسات الاقتصادية، متاح علي: <https://eces.org.eg/>، تاريخ الزيارة 30 يناير 2025.
- مصطفى محمود عبد القادر، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- مقالة بعنوان "إطار تقييم إدارة المالية العامة، الأمانة العامة للإنفاق العام والمسائلة المالية" منشورة بواسطة " المسائلة في الإنفاق العام والإدارة المالية المعروفة باسم PEFA، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2019.
- الملئقى الحكومى، حكومة مملكة البحرين، متاح على: <https://bahrain.bh/wps/portal>، تمت الزيارة بتاريخ 2 فبراير 2025.
- منتدى السياسات العامة، دور الحوافز في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد 2، 2024.
- الموازنة العامة للدولة لعام 2024/2025، وزارة المالية المصرية، دعم الإسكان والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية Retrieved from <https://www.mof.gov.eg>
- وزارة التخطيط العراقية، مفهوم السياسة المالية وأدواتها، متاح علي: <https://mop.gov.iq/documents/economic-policies/Reports/23.pdf>، تمت الزيارة بتاريخ 2024/12/11.

6. القوانين والتشريعات

مملكة البحرين

- دستور مملكة البحرين 1973 وتعديلاته.
- قانون ديوان الرقابة المالية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002.
- القانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية (المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2007).

- القانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة (المعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2007).
- القانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة.
- القانون رقم (7) لعام 2022 بشأن البيئة، حكومة مملكة البحرين.
- مرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 بشأن تنظيم الضريبة على المشاريع متعددة الجنسيات.
- مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002 بشأن ديوان الرقابة المالية والإدارية المعدل بالمرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2010.
- المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية.

جمهورية مصر العربية

- دستور جمهورية مصر العربية 2014 وتعديلاته.
- قانون التمويل العقاري رقم 55 لعام 2014.
- قانون الضريبة على الدخل رقم 96 لعام 2015.
- القانون رقم (53) لسنة 1973.
- قانون ضريبة القيمة المضافة رقم 67 لعام 2016.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1167 لسنة 2019 في شأن موازنة البرامج والأداء.

الإمارات العربية المتحدة

- القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2011 بشأن الإيرادات العامة للدولة.
- القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2007.
- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 بشأن الإجراءات الضريبية.
- القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011.

- قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2017.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018.

7. المواقع الإلكترونية

- حكومة الإمارات العربية المتحدة "الميزانية الاتحادية" بوابة الحكومة الرقمية لدولة الإمارات،

<https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment/budget/federal-finance>

- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2025 متاح على الموقع:

<https://www.centralbank.ae/ar>

- وزارة المالية المصرية، متاح على الموقع:

<https://www.mof.gov.eg>

- وزراء المالية، الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع:

<https://mof.gov.ae/>

Books

- Ahuja, H. L. Development economics. S. Chand Publishing, 1st ed, 2016.
- Barrier, Edward B. "The concept of sustainable economic development" The economics of sustainability. Routledge, 2017.
- Chugunov, Igor, and Mykola Pasichnyi. "FISCAL POLICY AND ECONOMIC DEVELOPMENT." *Publishing House "Baltija Publishing"* 2024.
- Lewis, Arthur W. Growth and Development: A Short Course. 3rd Edition. New York: Routledge. 2012.
- Meier, Gerald M. Leading Issues in Economic Development. 10th Edition. New York: Oxford University Press, 2012.
- MIT Dictionary of Modern Economics. The MIT Dictionary of Modern Economics. 4th Edition. Cambridge: The MIT Press.
- Musgrave, R. A, The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy. McGraw-Hill, 1959.
- Nafziger, E. Wayne. Economic development. 4 ed, Cambridge university press, 2006
- Stiglitz, J. E. *Globalization and Its Discontents*. W.W. Norton & Company, 2006.
- Trading Economics. Bahrain Government Revenues, 2024, Retrieved from <https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/government-revenues>.

- Van den Berg, Hendrik. Economic growth and development. World Scientific Publishing Company, 2016.

Periodicals

- Ahmad, H., Sadeeqe, J., Farooq, U., Hayat, U., & Haroon, U. Fiscal policy determinants impact on the economic growth with the moderating role of the exchange rate and Inflation rate: Evidence from an emerging economy. *Journal of Excellence in Management Sciences*, 3(3), 2024, <https://doi.org/10.69565/jems.v3i3.317>.
- Aisyah, Siti, et al. "The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth: A Case Study of Indonesia." *Management Studies and Entrepreneurship Journal (MSEJ)* 5.2 (2024): 3773-3782.
- Babajić, Amra, M. Suljic, and S. Halilbegovic. "Economic growth, economic development, and poverty: A bibliometric analysis." *Journal of Economic and Social Sciences* 8 (2022): 1-17.
- Congressional Research Service (CRS), U.S. Trade Policy: Background and Current Issues, 2024, available at: <https://crsreports.congress.gov/>.
- Fatema Ali Abdulla Yusuf, and Saif Mohsen Al-Absy. "Factors Affecting VAT Compliance in Companies: Evidence from Kingdom of Bahrain." *Harnessing AI, Machine Learning, and IoT for Intelligent Business: Volume 2*. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024.
- Husseiny, Israa A, , The Quality of Egypt's State Budget: A Composite Index, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences* ISSN 1450-2275 Issue 80 September, 2015 © FRDN Incorporated

<http://www.europeanjournalofeconomicsfinanceandadministrativesciences.com>.

- International Monetary Fund (IMF), Fiscal Monitor: Achieving More with Less. Washington, D.C.: IMF, 2017.
- Janwari, Yadi, and Sofyan Al-Hakim. "Implementation of Fiscal Policy of the Islamic State of Saudi Arabia and the Arab Emirates." *al-Afkar, Journal for Islamic Studies* 7.2 (2024): 556-568.
- Keho, Y. Does Budget Deficit Crowd Out Private Investment? Cote d'Ivoire As A Focus. *International Journal of Economics and Finance*, 16(2), 2024 .
- Nyasha, S., & Odhiambo, N. M, The impact of public expenditure on economic growth: a review of international literature. *Folia Oeconomica Stetinensia*, 19(2), 2019.
- Ozili, P. K. Economic Policy for Sustainable Development: Role of Monetary Policy, Fiscal Policy and Regulatory Policy. *Circular Economy and Sustainability*, Jacquemin, A., & l'autres. *fondements de l'économies analyse macroéconomique. édition payes bleues intrenationales* 2024.
- Reuters. Egypt's fuel subsidies rise 31% y/y, food subsidies up 10%, finance minister says. Reuters. (2024, August 6), https://www.reuters.com/markets/egypts-fuel-subsidies-rise-31-yy-food-subsidies-up-10-finance-minister-says-2024-08-06/?utm_source.
- Sarwer, M. Saleh, Muhammad Ramzan, and Waqar Ahmad. "Does Islamic banking system contributes to economy development." *Global Journal of Management and Business Research* 13.2 (2013).
- Schwartz, G., & Ter-Minassian, T, The distributional effects of public expenditure. *Journal of Economic Surveys*, 14(3), 337-358, 2000.

- Spyros, Roukanas. "Measuring economic development and the impact of economic globalisation." *Studies in Business and Economics* 15.3 (2020): 185-207, DOI 10.2478/sbe-2020-0053

Websites

- <http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries?display=default>.
- <https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Documents/SDG%20Excellence%20in%20Implementation%202018%20ar.pdf>.
- <https://mof.gov.ae/wp-content/uploads/2023/03/WGS-MOF-Report-2023.pdf>.

Abstract

The research aimed to achieve several objectives, including identifying the concept of fiscal policy, its tools, and the differences between fiscal policy and other policies. It also sought to clarify the concept of economic development, highlighting the distinction between growth and economic development, in addition to evaluating the adequacy of the fiscal policy-related legislations in Bahrain in meeting the requirements of economic development. The study compared these legislations with those in Egypt and the UAE and provided recommendations for improving them.

The research adopted a comparative analysis methodology, relying on the descriptive approach to define fiscal policy and economic development, the analytical approach to study fiscal policy tools such as public revenues, public expenditures, and the general budget, the comparative approach to examine financial legislations in Bahrain, Egypt, and the UAE, and the deductive approach to derive conclusions and recommendations. The research concluded that the UAE succeeded in diversifying revenue sources and enhancing financial sustainability through non-oil taxes, while Bahrain faced challenges in reducing its dependence on oil despite implementing value-added tax. Egypt aimed to improve its fiscal policies but struggled with informal economy issues and bureaucratic inefficiencies.

The results showed that the financial legislations in the UAE were more flexible and capable of supporting economic development compared to those in Bahrain and Egypt. The research recommended enhancing the efficiency of tax systems, promoting transparency in public financial management, accelerating investment incentives in non-oil sectors, supporting small and medium enterprises, simplifying governmental procedures, and fostering regional cooperation among Bahrain, Egypt, and the UAE to achieve economic integration that supports sustainable development.

Keywords: Fiscal Policy, Economic Development, Financial Legislations, Public Revenues, Public Expenditures, General Budget.

UNIVERSITY OF BAHRAIN

College of Law

Department of Public Law



Fiscal Policy and Its Role in Achieving Economic Development

"A Study in Bahraini and Comparative Legislation"

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Master's degree in public law

Submitted by

Ameena Mohammed Saeed Mohammed AlGhanem

University number: 20081486

Supervised by

Prof. Nazih Abdelmaksood Mohammed Mabrouk

Professor of Economics and Public Finance

University of Bahrain

Kingdom of Bahrain

April 2025